مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

شـراكـة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (19) أغسطس 2023م | السنة الثانية

مشروع الطاقة الشمسية
في منطقة بئر أحمد / عدن

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

Economista.967@gmail.com facebook.com/107194314898407 عـدن - اليمـن

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7

أخبار الرابطة:

اللمسات الأخيرة لإطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي لمؤسسة الرابطة الاقتصادية 8

شخصية اقتصادية:

د. سعدالدين علي بن طالب - برلماني ووزير سابق 12

- تحليل أسعار الصرف لشهر يوليو 16
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر يوليو. 43

تطورات اقتصادية:

- رأي حول أسباب انهيار سعر صرف العملة المحلية وتجلياتها في الوضع القائم والحلول الممكنة للسيطرة على هذا التدهور م/ خالد عبدالواحد 20
- عملية إعادة الأعمار في اليمن التحديات وعوامل النجاح وإمكانية الاستفادة من تجربة "رواندا" في إعادة الأعمار | أ. حسين صالح التام 25

- فجوة زراعة القمح. د/ سامي محمد قاسم 35
- التاريخ لا يرحم .. اتفاقية الوصاية. أ/ نبيل حسن الفقيه 41

مقالات اقتصادية:

- إعادة الاعمار في اليمن.. بين الأمل والواقع | ورقة تحليلية في ضوء مخرجات ورشة "إعادة الاعمار في اليمن" 47
- فرص العمل والاستثمار.. د/ أحمد مبارك بشير 56
- اليمن تتقدم خطوة في ملف الطاقة المتجددة (مشروع الطاقة الشمسية في منطقة بئر احمد/ عدن). وقاص محمد أحمد نعمان 57

تجارب ناجحة:

- جنوب إفريقيا.. الاعتماد على الإرث لوحده لا يكفي | د. سامي محمد قاسم 59

إلى من يهمه الأمر:

- فضائح كهربائية .. إلى متى | د. حسين الملعسي - رئيس التحرير 63

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

مشاريع إعادة الإعمار

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وبعد ...

اعاد سقوط الجدار الزجاجي لمطار عدن الدولي مستقبل مشاريع اعادة الاعمار إلى واجهة الأحداث لما لمطار عدن الدولي من أهمية كواجهة دولية للبلد ولما روج لإعادة اعمار المطار من دعاية ولكبر حجم المبلغ المنفق على اعادة اعماره والمقدرة بحوالي 54 مليون ريال سعودي، حسب بعض المصادر، ومما زاد الحيرة والاهتمام والتعجب ان الرياح التي تسببت بانهيار الجدار الزجاجي للمطار لم تستطع اقتلاع اكشاك بسيطة في المنطقة القريبة من المطار.

ان التعويل كبير على مشاريع اعادة الاعمار المأمول تنفيذها بعد وقف الحرب لإعادة وضع الاقتصاد على سكة النمو ومعافاة الانشطة الاقتصادية والانتاجية والخدمية بعد ان عادت احداث الحرب باقتصاد البلاد عشرات السنين الى الوراء.

ان السؤال الذي يطرح نفسه بقوة اليوم هو كيف ستتم عملية اعادة الاعمار ومن سيقوم بتنفيذها وهل ستلحق برياح مطار عدن الدولي.

ان ادارة عملية اعادة الاعمار يجب ان تخضع، من وجهة نظرنا، لعدد من الضوابط والمحددات حتى لا تلحق بمطار عدن الدولي ومنها:

1- انشاء هيئة عامة دائمة ومستقلة لإعادة الاعمار يصدر بها مرسوم رئاسي ومن مهامها التالي:

- تنسيق جهود الإعمار على مستوى البلد دون تمييز او محاباة.
- القيام بمهام تخطيط وتنظيم وتنسيق جهود اعادة الإعمار ضمن عملية شامله.
- تنظيم تمويل اعادة الإعمار من كافة المصادر الداخلية والخارجية.
- التنسيق مع الجهات والمؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية المانحة في تمويل وادارة تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار.
- فتح مكاتب للهيئة على مستوى المحافظات للتنسيق مع السلطات المحلية والمستفيدين من اعادة الإعمار وخاصة المتضررين من الحرب.
- اشراك القطاع الخاص في عملية اعادة الإعمار.
- اعتماد انظمة خاصة لأجهزة اعادة الاعمار وخاصة في مجالات التوظيف والتعيين والاجور والمناقصات والتوريدات والتعاقدات.

2- انشاء بنك خاص لإعادة الإعمار تورد اليه كل الموارد المالية من كافة المصادر ويتمتع باستقلالية تامة عن مؤسسات الدولة المالية.

3- انشاء وحده خاصة ومستقله تهتم بالتقييم والمراجعة والتدقيق لكافة عمليات هيئة اعادة الاعمار في كافة مجالات مشروعات اعادة الاعمار.

4- الاشراك الفعال للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة وصندوق الرعاية الاجتماعية في والقطاع الخاص في عمليات اعادة الإعمار والاغاثة الانسانية ومحاربة الفقر وغيرها من مشروعات اعادة الاعمار.

ونتيجة لأهمية اعادة الاعمار يحتوي عدد المجلة هذا على ثلاثة مواضيع ذات اهمية كبيرة تناقش عملية اعادة الاعمار من وجهات نظر مختلفة.

وحتى لا تنتج عملية اعادة الاعمار فساد عظيم فان على المجتمع فتح عينيه والتركيز على مسار عملية اعادة الاعمار ووقف اي عبث قد يرافقها.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك/

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

أخبار الرابطة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تضع اللمسات الأخيرة لإطلاق موقعها الإلكتروني الرسمي

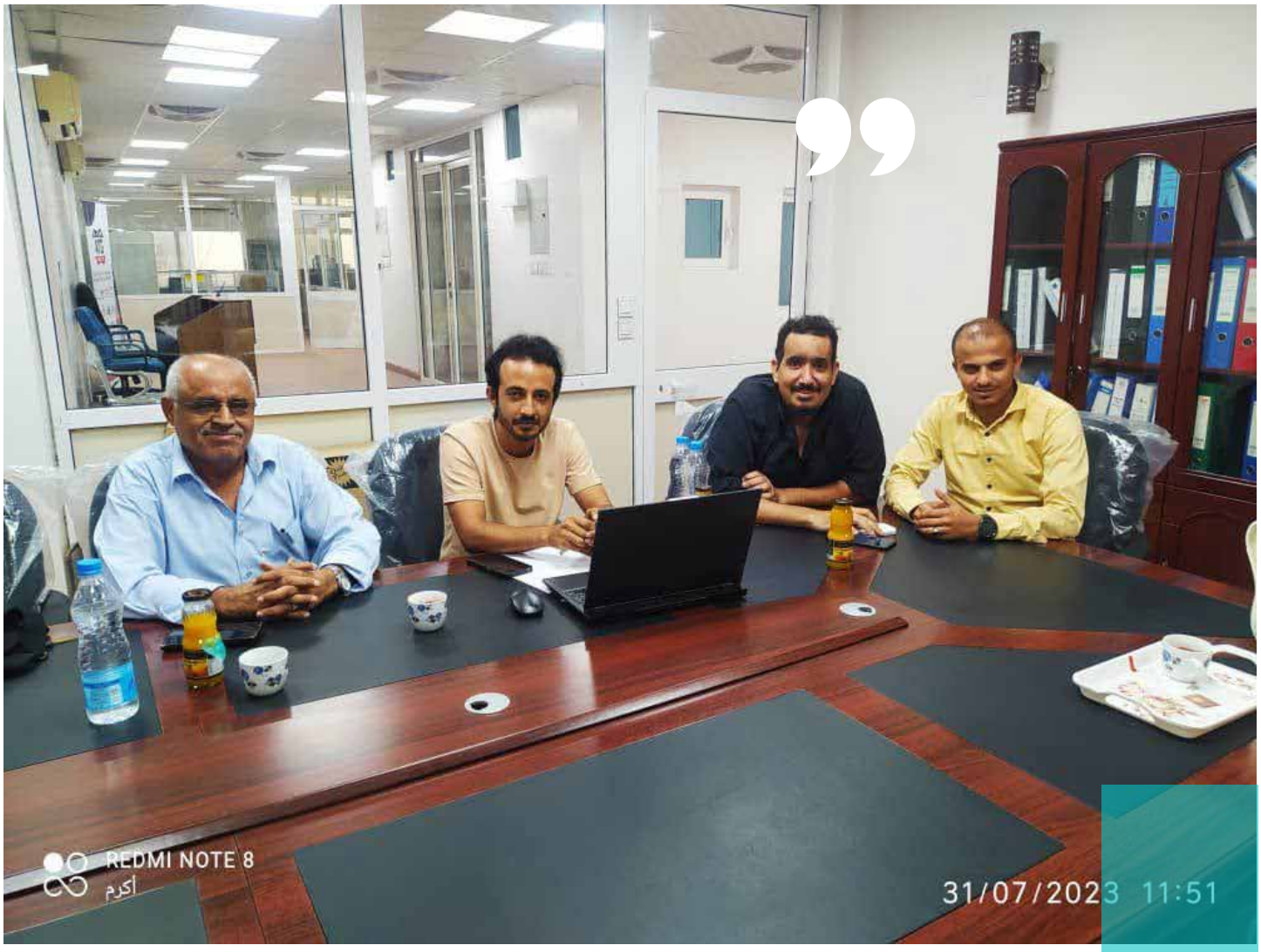

قام صباح الاثنين الموافق ٣١ يوليو ٢٠٢٣ ممثلين من الرابطة الاقتصادية بقيادة رئيس الرابطة الاقتصادية الأستاذ الدكتور حسين الملعسي ومدير الأنشطة الدكتور سامي محمد قاسم بزيارة إلى مكتب مجموعة السعدي التجارية تلبية لدعوة من فريق عمل المجموعة ممثلا بالاخ عبدالله عبد الناصر السعدي المدير المالي للمجموعة والمهندس علي عبدالفتاح لمناقشة سبل وآليات التعاون المشترك خاصة في مجال إنشاء الموقع الإلكتروني للرابطة والمقدم كدعم من الشيخ عبدالمجيد السعدي الرئيس التنفيذي لمجموعة السعدي و وضع اللمسات الأخيرة لموقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية الالكتروني و الذي سينطلق باذن الله تعالى خلال الايام القريبة القادمة، هذا وقد ثمن رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية التعاون والدعم المقدم من الشيخ السعدي عضو مجلس امناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية منذ اللحظات الاولى لتأسيسها والذي كان له دور كبير في نهوض نشاط الرابطة في مجالات انشطتها المختلفة.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا
او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود
لتحميل التطبيق

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

الدكتور سعد الدين علي بن طالب
برلماني ووزير سابق

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا أن نستضيف شخصية استثنائية هو الأخ الدكتور سعيد الدين علي بن طالب البرلماني المشهوروالوزير المعروف لتسليط الأضواء على عدد من القضايا الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة والمرتبطة بماضي التنمية سابقا وحاليا وبالذات إدارة الموارد من قبل اجهزة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل وإشكالية مساهمته في العمل البرلماني والحكومي فألف شكرللدكتورسعد الدين علي بن طالب على اتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء.

سيرة ذاتية

- الدكتور سعد الدين بن طالب ولدت في مديرية شبام حضرموت عام 1959 سنواتي الأولى كانت في عدن حتى 1972 انتقلنا إلى سنغافورة واكملت الثانوية هناك، درست الجامعة في كلية الطب جامعة عين شمس وتخرجت طبيب جراح بمرتبة الشرف ثم دخلت ماجستير الجراحة.. ولم أمارس الطب.

بعد ذلك عدت إلى عدن مع ايام الوحدة عام 1990م وعملت في أعمال خاصة حتى انتخبت لمجلس النواب من عام 1997م حتى عام 2003م بعدها انتخبت من مجلس النواب للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عام 2007 واستقلت بعدها بسنتين.. وخرجت للمنفى الثاني.. ثم عدت إلى اليمن نهاية 2011م عندما عينت وزيرا للصناعة والتجارة في حكومة الاستاذ باسندوة.. وخرجت للمنفى للمرة الثالثة نهاية 2014 حتى يومنا هذا.

المجلة: ماهي خلاصة تجربتكم الطويلة في العمل البرلماني. هل يمكن للبرلمان في اليمن ان يحدث تصويب للخلل في عمل الحكومات وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

■ الدكتور سعد الدين: كنت في البرلمان لدورة واحدة فقط من عام 1997م حتى عام ٢٠٠٣م وكانت تجربة تعلم، وواجهت الكثير من الصعوبات و انكشفت لي أمور كثيرة في قضايا الحوكمة والفساد الكبير أو ما يسمى بخطف الدولة، نعم يمكن للبرلمان ان يكون أداة فاعلة في إصلاح الكثير من القضايا.. إذا تمكن البرلمان ان يكون مستقلا بعض الشيء في التوجهات وهناك بعض التوازن في تركيبته، برلمانات الدول المخطوفة من قبل نخب معينة تكون عادة أداة اضفاء شرعية لكثير من الفساد والاختلال.

المجلة: هل بالإمكان اعطاء القراء والمتابعين الكرام خلاصة تجربتكم في العمل كوزير في الحكومة و أين يكمن الخلل في فشل مؤسسات الحكومة في احداث تنمية اقتصادية في البلد؟

■ الدكتور سعد الدين: تجربتي كوزير انا كنت في حكومة باسندوه التي كانت حكومة توافق بين قوى الثورة والمؤتمر الشعبي العام المؤيدة لعلي عبد الله صالح اولا بطبيعة حالها هي كانت حكومة منقسمه وفيها قليلا من الصراع مع ذلك استطاعت الحكومة ان تجعل هناك بعض الاستقرار، في ما يخص وزارتي بعض الاستقرار في الاسواق في التموينات الى آخره، ولم تحدث هزات خلال الثلاث سنوات التي كنت فيها وزيرا للصناعة والتجارة و ايضا كان هناك تطوير في عمل الوزارة التي كانت مهجرة من مبناها وكانت طبعا قد لجأت الى الايجار ثلاثة ادوار في عمارة وسط شارع حدة وكان العمل صعب جدا فيها انما انجزنا بعض الشيء و حافظنا على ما استطعنا لحفاظ عليه من الصناعات في ظل طبعا بداية لتفاقم ازمات مختلفة.

الحمد لله استطاعت تلك الحكومة أن تحافظ على سعر العملة والحال كان مستقرا الى حد ما، مع كل المشاكل التي كانت تحدث في الكهرباء عندما كان هناك من يتعمدون قطع الكهرباء عن صنعاء وكان هناك صراع تحت السطح دائر في العاصمة ثم في آخر الوقت تدخل الحوثي ما هو السبب؟ سبب هذا الفشل طبعا صراع القوة الذي كان دائما حاضر ونحن نعلم كيف حصل ما حصل عندما اراد الحوثي ان يفرض نفسه على البلاد ثم دخل صنعاء كل ذلك تم في تلك الحكومة الى ان وصلوا الى تلك الوثيقة التي وقعوها وثيقة توافقيه مع الحوثيين. بموجبها جاءت حكومة بحاح التي لم تدم كثيرا واحتدم الصراع وتم محاصرة الرئيس و ايضا حجز رئيس الوزراء ونعلم بعد ذلك ما حدث في عام 2015م الى ان توسعت الحرب فهذا الصراع هو السبب الرئيسي لمنع أي تطوير للحياة الاقتصادية في البلاد.

المجلة: لعل ما يجمع بين العمل البرلماني وعمل الحكومات المتعاقبة هو الفشل في تحقيق نجاحات اقتصادية اولا وفشل بناء دولة مؤسسات مما تسبب في الازمة الراهنة. ما الأسباب الاقتصادية للأزمة الراهنة؟

■ الدكتور سعد الدين: بخصوص الفشل في الحكومات المتعاقبة مع البرلمان من الواضح ان النظام منذ الثورة والاستقلال في الجنوب ان كل الأنظمة والحكومات المتعاقبة هي انظمه كانت مخطوفة ايديولوجيا، مخطوفة من قبل نخبة معينه بعد الوحدة وحصل الصرع كما نعرف بين خاطفي الجنوب وخاطفي الشمال والذي اخرجت بموجبه القوى الجنوبية واستمر خاطفو دوله الوحدة في الفشل الذي تحدثنا عنه والسبب الرئيسي لذلك الفشل غياب المسائلة والسلطوية الشديدة وطبعا شبكه المصالح او ما تسمى بالشبكة الأبوية التي كانت منتشرة بعد ذلك، كانت معتمده هذه النخبة او هذه السلطة على الريع الذي كانت تتلقاه من الموارد النفطية وادخلوا البلاد كأنها دوله ريعيه وهي ليست كذلك فكان يجب ان تتحول الدولة الى دوله انتاجيه بخلاف الدولة الريعية، طبعا لم يحصل ذلك بسبب سوء الإدارة والفشل العام في الحوكمة مما ادى الى فشل اقتصادي شديد انتهى طبعا الى فشل الدولة وقيام الثورة في 2011 وثم بعد ذلك الصراع الذي نعرفه الذي نعاني منه حتى اليوم.

جاءت الفترة بعد سقوط نظام صالح وتسليم السلطة الى عبد ربه هادي لكن الدولة. العميقة لا زالت موجودة كانت لا زالت موجودة وحصل تقاسم مؤقت وثم جاء ذلك الانقلاب بعد الحوار الوطني وتحليل ذلك الفشل في المركزية الشديدة والفساد ولكن ذلك ايضا فشل ذلك لانقلاب ونحن نعاني ذلك الصراع حتى اليوم.

المجلة: مرر البرلمان اليمني عدد من الاتفاقيات والصفقات الاقتصادية المضرة جدا وخاصة في مجالي النفط والغاز كيف حصل ذلك وكيف يمكن تصحيح تلك الاتفاقيات في المستقبل ولصالح البلاد؟

■ الدكتور سعد الدين: فيما يخص تمرير البرلمان في الاتفاقات والصفقات الاقتصادية المضرة طبعا كانت هناك كثير من الصفقات التي كانت تضر في البلاد بداء باتفاقية الغاز بدرجه كبيره ثم في بعض اتفاقيات النفط الذي كان هناك خلل في صياغتها وكذلك في بعض الاتفاقيات مثلا فيما يخص الفشل الكبير الذي حصل في عدن والمنطقة الحرة في عدن، لماذا حصل ذلك؟ يعود الى نفس ما ذكرته في السؤال السابق وهو ان الدولة كانت مخطوفة لمجموعه مصالح تتركز في قياده الدولة. واستمر ذلك كما رأيناه وكانت حصيلته ذلك الفشل كبير.

واستكمال للسؤال الرابع هل يمكن تصحيح تلك الاتفاقيات في المستقبل؟ نعم معظم هذه الاتفاقات قد ينتهي مفعولها كثير من اتفاقيات النفط وكذلك ميناء عدن حتى اتفاقيه الغاز انتهت والطريقة الوحيدة لعقد اتفاقات مثل هذه الاتفاقيات الاستراتيجية بالحوكمة الرشيدة وكيف نستطيع ان نقيم في البلاد ما يسمى بالمسائلة الجادة بدون المسائلة

الجادة سنعود الى ما كنا عليه لأنه هناك فساد متأصل في الدولة ويجب محاربته بوسائل حديثه وبقانون جاد وارادة سياسية واضحة.

المجلة: ماهي الحلول المتاحة من وجهة نظركم لتجاوز الازمة الاقتصادية الراهنة؟

■ الدكتور سعد الدين: الازمه الاقتصادية الراهنة وهي عميقه جدا سببها طبعا الصراع، الصراع المسلح الذي يدور في البلاد، اول وسائل وقف ذلك هو وقف الصراع المسلح وتوجيه الفكر وتوجيه الحلول الى التنمية ونحتاج في ذلك الى اداره رشيده واعاده تنظيم الحكم بحيث يكون حكما لا مركزيا حتى تتحقق الطموحات في مختلف اجزاء البلاد بطريقه اكثر فاعليه، ثم طبعا نحتاج الى دعم كبير من المجتمع الدولي والمجتمع الاقليمي حتى نخرج من هذه الازمه ثم ننظم دارنا كم يجب حتى يبدا الشعب في زياده الإنتاجية لا يمكن ان نعتمد على الريع كما كنا في السابق لابد لنا لتجاوز أي ازمة وهو ان نتحول الى الانتاجية، في زياده الانتاج الزراعي الانتاج الصناعي الانتاج في الخدمات مثل السياحة مثل النقل مثل كثير طبعا الاسماك هناك طبعا مقدرات اقتصادية وسيأخذ في ذلك وقتا معقولا ولكن الشرط هو ان تكون هناك حوكمه جيدة.

المجلة: الصراع الحالي في البلاد له وجوة كثيرة واهمها مشكلة استغلال الثروات الطبيعية وتوزيعها العادل، كيف يمكن حل هذه المشكلة من وجهة نظركم؟

■ الدكتور سعد الدين: من وجهه نظري الجواب طبعا في البداية لابد من ارادة سياسية تتجه الى وقف الطمع ومحاولة ايجاد صيغة معينة لحلحلة هذه المشكلة مشكلة الهيمنة ومشكلة خطف الدولة، وجهة نظري لابد من تدخل قوي من الخارج لأعاده توزيع السلطة بطريقه أكثر، حتى اذا احتجنا الى ن تكون عدد من الدول ولكن اذا استمر الصراع كما هو الان فالمعاناة الإنسانية ستستمر، حكاية استغلال الثروات الطبيعية وتوزيعها العادل ذلك التوزيع العادل له وجهه نظر متعددة انا اعتقد انه اذا كانت هناك دوله فعلا، يجب ان تكون كونفدرالية وتساهم كل اقليم او كل دولة كونفدرالية بالنصيب الذي يحقق المصلحة العامة للمركز كيف يتم ذلك؟ يتم ذلك بالتفاوض والخروج بصيغه يقبلها الجميع وإذا فشلنا في ذلك فمصيرنا سيكون هو التفتت او التحول الى عدد من الدول وربما في ذلك حق حلا مؤقتا لأنهاء الصراع.

المجلة: ماهي فرص وقف الحرب ومعالجة المشكلات الانسانية والاقتصادية من وجهة نظركم؟

■ الدكتور سعد الدين: وقف الحرب في رائي انه معقد كثيرا، وربما يأخذ وقتا طويلا حتى تنهك القوى المتصارعة ولكن القوه هي قوة تبحث عن السيطرة وعن الهيمنة على مقاليد البلاد ان كان الحوثي أو ان كانت القوى الاخرى للأسف لا توجد هناك ما يؤيد أن الازمة ستنتهي قريبا وأن الامور ستعود، حتى نبدأ في معالجة الحالة الإنسانية قبل الاقتصادية والحالة الاقتصادية طبعا تتفاقم يوما بعد يوم لا أرى ان هناك فرص كبيره حاليا ربما يأخذ ذلك تدخلات قوية بين المجتمع الاقليمي والمجتمع الدولي حتى تظهر بوادر اتفاقيه معينه لا نعلم الان ما هو المدى الذي وصلت اليه تلك المباحثات ولكن على ما يبدو على السطح انها لم تحقق الكثير، لا ندري إذا كان الصراع سيحتدم من جديد ولكن أملنا في الله كبير ان يحدث بعض العقلانية في التعامل مع هذه القضية الصعبة. او انا سنذهب وقد تجاوزنا الصومله وربما تذهب البلاد الى البلقنة أي انه اننا لا نستطيع ان نحافظ بلد موحد و انما هناك طموحات انبثقت في اماكن كثيرة هي حقة طموحات حقة بالذات الذين ليس لهم لا ناقة ولا جمل في ذلك الصراع للأسف القوى التقليدية القديمة القوى المهيمنة تريد كلها ان تخطف الدولة وهذا هو سبب الصراع الطويل.

المجلة: ماهي الرسالة التي تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية؟

■ الدكتور سعد الدين: الرسالة التي أود ان اوجهها عبر مجله الرابطة رسالتي هي أن نفهم ما هو المغزى من هذا الصراع هذا الصراع مدمر جدا نتائجه كارثية على المستوى الشعبي على مستوى المعاناة الإنسانية التي انتشرت في البلاد وسببها الأساسي هو طمع السلطة وطمع الثروة.

الحل طبعا في ان يقتنع أطراف الصراع بإن الحل يكمن في اعادة صياغة الحكم بطريقه عادله بطريقه ترضى مختلف الاطراف، وترضى بالذات اجزاء البلاد التي لم تحمل السلاح فهي مظلومة ولا يجب تسليم البلاد لتلك القوى التي استغلت القوة واستغلت الدعم الخارجي في فرض الهيمنة والسيطرة على بقيه اجزاء خارج نطاق تمركزها، هذا اذا حدث اعتقد لن يكون ذلك الا بالمفاوضات في طاوله مستديره يكون الجميع متساوون في تلك الطاولة وان تكون تحت رعاية قويه من المجتمع الدولي والمجتمع الاقليمي اذا كانت هناك ارادة لأنهاء هذا الصراع في اليمن البديل طبعا هو استمرار المعاناة وربما لعقد او عقدين من الزمن القادم حتى نصل الى تلك القناعة هذا في وجهه نظري وفي الاخير طبعا اود ان اشكر مجلة الرابطة الاقتصادية على هذه الاستضافة واشكركم كثيرا و اتمنى لكم التوفيق والنجاح دائما وان تكونوا فعلا اداة في تقديم الحلول وتقديم الافكار الجديدة التي تخفف من معاناه المواطنين تحياتي لكم السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

المجلة: في نهاية اللقاء اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخ الدكتور سعد الدين بن طالب البرلماني والوزير السابق على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الماضي والحاضر في الشأن العام والشأن الاقتصادي متمنيا له التوفيق في حياته وعمله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قام بتفريغ المادة الصوتية/ محمد ابوبكر سالم محسن

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 +967 02-359155 +967 02-356894

info@taibataden.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر يوليو 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

■ أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

كما كان متوقعا وصول أسعار الصرف الى قرابة ال 400 ريال يمني/ الريال السعودي و1500للريال اليمني / الدولار، فكان لابد من تدخل الحكومة بحزمه من القرارات لعودت سعر الصرف الى الحدود الدنيا. بلغ في متوسطة الشهري 375.4 ريال يمني مقابل الريال السعودي و1422.55 ريال يمني / الدولار.

فقد كان اعلى حدود له في 11 يوليو بلغ 400 ريال يمني / الريال السعودي و1510

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يوليو لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 -يوليو	363	364.5	1372	1381	140	140.5	527	530
02 -يوليو	365.5	366.5	1381	1389	140	140.5	527	530
03 -يوليو	366	367	1383	1390	140	140.5	527	530
04 -يوليو	365.5	366.5	1381	1389	140	140.5	527	530
05 -يوليو	365	366.2	1379	1387	140	140.5	527	530
06 -يوليو	366	368	1383	1394	140	140.5	527	530
07 -يوليو	366	368	1385	1396	140	140.5	527	529
08 -يوليو	370	371.5	1398	1407	140	140.5	527	529
09 -يوليو	375	377	1417	1422	140.2	140.5	527	529
10 -يوليو	385	387	1457	1470	140.2	140.5	528	530
11 -يوليو	393	398	1485	1510	140.2	140.5	528	530
12 -يوليو	385	388	1455	1470	140.2	140.5	528	530
13 -يوليو	372	375	1406	1421	140.2	140.5	528	530
14 -يوليو	371	374	1402	1417	140.2	140.5	528	530
15 -يوليو	372	374	1406	1417	140.2	140.5	528	530
16 -يوليو	371	375	1402	1425	140.3	140.7	528	530
17 -يوليو	373	375	1409	1421	140.3	140.7	528	530
18 -يوليو	374	376	1414	1425	140.3	140.7	528	530
19 -يوليو	374	376	1413	1425	140.3	140.7	528	530
20 -يوليو	373	374	1409	1417	140.3	140.7	528	530
21 -يوليو	374	375	1413	1421	140.3	140.5	528.5	530
22 -يوليو	373	375	1410	1421	140.4	140.6	528.5	530
23 -يوليو	374	376	1413	1425	140.4	140.6	528.5	530
24 -يوليو	374	376	1413	1425	140.4	140.6	528.5	530
25 -يوليو	376	378	1421	1432	140.4	140.6	528.5	530
26 -يوليو	374	376	1413	1425	140.4	140.6	528.5	530
27 -يوليو	375	377	1413	1428	140.4	140.6	528.5	530
28 -يوليو	376.5	377.5	1423	1430	140.4	140.6	528.5	530
29 -يوليو	378	379	1429	1440	140.4	140.6	528.5	530
30 -يوليو	380	381	1433	1443	140.4	140.6	528.5	530
31 -يوليو	378	379	1426	1436	140.4	140.4	529	530

المصدر .twitter.com/Boqash

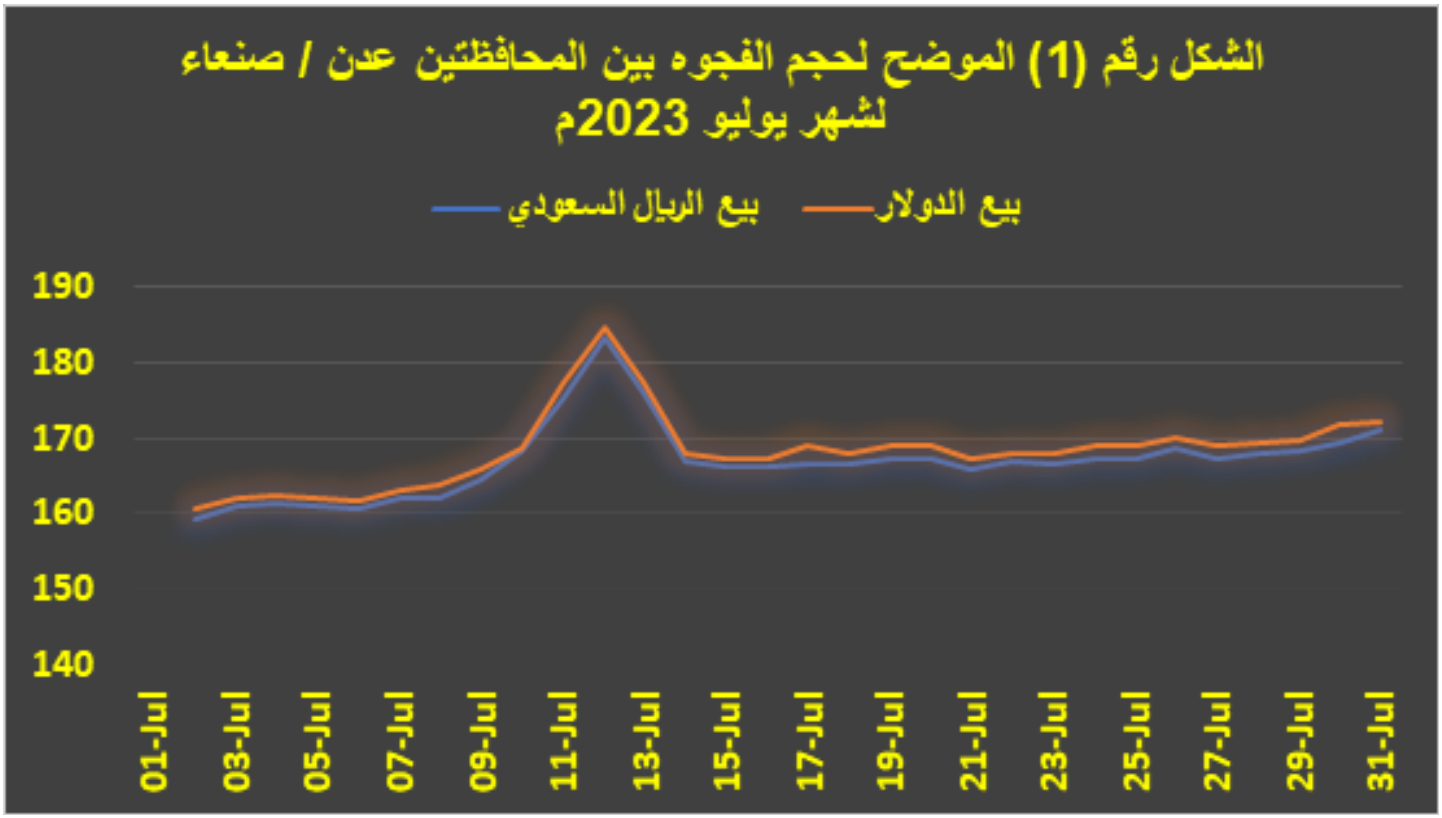

ريال يمني / الدولار، فقد ارتفع بنسبه 6% من تاريخ 1 يوليو الى 10 يوليو لعام 2023م لكل من الريال يمني / الريال السعودي والدولار، كما وتعقبها انخفاضا طفيفا في العشر الأيام الوسطى من نفس الشهر ولم يستمر كثير فقد عاود بالارتفاع مجددا بنسبه 2 % لكل من الريال اليمني / الريال السعودي والدولار.

■ ثانيا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

كل ما زاد أسعار الصرف في محافظه عدن ازدادت حجم الفجوة فيما بينه وبين محافظه صنعاء وذلك لثبات أسعار الصرف فيها خلال الفترة السابقة فقد بلغ اعلى حدود لها في 11 يوليو 2023م هو موضح بالشكل رقم (1) بحوالي 183.27% 184.9% للريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار على التوالي، وهذا يعود لتفاقم الصرف في محافظه عدن حينها

■ ثالثا: المزادات خلال شهر يوليو 2023م:

تم في شهر يوليو 3 مزادات خلال الشهر بجمالي 30 ألف دولار امريكي لكل مزاد، و ابتاع منها 49 ألف دولار بما تعادل 68 مليار ريال يمني، فقد بلغ اعلى مزاد لها في 11 يوليو بحوالي 30 مليار ريال يمني بنسبه تغطية بلغت 73%، وادناها في 25 يوليو بحوالي 17 مليار ريال يمني بنسبه تغطيه بلغت 40%، ولا يبتعد كثير سعر صرف السوق عن سعر الارساء للبنك المركزي اليمني كما تعودنا دائما من ذلك.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يوليو لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(25/2023)	11 - يونيو	1410	1385	1385	30,000,000	21,832,000	30,237,320,000	73%	100%
(26/2023)	18 - يونيو	1410	1394	1394	30,000,000	15,260,000	21,272,440,000	51%	100%
(27/2023)	25 - يونيو	1415	1392	1392	30,000,000	12,127,000	16,880,784,000	40%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

أسباب انهيار أسعار صرف العملة المحلية... والحلول الممكنة لإيقاف الانهيار

م/ خالد عبد الواحد محمد

■ أرسل لي الأخ العزيز الدكتور أحمد مبارك بشير فيديو مسجل من المقابلة التي شارك فيها مع قناة عدن الفضائية مع 3 من الدكاترة من جامعة عدن، في برنامج أبعاد الخير، حول موضوع التدهور السريع لانهيار سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وكنت أنا شخصيا مدعوا للمشاركة في هذه المقابلة، ولكني لم أقبل المشاركة لعزوفي عن الظهور في مقابلات عبر القنوات الفضائية، حيث يكون الطرف المقدم غير متخصص في موضوع النقاش، ولا يعطيك الفرصة لتعبر عن رأيك، عندما لا يعجبه حديثك، ويحاول يقاطعك.

■ لذا، فقد أحببت أن أسجل رأي في الموضوع كتابة، وأحدد الأسباب الحقيقة لهذا الانهيار لأسعار صرف العملة التي تفاقم بشكل سريع مؤخرا بعد استقرار نسبي خلال عام 2022م والنصف الأول لعام 2023م. وأيضا سأشرح تجليات هذا الانهيار من خلال الأرقام والمعطيات الرسمية الموثوقة الصادرة عن البنك المركزي اليمني، ثم سأتناول الحلول الممكنة للسيطرة على هذا التدهور على المدى القريب ، فيما اذا كانت هناك نية وارادة سياسية موحده من قبل سلطات الدولة " المتشظية" في معالجة الوضع الاقتصادي (المالي والنقدي) والخدمي، على الأقل في أطار المناطق المسيطر عليها من قبل " الشرعية " بتشظياتها المختلفة.

1. الأسباب الرئيسية للانهيار المتسارع للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية:

فالسبب الرئيسي لهذا الانهيار وفقا لأبجديات علم الاقتصاد، هو:

1) الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات وبالذات في الحساب الجاري، والذي يتكون من الميزان التجاري (وهو ميزان الصادرات والواردات)، وحساب الدخل والتحويلات (وهو ميزان الدخل والتحويلات) ، وهذا الاختلال قد وصل في نهاية عام 2022م، أذا أضفنا صافي الحساب الرأسمالي والمالي، (الذي هو محدودا وهو بعجز 66 مليون دولار فقط)، فأن العجز في الميزان الكلي للمدفوعات قد بلغ 758 مليون دولار، ولكن العجز في الميزان التجاري، وهو الفارق بين الواردات والصادرات قد بلغ 10,966 مليون دولار، في نهاية عام 2022، وقد أطفئ هذا العجز عبر ميزان الدخل والتحويلات الذي بلغ 7,773 مليون في نهاية عام 2022م (وهذ المبلغ أصلا ليس كله في متناول البنك المركزي اليمني وتحت تصرفه، وهو يدور في السوق). لذلك ظهر الميزان الكلي للمدفوعات بذلك الرقم المتواضع. وأزداد هذا العجز بشكل مهول في النصف الأول من عام 2023م وسنستعرض التفاصيل حول ذلك لاحقا في سياق هذه الورقة.

2) توازن السيولة المحلية الإجمالية المعروضة في السوق مع الاحتياجات الفعلية للسوق، وأين تتواجد هذه السيولة المحلية هل في المنظومة البنكية الرسمية أو خارج نطاق المنظومة البنكية، والواقع أن حجم العرض النقدي الموسع M2 في نهاية عام 2022م قد بلغ 7.2535 ترليون ريال منها النقد M1 بلغ 4.3784 ترليون ريال، وشبه النقد في نهاية عام 2022م بلغ 2.875 ترليون ريال، ولكن أين يتواجد هذا النقد؟ انه يتداول خارج المنظومة البنكية بمقدار 3.4425 ترليون ريال، والباقي هو ما يتداول داخل المنظومة البنكية بمقدار 935.9 مليار ريال، وهو ما يشكل فقط حوالي 21.3 % من أجمالي النقد في السوق، وطبعا هذا النقد الحر الموجود خارج المنظومة البنكية، هو أداة المضاربة بالعملة في سوق الصرف، بينما كل حاجة السوق المحلية من السيولة المحلية، لا تتجاوز في احسن الأحوال عن 1.5 الى 2.0 ترليون ريال حسب أفضل التقديرات، بالرغم من أن البنك المركزي اليمني قد حاول سحب السيولة المحلية الفائضة عبر أحدى أدوات السياسة النقدية ، الا أن عوامل أخري تؤدي الى عودتها الى خارج المنظومة البنكية. وهي قد بلغت مداها في النصف الأول من عام 2023م وهو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقا في هذه الورقة، ويجدر بالإشارة بأن السيولة المحلية هي عامل أساسي وذات تأثير كبير تنعكس تلقائيا

على معدلات التضخم الذي بلغ معدله 41.8 % في عام 2022م ، ومثال على ذلك أن السلة الغذائية التي كنت تشتريها ب 60,766 ريال في عام 2021م ، وبلغت قيمتها بنفس مكونات السلة الغذائية ما مقداره 86,144 ريال في نهاية عام 2022م أما أذا قارنتها بمعدل قيمتها في عام 2014م فأن معدل التضخم التراكمي قد فاق ال 600 % ، وفي النصف الأول لم يعرف بعد مستوى التضخم الحاصل بنتيجة توسع الكتلة النقدية خارج المنظومة البنكية

3) عدم الموائمة بين السياسة المالية والنقدية، وضعف الأداء المالي للحكومة بشكل كبير، وعدم القدرة على السيطرة على مواردها ومداخيلها بشكل عام، وتدفقها الى وعاء واحد، والهدر في الأنفاق بشكل غير مسبوق، ولا توجد موازنات عامه مقره أصوليا، لعدة سنوات الحرب، بل ولا توجد خطة اقتصادية واضحة للتعامل مع الموقف. ولذلك يزداد الأنفاق من سنه الى أخرى الى أن أصبح العجز المالي في نهاية عام 2022م يصل الى 746.6 مليار ريال، وغطي هذ العجز من قبل البنك المركزي اليمني، بالسحب على المكشوف، الى أن أصبح أجمالي تمويل العجز الحكومي منذ سبتمبر 1916م حتى نهاية عام 2022م من قبل البنك المركزي اليمني ما يعادل 4.3097 تريليون ريال، بأجمالي دين داخلي متراكم قدره 4.442 تريليون ريال، بتمويل من البنك المركزي اليمني بمقدار 95%، والباقي بتمويل من البنوك التجارية والإسلامية. وكل هذه الأرقام قد تدهورت بشكل كبير خلال النصف الأول من عام 2023م، وأصبح البنك المركزي اليمني غير قادر البته، في استمرار التمويل العجز المالي للحكومة عبر الإقراض التضخمي، لأنه سيضطر الى التمويل للعجز من مصادر تضخمية، وهو الأمر الذي رفضته الادارة التنفيذية للبنك المركزي اليمني، وصادق عليه مجلس أدارة البنك المركزي ، ولو أدى ذلك الى وقف المرتبات لشهر يوليو 2023م. وفي المقابل فأن البنك المركزي اليمني الشرعي بعدن، لم يتمكن بسب التشظي والحرب الاقتصادية المقابلة التي يتبناها الطرف المقابل في صنعاء، فلم يستطع السيطرة الكاملة على السيولة والبنوك في ظل تواجد أدارتها الرئيسة في صنعاء، بالرغم من مركزي عدن يمتلك كل الإمكانيات التي تؤهله للقيام بهذا الدور خلافا لوضع "المركزي بصنعاء" ، الذي لم يعد سوى بنك تجاري يقوم بأدوار محدودة ولكن مسيطر على البنوك هناك .

2. التجليات الرقيمة لهذا الأنهيار وفقا للأسباب الموضحة أعلاه:

ا) الاختلالات في ميزان المدفوعات:

أ - في الحساب الجاري:

• كان العجز في الحساب الجاري خلال عام 2014م قد بلغ 1722 مليون دولار بالسالب

• وبلغ العجز في الحساب الجاري في عام 2022م 3193 مليون دولار بالسالب وهو ما نسبته 185% في عام 2022م عن ما كان عليه الوضع في عام 2014م وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية وغير النفطية وزيادة قيمة الواردات بين الفترتين.

ب- في الميزان التجاري:

• كان العجز في الميزان التجاري خلال عام 2014م قد بلغ 3216.3 مليون دولار بالسالب

• وتراوح العجز في الميزان التجاري 10966 مليون دولار بالسالب في العام 2022م

• وذلك بسبب أن صادرات السلع والخدمات في عام 2022م لم تتجاوز ال 1495 مليون دولار، ومنها الصادرات النفطية التي بلغت 993 مليون دولار، ومنها الصادرات غير النفطية التي بلغت 505 مليون دولار بينما كانت الصادرات في عام 2014م ما مقداره 7600 مليون دولار منها صادرات النفط والغاز بمبلغ 6328 مليون دولار، والباقي صادرات غير نفطية. أي أن الصادرات قد تقلصت بمقدار 508 % خلال الفترة ما بين 2014 و2022م، وبعد توقف صادرات النفط الخام، فأن الوضع أسواء خلال النصف الأول من عام 2023م

• بينما بلغت واردات السلع والخدمات في عام 2022م ما مقداره 12461 مليون دولار ومنها واردات المشتقات النفطية بمبلغ 3419 مليون دولار، ومنها واردات السلع الأساسية بمبلغ 5656 مليون دولار، ومنها واردات أخرى بمبلغ 3386 مليون دولار، بينما كان الواردات في عام 2014م 10862 مليون دولار فقد ارتفعت الواردات بنسبة 14 % عنها في عام 2014م.

ج- في ميزان الدخل والتحويلات:

• أما ميزان التحويلات في عام 2022م، فقد بلغ 7773 مليون دولار منها تحويلات العاملين بمقدار 4454 مليون دولار ومنها تحويلات على هبات المانحين 3344 مليون دولار، أما ميزان الدخل فهو بالسالب بمقدار 25 مليون دولار

د- في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي، فانه طفيف بالسالب ولا يوثر على الميزان الكلي للمدفوعات.

هـ- الميزان الكلي للمدفوعات في عام 2022م:

• فهو في السالب بمبلغ 758 مليون دولار في نهاية عام 2022. وقد أوضحنا في الفقرات السابقة، أسباب تدني هذا الرقم والذي غطي عجز الميزان التجاري الكبير من خلال ميزان التحويلات والدخل، الذي هو أصلا ليس بتصرف البنك المركزي

2) الاختلالات في المالية العامة:

• كانت الإيرادات العامة في عام 2014م قد بلغت 2,231,362 مليون ريال (أي 2.2 تريليون ريال) والنفقات قد بلغت 2,56,194 مليون (2.5 تريليون ريال) والعجز 335,812 مليون ريال

• بينما بلغت الإيرادات العامة لعام 2022م ما مقداره 1,914 مليار ريال، منها الإيرادات النفطية 1,108 مليار ريال والإيرادات غير النفطية 806 مليار ريال، وأجمالي النفقات 2,661.1 مليار ريال، منها النفقات الجارية 2,610 مليار ريال وتتوزع على الأجور والمرتبات بمقدار 859.4 مليار ريال، ومشتريات السلع والخدمات بمبلغ 638.1 مليار ريال، والإعانات والمنافع الاجتماعية 976 مليار ريال ومدفوعات الفوائد حوالي 96.9 مليار ريال والنفقات الرأسمالية 51.1 مليار ريال ومصروفات أخرى 39.6 مليار ريال.

• الميزان الكلي للمالية العامة لعام 2022م بعجز كلي قدره 746.6 مليار ريال. يغطى هذا العجز كله من قبل البنك المركزي اليمني بالسحب على المكشوف

• وقد بلغ العجز الكلي للمالية العامة كما

أسلفنا ذكره، منذ سبتمبر 1916م حتى نهاية عام 2022م والذي غطي من قبل البنك المركزي اليمني ما يعادل 4.3097 ترليون ريال، بأجمالي دين داخلي متراكم قدره 4.442 ترليون ريال، بتمويل من البنك المركزي اليمني بمقدار 95 %، والباقي بتمويل من البنوك التجارية والإسلامية. وكل هذه الأرقام قد تدهورت بشكل كبير خلال النصف الأول من عام 2023م

3. الإجراءات التي أتخذها البنك المركزي اليمني لضبط السياسة النقدية:

في ظل القيادات الجديدة للبنك المركزي اليمني التي أعيد تشكيلها في ديسمبر 2021م، فقد تمكنت القيادة الجديدة، بالرغم من كل الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء استمرار الحرب، من اتخاذ جملة من الإجراءات فيما يخص السياسة النقدية، لتعزيز دوره في الحفاظ على المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف لعل أهمها: -

- اتخاذ قرار بعدم تمويل عجز الموازنة العامة للدول من مصادر تضخمية
- اصدار الصكوك الإسلامية
- استكمال الترتيبات لأصدر سندات دين حكومية (مضمونة القيمة) عبر منصة ريفينتيف Refinitiv
- توحيد أسعار الفائدة على الدين العام
- تفعيل الاحتياطي الإلزامي على البنوك التي مراكزها الرئيسية في العاصمة المؤقتة عدن أو تلك المستحدثة في نطاق المناطق " المحررة "

- توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق توصيات صندوق النقد الدولي فيما يخص، سعر صرف الموازنة العامة للدولة، أسعار بيع العملات عن طريق المزادات، سعر تقييم المراكز المالية للبنوك
- تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات المساعدة لعل أهمها، اطلاق آلية مزادات أسبوعية لبيع العملات الأجنبية، عبر منصة ريفينتف الإليكترونية العالمية، لضمان الشفافية والتنافسية والتي كانت نتائجها بيع 1115 مليون دولار، بلغت عائداتها 1146.4 مليار ريال، تم سحبها من السوق وتمويل عجز الموازنة، وهي ما تشكل 23.6 % من نمو القاعدة النقدية في نهاية ديسمبر 2022م، وقد أثمرت هذه الإجراءات في استقرار نسبي لسعر الصرف الذي كان قد وصل في نوفمبر 2021م الى سعر صرف 1.700 ريال مقابل الدولار، وقد تم تخفيضه الى معدل 1119 ريال للدولار كسعر متوسط لعام 2022م

- ولكن كل تلك الإجراءات، التي تم أتخاذها، قد أثرت عليها ما أستجد من أوضاع في النصف الأول من عام 2023م وفي مقدمتها بدءا من تدهور أوضاع المالية العامة ، الى استمرار الخلافات السياسية في قيادة الدولة، الى الأوضاع الأمنية المتدهورة، الى استمرار تدفق العملات الأجنبية من قبل عدة جهات خارج المنظومة البنكية، الى عمليات غسيل الأموال، الى عدم الالتزام بالقوانين المالية من قبل العديد من السلطات والهيئات المركزية والمحلية، واستمرار التعامل هذه الهيئات والمؤسسات مع منشآت وشركات الصرافة وعدم توريد الموارد العامة الى البنك المركزي، واستمرار وتيرة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، والجبايات غير القانونية التي تجبيها المليشيات وبعض من السلطات المحلية (تحت دواعي مختلفة) في كل مفاصل الطرق وفي عدد من المواقع بدءا من الموانئ ومخازن التجار الى وصول السلع والخدمات الى المستهلك النهائي والإتاوات وعائد البسط على أراضي الدولة وممتلكات المواطنين، وغيرها من الأمور التي نشطت في ظل تشظي الخلافات في القيادات، وتدهور الأوضاع الأمنية ، ناهيك عن الإجراءات الاقتصادية المضادة التي تتخذها سلطات الأمر الواقع في صنعاء لأرباك الأوضاع الاقتصادية والمالية في مناطق "الشرعية"

4. الاستنتاجات:

أ) ازاء هذه الاختلالات من الوضع المتدهور لميزان المدفوعات، الى العجز المالي للمالية العامة، الى تسرب السيولة المحلية والأجنبية، خارج المنظومة البنكية وعدم عودتها الى المنظومة البنكية، وتركها حره في السوق للمضاربة فيها، وغيرها من الأحداث والحوادث التي أشرنا أليها في الفقرات أعلاه ، والتي تدور كل نتائجها في تضخم الكتلة النقدية المحلية والأجنبية، خارج المنظومة البنكية والمصرفية (البنك المركزي اليمني والبنوك الرسمية التجارية والإسلامية) فحتما ستكون مجالا للمضاربة بها، ولن تستطيع كل إجراءات البنك المركزي اليمني لضبط السياسة النقدية، التي أسلفنا ذكرها من السيطرة على سعر الصرف بشكل مستدام، أو على ألأقل التخفيف من وطأة الأنهيار المتسارع في سعر الصرف ، الا بمعالجة كل المسببات التي ذكرناها، وبالذات ما سنستعرضه في الجزء الأخير من هذه الورقة.

ب) أن جزء كبير من التحويلات التي تتم من قبل دول التحالف للمليشيات المتعددة التي تتبعها وليست منطوية تحت مؤسسات الدولة الشرعية (الدفاع والداخلية) كرواتب وتغذية ومكافآت وحوافز، وغيرها مازالت يتم تحويلها وأرسالها خارج قنوات المنظومة البنكية والمصرفية، كما أن نفقات وتحويلات منظمات الأمم المتحدة بمسياتها المختلفة، مازالت، لا تورد عبر البنك المركزي، وليس عليها أي رقابة حكومية في أطار حكومة الشرعية، سوى عصى " الأسكمشا " في منطقة سيطرة سلطات الأمر الواقع. وكل تمويلات المنظمات الدولية عدى البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي، هي الوحيدة التي تمر عبر البنك المركزي، وحتى مساهمات وتمويلات بعض الدول والصناديق التي تتم عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، كلها لا تمر عبر البنك المركزي اليمني الشرعي، وتذهب مباشرة الى بعض البنوك في صنعاء، وفي المقابل البنوك في صنعاء، لا تقدم بياناتها بانتظام الى البنك المركزي اليمني الشرعي حسب متطلبات قانون البنك المركزي وقانون البنك، تحت ضغوطات سلطات الأمر الواقع. كما أن التمويلات الدولية والإقليمية لمنظمات المجتمع المدني اليمنية التي تفرخت كالهشيم، والتي تقدر بعدة ملايين غير شفافة بالنسبة للوزارات المعنية وللبنك المركزي ولا تمر تمويلاتها عبر أي من هذه الجهات، ولا يعلم أين مقرها ومستودعها عدي لدى الجهات الممولة فقط. كل ذلك يسرب السيولة المحلية والأجنبية، الى خارج السوق، ويجر المضاربة بها في أسواق الصرف لدى

منشآت وشركات الصرافة التي تفرخت بالآلاف في كل أنحاء الجمهورية اليمنية

ج) أن كل أموال الجبايات والأتاوات غير القانونية التي تجبيها المليشيات وبعض من السلطات المحلية (تحت دواعي مختلفة) في كل مفاصل الطرق وفي عدد من المواقع بدءا من هيئات الجمارك ونقابات النقل في الموانئ ومخازن التجار الى وصول السلع والخدمات الى المستهلك النهائي وألأتاوات وعائد البسط على أراضي الدولة وممتلكات المواطنين ، وغيرها من الأمور غير القانونية ، فأنها تذهب الى الجيوب، والى المتنفذين ، ولا تدخل الى المنظومة البنكية، ولا يحزنون وهي بالمليارات حسب أفضل الدراسات لمراكز البحوث والدراسات المحلية والأجنبية، وهي أيضا تذهب الى السوق للمضاربة بالعملات، أو الى شراء الأراضي والعقارات

د) أن الهدر للمال العام ، يبدا من صرف الرواتب لطائفة واسعة من المسئولين في مختلف المستويات القيادية في الداخل والخارج بالعملة الأجنبية بشكل مباشر من عوائد بيع النفط الخام بتحويلات مباشرة بمبالغ مهولة ، ناهيك عن التفريخ لمستويات قيادية في ظل الحرب لأعداد كبيرة من النواب للوزراء والوكلاء والمستشارين في الوزارات وهيئات السلطة المحلية وفي السفارات والقنصليات والملحقيات والتعيينات المتواترة في المجالس كالشورى والهيئات الجديدة الناتجة عن نقل السلطة من الرئيس الشرعي إلى مجلس رئاسي (هيئة المصالحة والفريق الاقتصادي والقانوني) بدرجات قيادية رفيعة خلافا لكل القوانين والنظم الإدارية والخدمية ، من موظف بدرجة متواضعة أو حتى من خارج السلك الحكومية الى درجات نواب رئيس وزراء ووزراء ووكلاء وغيرها من المستويات، دون أدني الشروط الوظيفية المطلوبة ومنحهم امتيازات وجوازات دبلوماسية وخاصة ونفقات وقود وسكن وامتيازات أخرى ، وفي معظمها للأقارب وأبناء المسئولين والمتنفذين في مفاصل السلطة أو الوجاهات الاجتماعية والقبلية. كل ذلك يتم صرفه من المال العام دون حسيب ورقيب ولا مسألة من أي جهة رقابية دستورية أو قضائية. وهو ما يفاقم عجز الموازنة العامة، ويتحمل عبء كل ذلك المواطن في شكل تضخم وغلاء وخدمات متعثرة في كل متطلباته الحياتية.

هـ) كما أن الهدر المال العام يتمثل في " الثقب الأسود " المتمثل في نفقات وقود محطات الكهرباء المؤجرة ، والتي تستهلك يوميا 2.5 مليون دولار شهريا حسب آخر تصريح لوزير الكهرباء بأجمالي 75 مليون دولار شهريا، ومع ذلك لم تتحسن الخدمة أطلاقا ، وقد حاول صندوق الأعمار السعودي في توفير منحة للمشتقات النفطية بأسعار مخفضة عدة مرات وفق شروط تعاقدية ملزمة ولكن للأسف لم يلتزم الجانب اليمني بتلك الشروط، وبالذات في استعادة قيمة ذلك الوقود من إيرادات بيع الكهرباء ،وهو الأمر الذي لم ينفذ حتى في حدود 10 % من تلك النفقات اليومية، بسبب عدم قدره السلطات المحلية من ألزام المستهلكين ، بدفع قيمة استهلاك الكهرباء، ناهيك عن سرقة التيار من قبل جزء كبير من المستهلكين والفاقد الكبير في منظومة النقل والتوزيع الذي يبلغ ما مقداره حوالي 50 % من حجم الإنتاج، ولم تستطع الوزارة المعنية من معالجة تلك المشكلة طوال عدة سنوات ، وظلت مستوى الخدمة في أدني مستوياتها في ظل حر شديد قائض هذا الصيف.

و) وأيضا في أن توفير المشتقات النفطية للسوق المحلية ، يمثل ثقبا أسودا آخر في ميزان المدفوعات حيث بلغت أجمالي واردات المشتقات النفطية ما مقداره 3,419 مليون دولار (3.4 مليار دولار)، وهذا استنزاف لحجم كبير من العملة الأجنبية ، وتعمل ضغوطات كبيرة على الطلب على العملة الأجنبية، والسبب، أن هناك هدر كبير في استخدام الوقود من قبل قيادات الهيئات الحكومية العسكرية والمدنية والمليشيات المختلفة ، حيث كل مسئول حكومي أو مليشاوي، يسير في الشوارع بمجموعه من الأطقم والدبابات والمدرعات كحماية شخصية، كأننا في أتون غابة وحوش، وليس في مدن مدنية، بل الأسواء أن هناك مخصصات وقود تمنح للمسئولين في المستويات المختلفة بكميات مهولة مجانا من غير حسيب أو رقيب ، وبدون أي نظام أو لوائح قانونية تسمح بذلك، ناهيك أن معظم الآليات التي تعمل في المدينة (عدن وغيرها من المدن الأخرى) والتي تعد بمئات الألاف ، هي من مخلفات الدول التي تستغني عنها في بلدانها لأنها هالكه ، وتصدر الى اليمن ، وهي تستهلك كميات كبيرة من الوقود التي تستنزف ملايين الدولارات، ناهيك عن تلويث البيئة وتضرر بالصحة العامة للسكان

ز) هناك استنزاف كبير للمالية العامة للأعانات والمنافع الاجتماعية، والتي بلغت في نهاية عام 2022م 976 مليار ريال، وهي تذهب في رواتب وأجور ودعم مباشر وغير مباشر لمؤسسات منتجة أو خدمية كمؤسسات المياه والكهرباء ومصافي عدن، ورواتب لمؤسسات قد انتهت منذ زمن طويل، ولهيئات التأمينات الاجتماعية وغيرها، وهذا ما يجعل بعض هذه المؤسسات تتقاعس عن تحصيل مواردها الناتجة عن تقديم خدماتها، كل ذلك يستنزف موارد المال، ويجعل هذه المؤسسات اتكالية على الحكومة

5. الحلول والمعالجات الممكنة لتجاوز هذا الأنهيار على المدى القصير:

أ) الاستعادة السريعة لإنتاج النفط والغاز، وتأمين الحماية الأمنية اللازمة لذلك ، ولو بطلب تدخل اقليمي أو دولي، وتصحيح العلاقة التعاقدية مع مشغلي منشآت الغاز المسال في بلحاف، بالنسبة للأسعار ونصيب الدولة ، وأيضا توفير الحماية لأنبوب الجر من مأرب الى منشآت بلحاف، وتوفير المبالغ المطلوبة لأعاده تشغيل المنشآة التي تتذرع بها شركة توتال ، ولو حتى بالاقتراض من أي دول المنطقة أو من أحدى من أحدي منظمات التمويل ، وتوريد حصيلة التصدير الى حسابات البنك المركزي في الداخل أو الخارج ، وعدم الصرف منها لأي أغراض الا بتفويضات شفافة من لدن وزارة المالية، الى البنك المركزي، وبعد مصادقة الجهات الحكومية العليا في مجلس الوزراء، ويمنع الصرف منها لصرف الرواتب بالعملة الأجنبية لأي مستوى كان

ب) يسرع في اعداد موازنة عامة لما تبقى من عام 2023م، ويدرج فيها نفقات تشغيلية لكل مكونات السلطة المركزية والمحلية في حدودها الأدنى، ومراعاة الوضع المالي الصعب ووقف أي تحويلات غير شرعية ودستورية، كانت تصرف لبعض المحافظات، دون أي رقابة على تلك التحويلات وطرق صرفها، تحت دعاوي حصيلته هذه المحافظات، وتستعاض عن ذلك بأدراج مخصصات تشغيلية كافية لتسيير الخدمات الأساسية في تلك المحافظات أو من مواردها المحلية المخصصة قانونا بدون أي جبايات خارجة عن القانون، فلا جباية ولا ضريبة الا بقانون. على أن تستكمل هذه الموازنة إجراءات التصديق عليها من قبل الهيئة الدستورية بصورة نظامية وشفافة

ج) الوقف الفوري لصرف رواتب مختلف المستويات الحكومية المركزية أو المحلية ومنتسبي الهيئات التشريعية والقيادات المدنية والعسكرية، والهيئات والفرق المستحدثة بموجب قرار نقل السلطة الصادر في 7 أبريل 2022م بالرياض، بالعملة الأجنبية للمقيمين بالداخل أو الخارج مهما كانت مستوياتهم، ويصرف لهم رواتبهم بالعملة المحلية، وفقا قوانين المرتبات المرعية، وبما يراعي مستويات التضخم، وأنها الامتيازات المستحدثة الخارجة عن القانون في كل المستويات.

د) تنظيم وتشجيع الصادرات المحلية المختلفة من الأسماك والأحياء البحرية والعسل والبن والمنتجات المحلية المصنعة والخضار والفواكه وغيرها من الصادرات، وربط كل ذلك بتراخيص شهادات المنشاء الصادرة من الغرف التجارية وشهادات الجودة ،وفتح الاعتمادات البنوك المحلية، واعتماد البروتكولات الـ19 التي أقرتها منظمة التجارة العالمية، والتي أصبحت اليمن جزء من المنظومة، ولكنها لم تقرها بعد (مرفق قائمة بها) لاعتمادها واقرارها بشكل سريع جدا ، لتتمكن صادراتنا من الولوج الى مختلف الدول – بالمناسبة في لقاء في منتدى اليمن الدولي لعام 2023م بلاهاي و بحضور السفير الصيني مع فريق الاقتصادي للقطاع الخاص في احدى جلسات المؤتمر، أتضح لنا، أن منتجاتنا السمكية لا نستطيع تصديرها الى الصين، الا عبر بلدان أخري كفيتنام وغيرها، وطلب السفير تصدير أحياء بحرية يمنية، على الأقل واحدة لكل صيني - وتنظيم أيلولة حصيلة هذه الصادرات الى المنظومة البنكية اليمنية ، بالعملة الأجنبية بما في ذلك المسحوبات والصادرات اليومية للأسماك من الأسواق مباشرة ، الى دول الجوار ، وعدم السماح ببيعها بالعملة المحلية ، لأغراض التصدير

هـ) التخاطب مع دول التحالف ، ومع كل منظمات الأمم المتحدة بتشكيلاتها المختلفة ومع المنظمات والصناديق المانحة ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية ، بما في ذلك ما تمنحه دول التحالف من مخصصات لمكونات المليشيات غير المنظوية في أطار مؤسسات الشرعية ، أو أي مخصصات لذوي النفوذ من الوجاهات والشخصيات القبلية أو العامة، عبر الصناديق الخاصة وتحويل كل ذلك الدعم والمعونات والمنح عبر المنظومة البنكية وضرورة الإفصاح عن تلك التمويلات، وتلزم كل مكونات المنظومة البنكية ، أن تصارف تلك التحويلات الى الريال ، بسعر السوق مع أي مزايا أخرى تراها مناسبة لتجيع تدفق تلك التحويلات عبر المنظومة البنكية

و) تحفيز المغتربين والمهاجرين اليمنيين في الخارج لتحويل أموالهم عبر المنظومة البنكية اليمنية، ومنحهم أسعار تفضيلية، وامتيازات خاصة عند عودتهم لإدخال سياراتهم الشخصية برسوم مخفضة أو مقتنياتهم الخاصة بتسهيلات جمركية وضريبية وغيرها من طرف التحفيز، ومنحهم مزايا ادخال آلياتهم بنظام " التربنتك" لآجال طويلة لمدة سته أشهر أو عام كامل. أو تسهيل شرائهم سندات أيداع حكومية بفوائد مجزية لآجال زمنه مختلفة (مضمونة القيمة).

ز) الأنهاء الفوري للهدر الكبير، ووقف " الثقب الأسود " المتمثل في شراء وقود الطاقة لمحطات الكهرباء المستأجرة، ومحاولة الاتفاق العاجل لتجديد المنح النفطية من صندوق الأعمار السعودي، شريطة توقيع أتفاق شفاف وملزم لتنفيذ الالتزامات المتبادلة المقرونة بشروط جزائية ضد أي جهة تخل بالتزاماتها، على أن توقع هذه الشروط من قبل أعلى سلطة في الحكومة، واعلى سلطة في الصندوق لدعم الأعمار في اليمن

ح) تقنين استهلاك المشتقات النفطية، والوقف الفوري، لمخصصات الوقود للقادة والمسئولين، ووقف المواكب المزدحمة بالأطقم والمدرعات لحماية الشخصيات، والتواضع في السلوك، ووقف التفحيط والحركة العشوائية وغير المبررة لأطقم المليشيات، بدون أي ضوابط. ووقف حركة المركبات الحكومية، أثناء الإجازات أو للاستخدام الشخصي

ط) تنظيم استيراد المشتقات النفطية وتأهيل المستوردين، بحيث لا يسمح بالاستيراد للمشتقات النفطية ،. الا للمؤهلين فنيا، وللعاملين في نفس المجال ولديهم الملائمة المالية لذلك، وأن يتم الاستيراد من مصادر معروفه وعبر نظام الاعتمادات المستندية، وأن يلتزم المستورد بتدبير القيمة والمصارفة من مصارف محلية، وأيضا يلتزم بإخضاع الشحنة المستوردة للفحص المختبري في ميناء الوصول، وأعاده الشحنة، أذا لم تكن مقبولة ضمن معايير المواصفات المحلية المعتمدة

ي) تخفيض الإعانات غير المبررة وخاصة للمؤسسات والهيئات التي لديها موارد، متقاعسة في تحصيلها، والزامها بالتحصيل لمواردها وتغطية العجز المبرر وفقا لقرار حكومي من أعلى السلطات وبشكل مؤقت الى أن تتحسن أوضاعها.

ك) الوقف الفوري لكل الجبايات والإتاوات في مختلف المواقع والنقاط، واعتبارها جريمة تقطع، ومعاقبة مرتكبيها بأشد العقوبات، ومكافحة الفساد المستشري في كل مواقع الأجهزة والمؤسسات وفي أطار مكونات المليشيات وتثبيت سلطة الدولة على كل المستويات.

عملية إعادة الأعمار في اليمن

التحديات وعوامل النجاح وإمكانية الاستفادة من تجربة "رواندا" في إعادة الأعمار

أ/ حسين صالح التام
باحث اقتصادي وطالب دكتوراة

■ شهد اليمن في السنوات الأخيرة صراعا عنيفا وحربا مدمرة لم تنتهي، أدت إلى تدمير هائل في بنية المجتمع اليمني ونسيجه الاجتماعي ومؤسسات الحكومة والبنية الاقتصادية والاجتماعية والممتلكات الخاصة أو الاعتداء عليها وشملت أثاره السلبية إضعاف مقدرات البلد ووقف أنشطة ومشاريع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وانعدام الاستقرار السياسي والأمني.

ومع كل ذلك يتحتم على صناع القرار في اليمن أن يضعوا في الحسبان أن عملية إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي باحتياجاتها وسبل نجاحها وتمويلها، عملية شاقة جدا تتطلب جهود غير محدودة وكفاءات إدارية محترفة ومنهجيات وإجراءات فعالة من حيث الشمول والتنفيذ بأعلى جودة واقل كلفة وأقصر وقت والسرعة في الاستجابة والتركيز على أولويات الاحتياجات.

■ تتمثل مشكلة هذا البحث في الإجابة على التساؤل الاتي: ما هي عوامل نجاح إعادة الأعمار في اليمن؟ في ضوء تجارب مختلفة متباينة في إعادة الأعمار من حيث الفعالية والظروف التي مرت بها بلدن مختلفة، وخلاصة تقييم التجارب المحلية السابقة، بقصد الإسهام في تحديد الرؤية المناسبة لإعادة الأعمار في اليمن مع إدراك وجود عددا من التحديات التي تواجه وستواجه مرحلة إعادة الأعمار الشاملة والحلول المقترحة لها وفي هذه البحث سوف أتطرق إلى مفاهيم مرحلة إعادة الأعمار، بين التكلفة التقديرية لإعادة الأعمار والكلفة الحقيقة، تقييم تجارب إعادة الأعمار في اليمن، التحديات التي تواجه عملية إعادة الأعمار في اليمن، عوامل نجاح عملية إعادة الأعمار، بعض التجارب الدولية في إعادة الإعمار، تجربة رواندا في إعادة الأعمار كأفضل تجربة مناسبة يمكن الاستفادة منها في عملية أعمار اليمن، مميزات التجربة الرواندية في إعادة الإعمار وبناء السلام وما يمكن تطبيقه في مرحلة إعادة الإعمار في اليمن والخاتمة .

أن الغاية من أعداد هذه الورقة البحثية ليست فقط للنشر أو مجرد الكتابة أو ترف فكري بل هي مساهمة جادة من الباحث في تصور عملية إعادة الأعمار وشروط نجاحها والتي تتناسب مع الوضع اليمني وما يجب أن تكون عليه. لذلك فأنها وجدت لتسهم في صناعة قرارات جيدة متعلقة بعملية إعادة الأعمار.

■ مفاهيم مرحلة إعادة الأعمار:

كل مصطلح يشير إلى تفسير محدد للمعنى المقصود ولهذا لابد من الإشارة إلى بعض المصطلحات المتعلقة بإعادة الأعمار

إعادة التأهيل Rehabilitation: إعادة الوظائف الاجتماعية الأساسية

إعادة الإعمار Reconstruction: الاستئناف الكامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى التدابير الوقائية.

إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better BBB): استخدام التعافي وإعادة التأهيل ومراحل إعادة الإعمار بعد الكارثة لزيادة مرونة الدول والمجتمعات من خلال دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في استعادة البنية التحتية المادية والأنظمة المجتمعية، وفي تنشيط سبل العيش والاقتصادات والبيئة هذا التعريف حسب الجمعية العامة للأمم المتحدة 2016.

تقييم الاحتياجات Needs assessment: عملية تقدير الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج التعافي وإعادة الإعمار وإدارة المخاطر المتفق عليها. يتم من خلالها تقييم و "تحديد" الموارد المتاحة للاستجابة للكارثة.

تقييم احتياجات ما بعد الضرر Post- dam age needs assessment: تقييم سريع متعدد القطاعات يقيس تأثير الكوارث على المجتمع والاقتصاد والبيئة في المناطق المتضررة من الكوارث.

كود البناء Building Code: مجموعة المراسيم أو اللوائح وما يرتبط بها من معايير تهدف إلى التحكم في جوانب التصميم والبناء، المواد والتعديلات وشغل الهياكل اللازمة لضمان سلامة الإنسان ورفاهيته، بما في ذلك مقاومة الانهيار والأضرار ويمكن أن تشمل قوانين البناء المعايير الفنية والوظيفية.

مفهوم إعادة الإعمار: مفهوم إعادة الأعمار

مفهوم شامل فقد عرفته (جارسينا) على أنه: مفهوم متكامل يشمل كل ما تقتضيه المرحلة للانتقال من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام من إعمار سياسي، اقتصادي، اجتماعي، عمراني.

وعُرف) هدايت واجيبو) إعادة الإعمار: بأنها الفرصة السانحة لإعادة صياغة المجتمع من جديد والتي من شأنها تحسن الظروف المعيشية للمجتمع وإنتاج بيئة عمران أفضل من تلك التَّي كانت قائمة من قبل.

وقد عرفها الاتحاد الأفريقي عام 2006 بأنها "مجموعة شاملة من الإجراءات الساعيةٌ إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام. وبذلك فإن عملية إعادة الإعمار لفترة ما بعد النزاعات تستند إلى التنمية المتجددة والمستدامة وعلى مراحل التحول والتنميةٌ الطارئة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

ويرى الباحث أن عمليه إعادة الأعمار عملية إعادة بناء شاملة لكل ما تدمر وتضرر مباشرة بفعل الحرب أو الكوارث و أثارهما السلبية بكل الجوانب وإعادة ترتيب وبناء أفضل للنسيج الاجتماعي والإصلاح السياسي والقانوني وإعادة بناء الاقتصاد والعمران والتعافي وتحسين الخدمات واستعادة المؤسسات وإصلاحها وتقوية شرعية الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وإعادة الممتلكات وبناء السلام والوحدة بدرجة أفضل وتحسين الظروف المعيشية للسكان بحيث تعمل كل هذه العوامل مجتمعه على منع اندلاع العنف أو العودة إلى الصراع مرة أخرى.

بين التكلفة التقديرية لإعادة الأعمار والكلفة الحقيقة

كل الآراء الحالية على الأقل حول كلفة مرحلة إعادة الأعمار في اليمن هي تقديرات فقط، وكمثال على هذا قدر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكلفة الكلية لإعادة الأعمار في اليمن ب 90مليار دولار وهناك صعوبة في تقدير الكلفة الحقيقية لمرحلة إعادة الأعمار ولن تفك ألا بعد وصول مؤكد للسلام الوطني الشامل، ولان عملية إعادة الأعمار بحد ذاتها تحتاج لجهود جبارة وحشد موارد بشرية ومادية غير عادية فضلا عن إنشاء هيئة وطنية مستقلة لإعادة الأعمار والتعافي الشامل وتحديد منهجيات عملها ورؤيتها وخططها وتحديد القطاعات المتأثرة بفعل الحرب وتحديد أنواع التدخلات وطبيعتها وتكلفتها الحقيقية بحسب القطاعات والمناطق وكل هذه الجوانب تحتاج وقت وتخطيط سليم فمن الحكمة الشروع الأن بدراسة شكل وهيكل وأهداف هذه الهيئة وتحديد الكلفة الحقيقية في مناطق سيطرة الحكومة للبدء بالعمل وتحديث خطط أولويات الاحتياجات والتواصل مع الشركاء المحتملين حتى مرحلة الوصول للسلام والعمل في بقية مناطق اليمن.

بحيث تكون الحكومة اليمنية وشركائها حينذاك قد قطعت شوطا في عملية إعادة الأعمار حتى تركز على مناطق أخرى جديدة من اليمن.

إن التخطيط المبكر وتقييم الأضرار وتقدير الاحتياجات أمر بالغ الأهمية لعرض تكاليف إعادة الإعمار وتحديد الأولويات التي تعكس أهداف المجتمعات المحلية.

تقييم تجارب إعادة الأعمار في اليمن

كانت هناك عدة صناديق سابقة لإعادة الأعمار الجزئي في بعض مناطق اليمن، ولكنها افتقرت إلى الاستقلالية والشفافية، وعدم كفاية التمويل، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين كافة المشاركين في جهود إعادة الإعمار، ويرى الباحث بان المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات وبطء الاستجابة لمعالجة الاحتياجات والأضرار بعد الكوارث والصراعات ساهمت في ضعف أداء هذه الجهات.

افتقرت الحكومة اليمنية إلى الرؤية الواضحة لإدارة الأزمات وإعادة الإعمار. فبدلاً من إيجاد مؤسسات متسقة وموحدة لإدارة الأزمات وإعادة الإعمار، تمثلت استجابتها للنزاعات والكوارث في إنشاء مجموعة متنوعة وظرفية من الآليات والأطر والإجراءات، فقد كانت الرقابة والتقييم الدوريان، وتقييم أداء الإدارة التنفيذية أموراً مفقودة في أطر العمل السابقة. مما أدى إلى فساد هائل في تدخلات إعادة الإعمار. كما كان تعيين المديرين التنفيذيين والموظفين في كثير من الأحيان مسألة نفوذ أكثر منها مسألة قدرات.

وفي نتائج استبيان إلكتروني أجراه يمن انفورميشن سنتر، منتصف شهر أكتوبر 2021م حول تقييم عمليات إعادة الأعمار السابقة، رجحت الآراء أن سبب عدم نجاح عملية إعادة الإعمار سابقًا يعود لـ 54.4% الفساد المالي والإداري، 19% شحة التمويل والاعتمادات المالية لعمليات الإعمار تلك، 11.8% أسباب تعود للحكومة بسبب المركزية الإدارية، 7.4% قلة الخبرة لشركات الإعمار والبناء، 7.4 أسباب تعود للمجتمع نفسه والسلطات المحلية.

ويقيم 51.9 من اليمنيين أن عمليات الإعمار للمناطق اليمنية التي تعرضت خلال العقود السابقة للكوارث الطبيعية والصراعات الداخلية غير ناجحة، 40.7% إلى حدٍّ ما.

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز يتحتم على الحكومة عند أنشاء هيئة الأعمار تلافي كل هذا السلبيات بداية من تصميم و إنشاء هيئة إعادة الإعمار.

التحديات التي تواجه عملية إعادة الأعمار في اليمن

لن تكون إعادةِ إعمار اليمن بالأمرِ الهين، وستواجه تحدياتٍ كبيرة لتجنب الفشل التام. إلا أنه يُمكن تحسين فرص ذلك بممارسة نقدية لما يُعدّ «أفضل الممارسات»، ومراعاة مجموعة من الاقتراحات لتحقيق أكبرِ قدرٍ من الآثار الإيجابية، وتقليل آثار السلبيات الحتمية التي منها: تجنب مركزيّة الجهة التنفيذية اليمنية لإعادة الإعمار، ومراعاة أولوية حاجات المجتمعات المحليّة، ومراجعة نقدية للاشتراطات التقليدية للجهات المانحة، ودعم المشاريع الناشئة والمشروعات متوسطة الحجم، والاستثمار

في الابتكارات المفيدة التي ظهرت زمن الحرب، و إيلاء معالجة تداعيات الحرب على البيئة وعلى الصحة أولوية قصوى.

كما يجب الاستفادة من تقييمات مراحل الإعمار السابقة ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار والتعافي، وما ينبغي إن تكون عليه كون هذه المرحلة هامة جدا وعلى المستوى الوطني.

ومما لا شك فيه هو وجود تحديات ماثلة أمام مرحلة إعادة الإعمار وبفحصها بعين بصيرة وحكمة مسئولة والعمل من البداية على مواجهتها سيتم تقليل حجم هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها وهي كالاتي:

■ أولا: التحديات المالية:

حيث أن تمويل مشاريع وأنشطة عملية إعادة الأعمار في اليمن تحتاج إلى حجم كبير من التمويل في ضل انحسار الإيرادات الحكومية وفقدان جزء كبير منها جراء توقف تصدير النفط والغاز وضعف الإنتاج والاختلالات في المالية العامة للدولة مثل العجز في الموازنة وضعف كفاءة تحصيل الإيرادات والاختلافات حول التوريد إلى حساب الحكومة وتعدد جهات التحصيل.. الخ.

إذ وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في أبريل 2021 فقد تقلص الاقتصاد اليمني بشكل حاد، وذلك عقب تضرر قطاع النفط – الذي يُعد أ كبر مصادر الصادرات اليمنية - من انخفاض أسعار النفط العالمية. وبالمقابل، عانى النشاط الاقتصادي غير النفطي بشكل كبير من التباطؤ التجاري بالإضافة إلى تعمق النقص في العملات الأجنبية بشكل أكبر وتقليص حجم المساعدات الإنسانية وليس ذلك فحسب بل تسارع التضخم وانهيار العملة المحلية تدريجيا وقد تستمر هذه الإرهاصات مما يعقد أكثر مسألة التمويل الحكومي لعملية إعادة الإعمار.

في حين لابد من الاعتماد بدرجة أولى على التمويل المحلي لعملية إعادة الإعمار لان عمليات إعادة الإعمار تواجه عادةً عدم ثبات الدعم الدولي للجهود المبذولة، فهو متغير من مرحلة إلى أخرى، ويعتمد أيضًا على متغيرات مختلفة، منها تحوّل اهتمام المانحين وتمويلهم من جهة إلى أخرى حالَ وقوع أزمات أخرى في العالم وقد تفرض بعض الجهات شروط غير ملائمة أو تسعى لتحقيق أجندة معينة.

■ ثانيا: غياب الرؤية الوطنية لمرحلة إعادة الإعمار:

حيث إن الجهود الموجودة مبعثرة ولم تكن وفق خطة شاملة و اقعية لإعادة الإعمار وفقا للاحتياجات الملحة والهامة والمرتبطة بالسكان، وغياب الشفافية في تنفيذ و إقرار تلك المشاريع وغياب مشاركة المجتمعات المتضررة، وحتى هناك بطء في التنفيذ بشكل غير مبرر ومشروعات لم يتم تشغيلها حتى الأن أو ظهور مشاكل مر افقة لتشغيلها.

■ ثالثا: غياب البيانات الدقيقة والمعلومات الموثوقة:

حيث إن تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار أو الإعمار لابد يستند إلى دراسات ومخططات بكل القطاعات من خدمات وقطاعات اقتصادية ومنشئات القطاع الخاص وتغطي كل المناطق وعلى الأقل المناطق التي يمكن للحكومة العمل بها حتى تنتقل إلى مناطق أخرى من اليمن.

■ رابعا: تفشي ظاهرة الفساد وغياب الرقابة والمحاسبة والشفافية

عوامل نجاح عملية إعادة الأعمار

وتتمثل في العناصر التالية:

■ أولا: حشد الموارد المالية

بما أن تحدي نقص التمويل لإعادة الأعمار امر واضح يستلزم خروج من تلك الإشكالية، عن طريق عدداً من التحركات، أبرزها: التحرك الأول، مُتمثلا في إعادة تشغيل قطاع النفط والغاز، إذ تسهم عودة الإنتاج وتنامي منحنى الصادرات إلى الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي نتيجة عودة تدفق النقد الأجنبي، ومواجهة اختلالات ميزان المدفوعات والعجز النقدي الحاد في الموازنة العامة كما أنَّ ذلك التحرك سيسهم بشكل فعال في تغطية بعض تكاليف إعادة الإعمار الباهظة. بينما التحرك الثاني يتمثل في "معادلة المساعدات المالية"، وذلك بإعادة النظر دوماً في التدفقات المالية المفاجئة للمساعدات الخارجية، وحسن إنفاقها وتخصيصها وحسن استقطاب وإدارة تلك الأموال وفق شروط معقولة يتم الاتفاق حولها مع مجتمع المانحين.

التحرك الثالث: فتح حملات واسعة للتبرع ومساندة جهود إعادة الأعمار عن طريق دعوة المغتربين ورجال الأعمال ومحبي عمل الخير في حملات إعلامية واسعة ومشاركة المجتمعات كافة بحسب القدرة من خلال الإسهام بجزء من جهود إعادة الأعمار بالمساهمة في أداء بعض الأعمال أو دفع جزء من التكاليف.

■ ثانيا: انتهاج سياسة محلية لإعادة الأعمار والتعافي

رغم وجود عمليات إعمار وتجارب مختلفة إلا أن لكل كارثة أو صراع خصوصية من حيث الأسباب والتأثيرات والعمق وبالتالي فانه من الممكن الاسترشاد بتجارب أخرى في الأعمار شريطة عدم إهمال خصوصية الأسباب التي أدت إلى الحرب واستمراراها وتعقد الحلول السياسية في اليمن وتصميم حلول محلية فعالة بعد النقاشات مع الأطراف ذات العلاقة وفي حدود الإمكانيات المتوفرة ،ومن الأفضل وجود رؤية محلية لسياسة الأعمار من خلال الخروج باطار شامل تشترك فيه جهات ذات علاقة بالتنمية والأعمار من مختلف الأطراف بحيث تكون مرتكزات إعداد هذه السياسة، اعتماد الحلول المحلية، المشاركة ،فعالية التنفيذ، الكلفة الحقيقية، الاعتماد على الموارد المحلية والخبرات والشفافية.

ويمكن تلخيص اهم المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها في جميع مراحل إعادة الإعمار

1- التعلم من التجارب التي تناولت إعادة الإعمار السابقة الفعالة

2- إدارة مشروع فاعلة إن عملية الإدارة التي تعمل بشكل جيد هي العمود الفقري لنجاح أي مشروع لإعادة الإعمار. بحيث يجب توضيح العقود والأدوار والمسؤوليات والإجراءات والهيكل التنظيمي وأساليب العمل بحيث تكون هذه الإدارة رشيقة وفعالة.

3- ضمان المشاركة المحلية في عمليات صنع

القرار:
تعزز المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة المحليين في القرارات الحاسمة طوال عملية المشروع إحساسًا قويًا بالملكية والقبول للمشروع، أيضًا استشارة القائمين على إعادة الإعمار من الجهات الحكومية المحلية المسؤولة لضمان دعمها.

4- ترسيخ المشروع في السياق المحلي: يجب أن ترتكز المشاريع على السياق المحلي من خلال اتخاذ أي من الإجراءات التالية أو جميعها:

1- استكشاف مدى توفر المعرفة المحلية، غالبا ما يكون داخل المجتمع الواحد قدرات كامنة لا تكتشف في الظروف الطبيعية نظرا للروتين والتعيينات الوظيفية المتبعة في البلد، لذا يجب مراجعة وتقييم المعارف المحلية لاستغلالها في التعامل مع أضرار الكارثة والإعمار من خلال مؤسسات، أفراد أو المنظمات الغير حكومية والجمعيات.

2- مراعاة المتطلبات التقليدية / الثقافية، من المعروف إن لكل بلد مخزون ثقافي في شتى المجالات، منها العمارة والعادات والتقاليد، كل هذا المخزون الثقافي يجب مراعاته في عمليات التعافي المستدام، مع الحفاظ على المتطلبات التقليدية لمجتمع ما.

3- العمل مع السلطات المحلية وليس ضدها: لإتمام عملية التعافي المستدام يجب أن يذهب المجتمع إلى المصالحة مع الذات وتعزيز دور السلطات المحلية بإجراء تغييرات حقيقية لقيادات السلطة المحلية بحيث يتم اختيار كوادر نزيهة وكفؤة ومستقرة داخل الوطن لتعزيز الجبهة الداخلية لاستيعاب المساعدات الخارجية والتنسيق لاستغلالها لخدمة الأهداف المعلنة لإعادة الأعمار وتحريك جهود التنمية وتحقيق الاستقرار.

4- التعاون مع مقدمي الخدمات المحليين

5- استخدام مواد محلية عالية الجودة ما أمكن

6- تحديد استراتيجية الاتصال وتبادل المعرفة: الحفاظ على التواصل الفعال بين جميع أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية.

7- تطوير استراتيجية المخاطر: يعد تطوير استراتيجية لكيفية التغلب على أي مخاطر محتملة للمشروع أمرًا ضروريًا. تحمي استراتيجيات المخاطر استمرار المشروع وإتمامه واستدامته في نهاية المطاف. يجب تطوير الاستراتيجيات مع أصحاب المصلحة المحليين وقبل وأثناء عملية إعادة الإعمار.

8- إجراء المراقبة والتقييم المنتظمين: لقياس التقدم المحرز في مشاريع إعادة الإعمار. يمكن إجراء الرصد والتقييم بطريقة بسيطة نوعًا ما عن طريق اختيار المؤشرات الرئيسية أسبوعيًا أو كل أسبوعين وإذا انحرف أي مؤشر عن الميزانية أو عن خطط البناء، فيجب تحديد سبب الانحراف، بحيث يمكن اتخاذ التدابير العلاجية.

وتعد مراقبة الأثر مفيدة جدًا أيضًا لبناء مصداقية شركاء المشروع مع المجتمع المحلي والسلطات الوطنية والجهات المانحة الدولية.

9- النظر في إعادة استخدام وإعادة تدوير مكونات المساكن والمباني: يمكن أيضًا إعادة استخدام المواد عالية الجودة مثل العوارض الفولاذية والهدف من ذلك خفض التكاليف.

10- النظر في اهتمامات وأولويات التنمية الشاملة: لدى معظم المنظمات المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار إرشادات ومعايير داخلية لأنشطتها، بما في ذلك السياسات البيئية. يمكن أن يساعد دمج أهداف وإجراءات وأولويات التطوير على مواءمة المشاريع مع أهداف إعادة الإعمار المستدامة وتجنب التكاليف غير الضرورية.

11- اتباع مبادئ التصميم الحيوي المناخي والقابل للتكيف: يجب تصميم المباني بحيث تكون مريحة حراريًا في منطقتها المناخية.

■ ثالثا: إنشاء هيئة إعادة الأعمار والتعافي الشامل

يجب أن يكون للهيئة التي سيتم إنشاؤها ثقافة التواصل المفتوح، والاستعداد للتعلم، والانفتاح على الشراكات، والقدرة على المضي قدمًا في المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة والشمول الوطني، و حوكمة كافة مراحل العمل والهيئة ذاتها. كما ويجب أن يكون موقف الفريق أبعد من "مجرد يوم عمل آخر". يجب أن تكون دو افعهم على "إعادة البناء بشكل أفضل" وان تكتسب هذه الهيئة ثقة الجهات المانحة؛ فالأخيرة ستكون أكثر استعداداً للوفاء بالتزاماتها في حال ثقتها أن أموالها تدار بشكل سليم ويجب أن تكون كذلك ويرى الباحث أن اليمن سيعاني في مرحلة إعادة الأعمار بسبب شحة الموارد المالية وضعف المساعدات الخارجية ولن تكون عند المستوى المأمول. وينبغي أن يتم اختيار كادر هذه الهيئة من أفراد ذو كفاءة ونزاهة، وتدريب وتعليم جيد، وذلك بالاستعانة بأفضل شركات الموارد

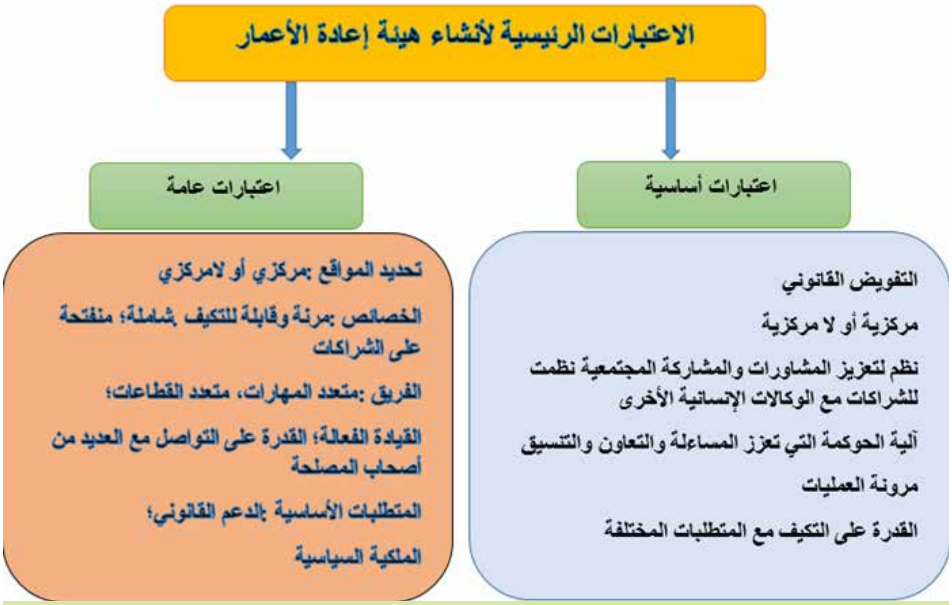

المصدر: حسام محمد النجار، الإعمار المستدام بعد الكوارث والنزاعات المسلحة في مرحلة التعافي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين _ ألمانيا، الطبعة: الأولى نوفمبر 2021 م

البشرية لاختيار كوادر الهيئة، وفق إجراءات اختيار شفافة وواضحة، وان يكون هؤلاء الأفراد غير منتمين لأحزاب أو أطراف أخرى وان يكن لديهم سجل متميز من الأداء والخبرات والإنجاز، ويمثلوا كافة مناطق اليمن.

وهناك اعتبارات رئيسية لإعادة الأعمار كما في الشكل السابق.

ويشرف على أعمالها مجلس إدارة متفرغ مصغر، يتم فيه إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من الجهات الفاعلة التي لها رصيد إنجاز عملي ملموس عن طريق ممثلين من أفضل الكوادر والمؤسسات اليمنية، وان تتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية والشفافية ووضوح الرؤية والإجراءات والتقييم والمتابعة الدورية والمساءلة من جهات مشتركة مثل الحكومة والقطاع الخاص والمانحين لضمان جودة التنفيذ وكفاءة استخدام الموارد ويجب أن يحدد عمر هذه الهيئة في قرار التأسيس وقواعد العمل الخاصة بها.

ونظرا لان هذه الهيئة ستضطلع بدور كبير فينبغي أن يكن تحت مظلتها الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، صندوق الرعاية الاجتماعية بحيث يتم إسناد بعض المهام وفق طبيعة المرحلة لهذه الجهات في إطار دورها العام ورفع قدراتها التنفيذية من الناحية الكمية بحيث يتم تسريع وتيرة العمل وتحسين الأداء في مرحلة إعادة الأعمار.

وفي تقييم للبنك الدولي لعمليات سابقة في إعادة إعمار لبعض الدول حدد عدد من الدروس الهامة لأخذها في الاعتبار عند تنفيذ وتصميم عمليات إعادة الأعمار:

- تأسيس الحوار
- مرونة الحماية
- تبسيط عمليات الصيانة
- تجنب التوقعات غير الحقيقية
- استمرار إجراءات الأنفاق والتامين ما بعد الحرب
- أولوية دعم المناطق
- الترويج للملكية الحكومية

يبدو أن وجود هيئة أعمار فعالة لابد أن تكتسب ثقة الجميع، مجتمعات وحكومة وشركاء، وجهات مانحة بما يضمن تسريع استيعاب الأموال المخصصة لإعادة الأعمار، وتوجيهها بكفاءة وتوازن، ما بين خطط الدولة وشروط المانحين وأولويات الاحتياجات في القطاعات المختلفة خلال مرحلة إعادة الإعمار ومنح هذه الهيئة صلاحيات لامركزية على مستوى المحافظات/الأقاليم مالية وإدارية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

المحصلة النهائية لإعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي هو العمل بجانب خطوات أخرى مكملة لبناء السلام والمصالحة الوطنية وإحقاق الحق والعدالة وتحقيق الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ وحدة البلد بدلا عن الصراعات والحروب والانقسام.

ويمثل السكان المحليون والمؤسسات المحلية الجهات الفاعلة الرئيسة في تخطيط المشاريع، بناءً على فرضية أساسية مفادها أن المجتمعات المحلية في وضع أفضل لتحديد احتياجاتهم والبت في المشاريع الأكثر أولوية لتلبية هذه الاحتياجات، وكذلك إدارة الموارد والعقود وتنفيذ المشاريع وتقييم النتائج ومتابعة التنفيذ حتى الانتهاء منها.

■ رابعا: إعادة بناء الاقتصاد والتعافي الاقتصادي

لم يعد من الممكن في عالم اليوم الاعتماد فقط على إيرادات النفط والغازوان كانت هناك فرص واعدة بهذه المجالات تتطلب ضخ استثمارات ليست بالهينة لزيادة الإنتاج والاستكشاف والتصدير كما هو ضروري زيادة طاقة تكرير النفط والدخول في الصناعات البتروكيماوية لذلك يجب إعادة استثمار هذه الأموال من خلال أنشاء صندوق استثمارات حكومي كما هو الحال في دول تنتج النفط ومن الأهمية بمكان تحسين أداء الخدمات الأساسية كأولوية للتعافي الاقتصادي والكهرباء في المقام الأول من خلال تحسين الشبكات والتفكير بإدخال مصادر الكهرباء الأكثر استدامة والأخف ضررا والأقل كلفة وخلق فرص عمل وإنشاء تسهيلات ائتمانية مصغرة للأرامل ودعم مشاريع صغيرة للشباب، وتمويل مشاريع صغيرة الحجم تستوعب عمالة مكثفة، وسريعة الأثر، بما في ذلك تنظيف الشوارع وجمع القمامة والنفايات وإصلاح شبكات المجاري والطرق الفرعية المحلية ،ويجب أن تراعي خطط ومشاريع إعادة الإعمار تحسين وضع الإنسان، وتجاوز الفقر والمجاعة من خلال إشراك السكان، وخلق فرص عمل جديدة وكبيرة، وتنفيذ مشاريع مدرة للدخل وتشجيع الشباب والنساء والأسر على إقامة المشروعات الخاصة، ودعمها من كافة المصادر المتاحة.

إضافة إلى دعم القطاع الزراعي والسمكي وتشجيع التصدير وزيادة الإنتاج وتنمية الصناعات والقطاع السياحي وتشجيع الاستثمارات وبناء قاعدة اقتصادية متنوعة وتحسين بيئة الأعمال.

ولا يمكن بأي حال إعادة إعمار البلاد بالعقليات والسياسات والأدوات التي أدارته خلال العقود السابقة، وفشلت في إرساء دولة حديثة، وأضاعت فرص تنمية ونمو اقتصادي كان يأمل أن تحقق خلالها منجزات تلحق البلد بركب تطور المحيط الإقليمي.

■ التجارب الدولية في إعادة الإعمار

■ تجربة إعمار المانيا

بالرغم من انتشار مقولة أن خطة مارشال موّلت إعادة الإعمار، لم يكن ذلك صحيحا مارشال لم تبدأ إلا مع أواخر 1948 / 1949. كان غرض الخطة إعادة بناء الاقتصاد وليس المدن.

قامت الخطة في الواقع بإنفاق بعض المال على إعادة إعمار برلين الغربية لأسباب سياسية حيث نظر لها الأمريكيون على كونها: "مدينة رأسمالية في وسط الشرق الشيوعي". تحولت خطة مارشال إلى مصطلح دولي يتكرر سماعه كلما تدمرت مدن بفعل الحرب.

حيث قام السكان باقتراض المال للأعمار من أقاربهم في الريف واستخدام مواد البناء

المحلية نفسها. لم تكن إعادة الإعمار مدارة بشكل مركزي على الإطلاق وقام الناس في كثير من المدن المدمرة بشدة كبرلين وهامبورغ بجمع الطوب والحجار لإعادة استخدامها بيد أنه كانت تنقصهم اليد العاملة المؤهلة لإعادة الإعمار.

والدرس الذي نستخلصه من خطة مارشال، هو أنه لضمان تحقيق أثر فعال من إعادة الإعمار ينبغي ضخ استثمارات كبيرة تستهدف إعمار البنية التحتية وخلق فرص عمل على نطاق واسع، مع الأخذ في الاعتبار التعاون مع أيّ طيف من الأطياف السياسية وعدم تهميش أيٍّ منها.

الخطة استمدت نجاحها من طريقة تقديم المساعدة إلى الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب، وليس من حجم المبلغ الذي ساهمت به الولايات المتحدة الأميركية فقط؛ لأن الطريقة هي التي تحدد أي عملية إنعاش، وهي التي تحسم نجاحها
قدمت الولايات المتحدة معونةً وديةً كبيرة لإعادة بناء أوروبا، تاركةً لحكومات البلدان المتضررة تحديد أولويات الإنفاق من دون تدخل منها. كانت المعونة ترمي إلى استئناف التجارة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، و انطوت على درجة كبيرة من الثقة بالمستفيدين منها.

فلم تكن خطة "مارشال" خطوة نكران للذات على الإطلاق، بل أصبحت دول أوروبا سوقا مربحة، ونوعا من المستعمرات الأمريكية، كانت معظم المساعدات عبارة عن وقود ومنتجات ومعدات زراعية، ما يعني أن عائداتها مرجعها إلى أمريكا، ما وفر قوة دفع قوية لتنمية الاقتصاد الأمريكي.
تجربة رواندا في إعادة الأعمار كأفضل تجربة مناسبة يمكن الاستفادة منها في عملية أعمار اليمن تتشابه رواندا واليمن إلى حد كبير في كونهما دول فقيرة أنهكتها الصراعات والحروب لفترة طويلة ونظرا لان رواندا دخلت بمرحلة صراع قاسية ومريرة دمرت الكثير وخاصة النسيج الاجتماعي فان هذا التشابه بين البلدين ونجاح رواندا في إعادة الإعمار وبناء السلام بالاعتماد على الذات من جانب آخر امر يستحق التحليل للاستفادة منه في عملية أعمار اليمن وبناء السلام وتحقيق الاستقرار المنشود.

تصميم وقيادة الترتيبات المؤسسية للتعمير على الصعيد الوطني حفّزت بشكل أساسي عملية إعادة الإعمار بعد الصراع في رواندا توقعان: الأول إنشاء دولة قادرة وشرعية تتمتع بالمصداقية، والثاني تعزيز وحدة الشعب والمصالحة بين مختلف أطيافه على شعار "رواندا واحدة لجميع الروانديين" وصيغت بالفعل هذه التوقعات واتفقت عليها الأطراف في اتفاقات أروشا للسلام وأكدت مبادئ الاتفاق الرئيسية على تقاسم السلطة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم، والإدماج العسكري، و إنشاء لجنة وطنية للوحدة والمصالحة فضلا عن الإصلاحات السياسية والقانونية.

■ الإصلاحات الدستورية والقانون

يُلزم الدستور الجديد الصادر في 4 يونيو 2003 الحكومة بالتقيّد بتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة، ويحظر أي شكل من أشكال الانقسام والتمييز بين الروانديين وشملت التحديثات الهامة التي نص عليها دستور عام 2003، إنشاء مؤسسات لحل المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلاد: مثل محاكم غاشاشا المجتمعية، ومجلس الحوار الوطني - أموشيكيرانو، ومدرسة التأهيل الوطنية - إتوريرو، ومعسكرات التأهيل الوطنية – الإنغاندو، والعمل المجتمعي - أموغاندا.

ولعبت الوحدة والمصالحة دورًا أساسيًا في هذه الحالات كافة. ونصت بشكل خاص المادة 178 من الدستور على إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة كآلية لتنسيق جهود المصالحة كافة على المستويين الوطني والمحلي وتكاملها. ونُفذت أيضًا الإصلاحات القانونية الرئيسية بشكل فعال وشملت: قانون معاقبة التمييز والطائفية، والقانون الذي يشجع المنتهكين على الاعتراف بانتهاكاتهم والتوبة وطلب السماح، وقانون معاقبة إيديولوجية الإبادة الجماعية.

استندت الحكومة إلى أشكال التعاون التقليدية مثل أموغاندا، وهو عمل تطوعي تقليدي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية بشكل جماعي. وهدفت الحكومة إلى ترسيخ حس الاعتماد على الذات بكرامة لدى الروانديين وقام هذا العمل المجتمعي على مبدأ حل مشاكل رواندا من قبل الروانديين أنفسهم عن طريق تضافر الجهود. يُعد أموغاندا عملا مؤسسيًا وإلزاميًا للروانديين كافة ومن بينهم رئيس الجمهورية والقادة السياسيين الآخرين وعناصر قوات الأمن. يُنفَّذ البرنامج مرة واحدة في كل شهر في يوم السبت الأخير من الشهر ويفرض على الجميع المساهمة بالعمل المجاني لمدة ساعتين تقريبًا في الصباح.

تعلم الناس من خلال أموغاندا الابتسام مجددًا: يتبادل الأصدقاء والأعداء الدعابات والأفكار ويحوّلون النزاعات في نهاية المطاف بشكل بنّاء.

■ إصلاحات التعليم

أسفرت الحرب الأهلية في رواندا عن تدمير شبه كامل لنظام التعليم. وبعد الحرب، تعيّن على الحكومة دعم التعليم بواسطة صندوق الدعم للمستضعفين، كما اضطرت أيضًا إلى معالجة إرث النظام التعليمي الذي كان قائمًا على عدم المساواة والتمييز منذ إعداده في عهد الاستعمار.

■ محاكم غاشاشا: تحقيق العدالة المجتمعية

أنشئت للتعامل مع السجون المكتظة وحل القضايا المتراكمة التي تنتظر المحاكمات. وارتكز على نظام محلي غير رسمي قام على العدالة التشاركية والتصالحية وجلس في إطارها الناس، ولا سيما شيوخ المجتمع

المحلي، معًا واضطلعت غاشاشا بمهمة كشف الحقيقة، والإسراع في وتيرة المحاكمات، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب من خلال معاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية، والإفراج عن الأبرياء، وتقديم التعويضات، وتوفير مساحة للحوار وتعزيز المصالحة الوطنية. دخل نظام غاشاشا حيّز التنفيذ رسميًا لمدة 10 سنوات وتضم 10000 محكمة نظرت في 1958634 قضية شملت عدد كثير من المتهمين، قضاة غاشاشا "الأشخاص النزهاء"، انتخبهم أفراد المجتمع وبلغ عددهم 260000 فرد أُطلق عليهم رسميًا تسمية "قضاة غاشاشا"، ويرى هالر أن هذا العدد الكبير من القضاة المنتخبين في نظام غاشاشا يجسد "ربما أكبر تجربة في مجال العدالة الشعبية في التاريخ الحديث. إلى ذلك، ما زالت إعادة الممتلكات أو التعويض عن تلك التي نُهبت أو دمرت في أثناء الإبادة الجماعية تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الوحدة والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي تضطلع الدولة بمسؤولية تمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية ويتطلب ذلك إرادة سياسية ومساحة آمنة للحوار بين الجهات الفاعلة التي تمثّل المستويات الوطنية والمتوسطة النخب والمجتمع المحلي/القاعدة الشعبية.

تُعد آليات غاشاشا في رواندا درسًا للمجتمعات المنقسمة. في الواقع، تمثل محاكم غاشاشا شكلاً فريدًا من أشكال العدالة التصالحية نظرًا لطبيعتها اللامركزية والأهمية التي تُعلَّق على مشاركة المجتمع بأكمله ويجب مراعاة جميع القضايا والعوامل المتعلقة بالنزاع والعنف والإصغاء إلى جميع الأطراف الضحايا/الناجين والجناة والشهود والمارة.

■ مميزات التجربة الرواندية في إعادة الإعمار وبناء السلام وما يمكن تطبيقه في مرحلة إعادة الإعمار في اليمن

الأمن والاستقرار شرطان مسبقان حاسمان لإعادة الإعمار، لذلك من شأن اتفاقات سلام هشة وتقاسم متفاوت للسلطة أن تعرقل إعادة الإعمار ولكي تنجح عملية إعادة الإعمار، يجب إشراك النخب من جميع الأطراف في جهود بناء السلام وإعادة الأعمار والتعافي والحوار السياسي.

وحتى يتحقق الاستقرار الذي ينشده الشعب والإقليم والعالم في اليمن فان هناك ترتيبات غير عادية تعمل على خطوط متوازية لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء اليمن الجديد من خلال الجداول التالية:

جدول (1) مميزات التجربة الرواندية في إعادة الإعمار وبناء السلام وما يمكن تطبيقه في مرحلة إعادة الإعمار في اليمن في جوانب الترتيبات المؤسسية والمصالحة والإصلاحات السياسية والقانونية

الجانب	العمليات والأنشطة	الهدف	ما يمكن تطبيقه في اليمن ضمن الواقع القائم
الترتيبات المؤسسية والمصالحة والوحدة والإصلاحات السياسية والقانونية	- تشكيل حكومة وحدة وطنية - بناء دولة لامركزية تحديد رؤية وطنية 2020 - الإدماج العسكري إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتأهيلهم - تشكيل لجنة وطنية للوحدة والمصالحة - قانون معاقبة التمييز والطائفية - قانون الاعتراف بالانتهاكات والتوبة - قانون معاقبة ايدلوجيا الإبادة الجماعية	- الشراكة في السلطة - تعزيز الاستقرار - دمج التشكيلات المختلفة -استقرار اللاجئين - تعزيز المصالحة والوحدة	- حكومة انتقالية لفترة قصيرة وإنشاء مؤسسات اليمن الاتحادي - تحديد رؤية وطنية 2035 - بناء وإعلان الدولة الاتحادية - تشريع قوانين اليمن الاتحادي الأقاليم/ الدولة المركزية - المشاركة في السلطة وتوزيع الفرص والثروة بشكل عادل وأجراء - انتخابات عامة - دمج التشكيلات الأمنية والعسكرية وتنظيمها من خلال تفعيل عمل اللجنة العسكرية - عودة النازحين إلى مناطقهم مع توفير الخدمات ونزع الألغام - تفعيل عمل هيئة المصالحة وتحقيق العدالة وإصدار قوانين - قانون تجريم وعقوبات الطائفية والعنصرية وايدلوجيا الانقسام - قانون الاعتراف بالانتهاكات والتوبة
الإصلاحات الدستورية تحديث الدستور (2003)	حظر أي شكل من أشكال التمييز والانقسام بين الروانديين المساواة في الحقوق تجريم استخدام الفاظ التمييز تجريم أي خطاب له طابع عرقي	القضاء على كافة أشكال التمييز والانقسام	إقرار مسودة دستور اليمن الاتحادي حظر أي شكل من أشكال التمييز والانقسام والعنصرية والطائفية بين اليمنيين المساواة في الحقوق تجريم استخدام الفاظ التمييز تجريم أي خطاب له طابع طائفي أو عرقي أو عنصري أو مناطقي

المصدر: من عمل الباحث

جدول (2) مميزات التجربة الرواندية في إعادة الإعمار وبناء السلام وما يمكن تطبيقه في مرحلة إعادة الإعمار في اليمن في جوانب تحقيق العدالة التشاركية والمشاركة

الجانب	العمليات والأنشطة	الهدف	ما يمكن تطبيقه في اليمن ضمن الواقع القائم
تحقيق العدالة التشاركية	محاكم غاشاشا المجتمعية شبة الرسمية	الإسراع في المحاكمات ودفع التعويضات -الأفراج عن الأبرياء -القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب -التعامل مع السجون -	إنشاء محاكم شعبية من أمناء يتم انتخابهم مشهود لهم بالكفاءة والعدل والنزاهة للإسراع في محاكمات المتهمين بالانتهاكات والاعتداء على الناس والأفراج عمن في السجون والمخفيين والمعتقلين ودفع التعويضات بإشراف السلطات القضائية
المشاركة	إنشاء مجلس الحوار الوطني مدرسة التأهيل الوطنية معسكرات التأهيل الوطنية العمل المجتمعي	تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة تنمية الاعتماد على الذات وحل مشاكل الروانديين بأنفسهم تخصيص ساعتين عمل تطوعي صباح السبت الأخير من كل شهر للعمل التطوعي لجميع الروانديين حاكم أو محكوم	استئناف الحوار الوطني والسياسي على أساس المرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية، مخرجات الحوار الوطني قرار مجلس الامن2016 . تحديد احتياجات التدريب للقيادات الحكومية على كافة المستويات وتدريبهم أنشاء أكاديمية التأهيل الوطني لتدريب وتوعية وتأهيل وترتيب التشكيلات العسكرية والأمنية المنقسمة - تحديد ساعتين كل شهر للعمل المجتمعي التطوعي يشارك فيه اليمنيون من حكام ومحكومين لخدمة الوطن

المصدر: من عمل الباحث

جدول (3) مميزات التجربة الرواندية في إعادة الإعمار وبناء السلام وما يمكن تطبيقه في مرحلة إعادة الإعمار في اليمن في جوانب إصلاح التعليم والإصلاحات الاقتصادية والإدارية

الجانب	العمليات والأنشطة	الهدف	ما يمكن تطبيقه في اليمن ضمن الواقع القائم
إصلاح التعليم	صندوق دعم تعليم المستضعفين	نظام تعليمي جيد قائم على المساواة	إجراء إصلاحات شاملة لقطاع التعليم لبناء ما تدمر وتحديث المناهج ورفع نسبة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم
الإصلاحات الاقتصادية	الأهداف القصيرة: تشجيع الاستثمار، تكوين الثروات بما فيها الرأسمال البشري والتكنولوجيا الحديثة، تقليل الاعتماد على الديون الدولية. توفير مدخلات الإنتاج الأهداف المتوسطة: ركزت على الانتقال بالاقتصاد الزراعي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة العلمية المعاصرة الأهداف طويلة الأمد: تقليص الفوارق الاجتماعية، محاربة الفقر وخلق طبقة وسطى منتجة تساهم في تطوير الاقتصاد. تطوير القطاع الخاص وبناء مؤسسات قوية تعبئة الدخل المحلي تطوير البنية التحتية الاقتصادية	بناء الاقتصاد	إعادة دمج المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية تشجيع الاستثمار توفير فرص عمل محاربة الفقر الاهتمام بزيادة إنتاج القطاع الزراعي وتطوير الصادرات وتقليل فجوة الاستيراد زيادة إنتاج النفط والغاز وتطوير استثمارات جديدة تحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص تطوير أداء القطاع الصناعي والسياحي بشكل أفضل وضع سياسية تمويل ميسرة للمشاريع الصغيرة بالشراكة مع برامج التمويل والبنوك تطوير القطاع الخاص وبناء مؤسسات قوية تعبئة الدخل المحلي تطوير البنية التحتية الاقتصادية تنويع الاقتصاد

تابع جدول (3) مميزات التجربة الرواندية في إعادة الإعمار وبناء السلام وما يمكن تطبيقه في مرحلة إعادة الإعمار في اليمن في جوانب إصلاح التعليم والإصلاحات الاقتصادية والإدارية

الجانب	العمليات والأنشطة	الهدف	ما يمكن تطبيقه في اليمن ضمن الواقع القائم
الإصلاح الإداري	من خلال العمل على رفع مؤشرات تنمية الموارد البشرية، الحوكمة في المؤسسات الحكومية لدعم تحسين تقديم الخدمات ومشاركة المواطنين في عملية تخطيط التنمية ومحاسبة المسؤولين، بناء الثقة، ومكافحة الفساد،	أداء افضل للحكومة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد	رفع مؤشرات تنمية الموارد البشرية، الحوكمة في المؤسسات الحكومية لدعم تحسين تقديم الخدمات ومشاركة المواطنين في عملية تخطيط التنمية ومحاسبة المسؤولين، بناء الثقة، ومكافحة الفساد، تفعيل أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والقوانين ذات العلاقة وتفعيل دور القضاء والإصلاح الإداري الشامل

المصدر: من عمل الباحث

ختاما:

عملية إعادة الإعمار والتعافي بعد الكوارث والحروب خاصة قضية غاية في الأهمية وعملية شاقة خصوصا عندما تأخذ الحرب سنوات طويلة مثلما هو حال اليمن إذ تحتاج إلى قادة ونخب يهتموا لأمر بلدهم ويقيموا تحت سمائه ويعملوا لإخراجه من دوامات الصراعات إلى مراحل البناء والاستقرار والإعمار في عملية متكاملة وشاملة مبنية على جوانب تعمل بالتوازي على جعل البيئة أفضل.

المراجع:

1. إيمان زهران، تعقيدات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في اليمن، مركز سوث 24 للأخبار والدراسات، سبتمبر 2021.
2. حسام محمد النجار، الإعمار المستدام بعد الكوارث والنزاعات المسلحة في مرحلة التعافي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين _ ألمانيا، الطبعة: الأولى نوفمبر 2021 م.
3. عبد الله حميد الدين، سلسلة مخاطر السلام في اليمن ما بعد الحرب: تحديّات إعادة الإعمار، www.kfcris.com، تاريخ الاطلاع 18/7/2023.
4. Imane lahrich، تجربة إعادة الأعمار بعد الصراع في رواندا: الدروس المستخلصة وسبل الوقاية، www.polciycenter.ma،18 أبريل 2023
5. Kreimer, A and others, The World Bank's Experience with Post-Conflict Reconstruction, The World Bank,1998.
6. إزيكيل سينتاما، المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة، تقرير مشروع بحثي، European University Institute، 2022.
7. Vulkko, V, TOWARDS SUCCESSFUL POST-CONFLICT RECONSTRUCTION: CASE STUDIES OF AFGHANISTAN AND RWANDA, Bachelor's thesis, Department of Law, School of Business and Governance, TALLINN UNIVERSITY OF TECHNOLOGY,2018
8. إعادة إعمار العراق التقرير رقم 30 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات،2004.
9. إعادة الأعمار، استطلاع، صوت الأمل، SOWT-ALAMAL.NET، تاريخ الاطلاع 20/7/2023
10. حسين الملعسي، متطلبات مرحلة إعادة الأعمار، مقالات الراي، صحيفة الأيام، www.alayyam.info. ، تاريخ الاطلاع20/7/2023.
11. بكر هاشم بّيومي أحمد، علي محمد السويداني، سياسات إعادة أعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب، مجلة جامعة الأزهر لقطاع الهندسة، المجلد12، رقم 2017،44.
12. Graciana Del Castillo, "Rebuilding War-Torn States: The Challenge of Post-Conflict Economic Reconstruction", Oxford University Press, USA, 2008.
13. سلطان بركات، غسان الكحلوت، دروس مستفادة من تجارب الإنعاش ما بعد النزاعات المسلحة: نحو عمل عربي موحد ،سياسات عربية، العدد30، يناير2018.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

استهلاك و زراعة القمح في اليمن

فجوة تتسع بسبب الحرب

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ تعيش اليمن منذ 2015 حرب اهلية سببت اكبر كارثة انسانية في العالم يعاني منها اليمنيين، وامتدت اثارها إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتسببت في موجة نزوح داخلي وازمة غذاء للملايين من السكان.

وجاءت الحرب الروسية الاوكرانية ومن قبلها جائحة كرونة لتزيد من المعاناة الانسانية فتسبب ذلك فجوة غذائية كبيرة تعاني منها اليمن وخصوصا في الحبوب والقمح ، ومن خلال هذه الدراسة البحثية سنحاول تحليل مشكلة اتساع الفجوة بين استهلاك القمح وزراعته في اليمن ومحاولة الوصول إلى حلول واقعية قابلة للتطبيق لمواجهة اشتداد هذه المشكلة.

■ منذ انفجار الحرب في اليمن، شكّل الأمن الغذائي أكبر المشاكل اليمنية، حيث بلغ الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية حوالي 17.3 مليون يمني، وكما قالت منظمة أوكسفام، أنه بحلول نهاية عام 2022 سيرتفع هؤلاء إلى 19 مليون إنسان.

و يمكن تعريف الامن الغذائي بأنه : "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية المطلوبة للوفاء باحتياجاتهم من أجل حياة كريمة صحية ونشطة".

وقد لعب قطاع الزراعة في اليمن دوراً حيوياً في دعم الأمن الغذائي ومكافحة الفقر إذ يوفر حوالي 25% من الاستهلاك الغذائي في البلاد، ويساهم قطاع الزراعة بحوالي 20 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليمن، ويشغل قرابة 40.9% من إجمالي قوة العمل.

ولعل أبرز أنواع الغذاء الاساسية تتركز في القمح الذي يعتمد عليه اغلب سكان اليمن، وتبلغ احتياجات اليمن من القمح 350000 الف طن شهريا اي 4200000 طن سنويا يستورد منها 95% من احتياجاته.

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الاستراتيجية والمنتج الرئيسي الذي تعتمد عليه الزراعة في اليمن. ويمثل إنتاج القمح ثاني أهم محاصيل الحبوب إذ يحتل القمح المرتبة الثانية بنسبة 27 % بعد محصول الذرة لعام 2017.

تعد واردات القمح والدقيق من أهم السلع غير النفطية المستوردة لليمن، والتي تستنفد النقد الأجنبي في البلاد، إذ شكلت المرتبة الأولى بين أهم 30 سلعة مستوردة لعام 2016، ومثلت ما يقارب ثلث قيمة الواردات الغذائية الزراعية، وشكلت 9.6 % من إجمالي واردات السلع بالمتوسط الفترة 2011 -2016.

حيث يعتبر القمح ثاني سلعة، بعد الوقود، ضمن أهم الواردات اليمنية. ويتم استيراد حوالي 3.5 مليون طنّ سنويًّا من حبوب القمح وطحينه إلى اليمن، وارتفعت فاتورة القمح من 700 مليون دولار عام 2019 إلى 858 مليون دولار في 2020 ثم إلى مليار دولار في 2021. وهذا لا يعني ارتفاع كمية الواردات من القمح، حيث انخفضت من حوالي (3.1) مليون طن في 2019 إلى حوالي (2.8) مليون طن في 2020.

أي إنّ ارتفاع فاتورة استيراد القمح على علاقة بصعود أسعاره في السوق العالمي. ومن المؤكد أنّ الفاتورة سترتفع مع تضخم أسعاره الناجمة عن الصراع الروسي-الأوكراني، وهذا سيؤدي

بدوره إلى تآكل موارد الأسر اليمنية، بخلاف أن شريحة واسعة انقطعت مداخيلها بسبب الحرب.

ويعتمد اليمنيون على 90% من احتياجاتهم للحبوب، وتأثر القطاع الزراعي بالحرب، حيث تراجع إنتاج الحبوب في اليمن من 910 آلاف طن عام 2012 إلى 461 ألف طنّ حاليا ، وتراجع إنتاج اليمن من القمح خلال تلك الفترة من ربع مليون طن إلى حوالي 100 ألف طن.

حيث تبلغ مساحة اليمن 55 مليون هكتار منها مساحة حوالي 1.4 مليون هكتار صالحة للزراعة بنسبة حوالي 2 %، ويبلغ متوسط المساحة المزروعة للفترة 2016 - 2020 م 1,104,182 هكتار منها523,985 هكتار مزروعة حبوب بنسبة 45 % من إجمالي المساحة المزروعة تنتج 461,262 طن، بينما يبلغ مساحة القمح لنفس الفترة 61,782 هكتار بنسبة 10.7 % من إجمالي مساحة الحبوب تنتج حوالي 102,256 طن، وهذه الكمية من الانتاج لا تتجاوز 3% من إجمالي استهلاك القمح وهي فجوه كبيرة جدة.[1]

وقد تناقصت المساحة المزروعة بالحبوب والقمح بأكثر من النصف منذ 2012، وفي المقابل اتسعت مساحة زراعة القات الذي يستهلك حوالي 30% من مياه الآبار الجوفية المُستخدمة في الري. كما أنّ زراعة القات تسللت للأودية الرئيسية التي كانت تُعرف بزراعة القمح والحبوب. ويفضل المزارعون القات لأنه يحقق مداخيل جيدة. بينما زراعة القمح مُكلفة من جهة، وكذلك عائداتها ليست كبيرة، وتكلفة إنتاجه أكثر من تكلفة استيراده.

في هذا السياق، نشرت صحف رسمية عن باحثين زراعيين، حيث

الفجوة الغذائية في القمح خلال الفترة (2014م - 2020م)

السنة	الناتج المحلي (طن)	واردات القمح (طن)	المتاح للاستهلاك (طن)	الفجوة الغذائية (طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	العجز في الإنتاج (الفجوة الغذائية) (%)
2014م	192,215	3,307,073	3,499,288	3,307,073	5.5	94.5
2015م	124,940	2,774,500	2,899,440	2,774,500	4.3	95.7
2016م	95,917	2,293,509	2,389,426	2,293,509	4.0	96.0
2017م	95,651	3,379,181	3,474,732	3,379,181	2.8	97.2
2018م	92,210	2,740,193	2,832,403	2,740,193	3.3	96.7
2019م	100,332	3,124,986	3,225,318	3,124,986	3.1	96.9
2020م	127,171	2,630,902	2,758,073	2,630,902	4.6	95.4
المتوسط	118,348	2,892,906	3,011,240	2,892,906	3.9	96.1

المصدر/ السكرتارية الفنية للامن الغذائي FSTS 2022م

تطرق الباحث صالح مُثنى إلى وجود أنواع مطورة من البذور، هي بحوث 3 وبحوث 13 وبحوث 37، تعتمد على سقاية محدودة حيث يمكن أن تكون سقايتين، وأيضًا يمكنها الإنتاج بشكل عالٍ، بمتوسط 4 أطنان لكل هكتار. بينما متوسط الإنتاج الحالي من القمح في اليمن يصل إلى حوالي (2) طنّ في كل هكتار. وهو

■ النساء اكثر عرضة لخطر الفقر الغذائي:

في حين تؤثر الحرب على جميع فئات المجتمع، تؤثر مشكلة الأمن الغذائي على النساء بشكل خاص، فعندما يصبح الغذاء شحيحًا، فإن النساء يتناولنّ الطعام بعد أن يفرغ الجميع من ذلك ويكتفين

السعة التخزينية لصوامع الغلال

الموقع	الشركة	عدد الصوامع	السعة التخزينية (طن)	%
الحديدة والصليف	الشركة العربية للمطاحن وصوامع الغلال	19	115,000	
	الشركة اليمنية الدولية للصناعات الغذائية	21	117,600	
	الشركة اليمنية للاستثمارات الصناعية	24	100,800	
	شركة السعيد للتجارة	42	272,000	
الإجمالي		106	605,400	81
عدن	شركة صوامع ومطاحن عدن	-	85,000	
	شركة السعيد للتجارة	-	56,000	
الإجمالي		-	141,000	19
الإجمالي الكلي		106	746,400	100

المصدر: وزارة التجارة والصناعة اليمنية

أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ (3.2) طن لكل هكتار.[2]

السعة التخزينية الحالية لصوامع الغلال في اليمن، بلغت 746400 طن؛ أي ما يكفي اليمنيين لحوالي 3 أشهر، وهي فترة ضئيلة، حيث ينبغي وجود مخزون استراتيجي كافٍ لستة أشهر على الأقل.

بحصص غذائية صغيرة وأقل جودة، وفي بلد يعتبر صاحب أكبر فجوة بين الجنسين في العالم- حيث احتلت اليمن المرتبة الأخيرة من بين 153 دولة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي- فإن الأرقام

1- أزمة امدادات القمح العالمية جراء الصراع الروسي الأكراني وأثرها على الأمن الغذائي في اليمن- سكرتارية الامن الغذائي – وزارة التخطيط اليمنية.
2- جمال حسن –اليمن وتفاقم الجوع – 23 اغسطس 2022م

المتعلقة بتوظيف المرأة وقوة الإنفاق تجعل أي قراءة لوضع المرأة أكثر سوداوية.

ففي اليمن تنخرط 6٪ فقط من النساء في سوق العمل مقابل 72٪ من الرجال، ربع النساء المؤهلات هن عاطلات عن العمل مقابل 12٪ من الرجال، ولذا فأن وجود تفاوت كبيرة بين مستوى دخل الجنسين أمر لا يثير الدهشة، فبحسب التقديرات تكسب المرأة في اليمن 30 سنتًا من الدولار فقط مقابل كل دولار يجنيه الرجل.[3]

كما أن 70% من النساء في اليمن يعانين من فقر الدم مقارنة ب33 % على المستوى العالمي و40% على مستوى الدول الاقل نموا.[4]

■ اسباب توسع الفجوة الغذائية في القمح وانخفاض الاكتفاء الذاتي منه:

خلال الفترة 2014 - 2020 ، يلاحظ ان الاكتفاء الذاتي بلغ 5.5 % في عام 2014 وقد تناقص منذ العام 2015 أي منذ اندلاع الحرب لتصل إلى 4.6 % في عام 2020 وقد بلغ المتوسط للفترة 2014 - 2020 م 3.9 %، بالمقابل ازدادت الفجوة الغذائية في القمح من 94.5 % في عام 2014 لترتفع إلى 95.4 % في عام 2020 م وبلغ المتوسط لنفس الفترة 2014 - 2020 إلى 96.1%، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على زيادة الفجوة الغذائية في القمح من أهمها:

- تحول المساحات المعهودة بزراعة القمح إلى زراعة المحاصيل النقدية.
- تشتت الحيازات الزراعية وعدم كفاية سياسات الدعم لصغار المزارعين.
- ازدياد حدة الضغط على الموارد من أرض ومياه، ونمو الطلب على السلع الزراعية.
- ضعف كفاءة الري وحصاد مياه الأمطار وصيانة المدرجات الزراعية وانخفاض خصوبة التربة.

ضعف برامج البحث والإرشاد الزراعي والنظم التسويقية.

- غياب المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمتكاملة عن زراعة القمح.
- عدم كفاية الموارد المالية وتدني الاستثمارات الخاصة نتيجة ضعف الحوافز والتسهيلات وكذلك محدودية دور تنظيمات المزارعين.
- محدودية الإقراض الزراعي وارتفاع فوائده وضعف الاستفادة من هذه الخدمة.

■ مشكلة التصحر وضعف استغلال المياه:

تعاني اليمن من مشكلة فقر مائي وسوء استغلال موارده المائية مما أدى لبروز مشاكل التصحر.

ليس في اليمن أنهار دائمة، و المياه السطحية عبارة عن سيول موسمية تتجمع في الوديان، و تُقدر موارد السيول بحوالي 2700 مليون متر مكعب في السنة، وبالنسبة للأمطار فهي عالية في المناطق الجبلية الغربية (أكثر من ألف مليمتر في السنة) و لكنها منخفضة فيما عداها، و بالتالي فإنّ المياه الجوفية تعتبر مصدر مهم يتم استغلاله عن طريق الأحواض الجوفية المائية حيث يوجد عدد من الأحواض بعضها قريب (30-40متر) و بعضها عميق، و تُقدر الأراضي المرويّة بحوالي 300 ألف هكتار تعتمد معظمها على مياه الآبار.

هذا، و تعتبر اليمن من المناطق الجافة و شبه الجافة ذات الموارد الطبيعية المحدودة و يعاني من جفاف مناخه و تضاريسه الجبلية و السهلية و الصحراوية المتنوعة و الوعرة و التي تعاني من محدودية المياه فيها و كل ذلك يؤدي إلى نشؤ بيئة قاسية و متقلبة.

في وقت يشكل القطاع الزراعي مورداً هاماً في بنية الاقتصاد اليمني إذ يعتمد نحو ثلاثة أرباع السكان في معيشتهم على الزراعة و الرعي و تستهلك الزراعة نحو 90 في المئة من المياه مما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية و هذا أدى إلى بروز مؤشرات مشكلة التصحر الذي يعاني منه القطاع الزراعي المورد الأساس لحياة الناس في اليمن.

ولكن ذلك لا يعني غياب الحلول وعدم امكانية مواجهة ضعف الاستغلال المائي وتوسع التصحر، وتوفير المياه للزراعة.

وقبل ان نبدأ في ذكر حلول مواجهة الفقر المائي لابد من توضيح مصادر المياه في اليمن: تعد الأمطار هي المصدر الرئيس للمياه في اليمن، ومنها تتغذى المصادر الأخرى مثل: المياه السطحية والجوفية، وتهطل الأمطار في اليمن في موسمين في الربيع (مارس- مايو) والذي يعرف محلياً بموسم الصيف، ويحدث تحت تأثير منطقة التجمع للبحر الأحمر، أما الموسم الثاني فيكون في الصيف (يوليو -أغسطس) ويعرف محلياً بموسم الخريف، وتتكون أمطار هذا الموسم تحت تأثير منطقة التجمع الاستوائي.

وأعلى مستويات الهطول تحدث في بعض مناطق محافظة إب (يتجاوز معدل الهطول 800 ملم/سنة)، تليها المحويت (600ملم / سنة)، وتتناقص معدلات الهطول كلما ابتعدنا شرقاً وغرباً عن الخط المستقيم الواصل بين المحافظتين حيث تنخفض إلى أقل من 100ملم/سنة في الساحل الغربي والجنوبي، وتقدر كميات الهطول السنوية بحوالي 65مليار متر مكعب والتي تعود معظمها إلى الجو.

■ المياه الجوفية:

تعرف بأنها جزء من مياه الأمطار أو المياه الناتجة عن انصهار الجليد أو الخزانات السطحية أو مياه الري الزائدة عن السعة الحلقية، وتتسرب إلى باطن الأرض خلال الطبقات النافذة مكونة طبقة من المياه الجوفية بعد تجميعها فوق طبقة صماء. وقد استطاع الإنسان اليمني أن يبتكر أنظمة ووسائل تعمل على حفظ مياه الأمطار لفترات طويلة وبكميات كبيرة، بغرض استخدامها في ري الأراضي الزراعية، في أوقات شحة تساقط الأمطار.

قد تم بناء وتشييد السدود والحواجز والصهاريج لحفظ المياه منذ آلاف السنين، حيث إن سد مأرب تم بناؤه في القرن الثالث قبل الميلاد، ، ولم يكن سد مأرب هو السد الوحيد، فكتب التاريخ تذكر أنه تم بناء

3- معالجة انعدام الأمن الغذائي في اليمن: من تلبية الاحتياجات الفردية إلى بناء قدرات البلاد- موقع UNDP على الانترنت.
4- نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن – العدد -69 وزارة التخطيط والتعاون الدولي فبراير 2022م.

عشرات السدود قديما في اليمن منها سدّ شاحك في خولان، وسد الخانق في صعدة، وسد أضرعة، وسدّ ذي رعين في إب، وسد سيان، وسدّ شبام في بني حشيش على مقربة من صنعاء، وصهاريج الطويلة، وغيرها من السدود والحواجز المائية، ولم يقتصر الأمر على بناء السدود فقط، فقد تم حفر الخزانات في باطن الجبال لحفظ مياه الأمطار لسقي المواشي، وابتكر الإنسان اليمني نظام قنوات الري، والسواقي التي كان ينحتها في الجبال، وكذا على جنبات الوديان بهدف إيصال مياه السيول إلى داخل الأراضي الزراعية، وحديثاتم بناء مئات السدود ومنها إعادة بناء سد مأرب.

أن عدد السدود والحواجز المائية في اليمن حوالي (700) سد وحاجز مائي، وعدد الخزانات والكرفانات حوالي (1000)خزان وكرفان، هذه السدود والحواجز لم تستثمر بشكل كبير في حفظ المياه وري الأراضي الزراعية؛ كون بنائها كان يتم عبر نافذين في المناطق المختلفة لإرضائهم وكسب ولائهم، ولم يكن اختيار أماكنها وفق دراسات منهجية دقيقة بحيث يستفيد منها أكبر عدد من المزارعين، فأكثر السدود والحواجز كان يحدد مكانها المشايخ والمتنفّذون في تلك المناطق، وهم من يستفيد منها.

وبناء على ما سبق فيمكن تلخيص سبل مواجهة الفقر والضعف المائي في اليمن في التالي:

أن السدود هي واحدة من أفضل الوسائل لحفظ المياه، على الرغم من أن هناك سدودا عدة وحواجز ممتلئة بالمياه، ولكن لم يستفد منها أحد، والسبب عدم وجود لجان مستفيدين لإدارة وتقسم المياه، أن معظم مياه السدود يسهم في ري وسقي أشجار القات والتي تستنزف أكبر كمية من المياه.[5]

ولابد من إشراك المجتمع في الاستفادة من مياه الأمطار والحفاظ عليها، حيث أن المجتمع هو أساس التنمية، وهو الداعم والمساند لها.

كما أن استخدام وسائل الري الحديثة هي أحدى الحلول لمواجهة الفقر المائي في الزراعة، حيث أن الري باستخدام وسائل الري الحديثة سيسهم في خفض 35% من استهلاك المياه.

ويمكن توضيح أهم وسائل الري التي يمكن استخدامها في:

أولا: الري بالتنقيط.

ثانيا: الري بالرش

كما أنه على الدولة مواجهة الحفر العشوائي للآبار في اليمن، حيث تعد ظاهرة الحفر العشوائي للآبار من الظواهر التي تهدد بنضوب الثروة المائية في ظل انخفاض معدل سقوط الأمطار، وازدياد الاستنزاف الجائر للمياه في زراعة القات في مناطق مختلفة في اليمن، وتشير تقارير عدة ودراسات إلى أن عدد الآبار في اليمن يزداد كل عام، إذ وصلت إلى أكثر من مائة ألف بئر، ووصلت أعماقها إلى أكثر من (1000) متر في بعض المناطق.

وعلى الدولة وضع استراتيجية وطنية للحفاظ على المياه والتركيز على بناء السدود والحواجز المائية وفق دراسات حقيقية، بحيث تحصد أكبر كم من مياه الأمطار ليستفيد منها العدد الأكبر من المزارعين في ري مزارعهم، وأن يكون هناك توجه نحو استخدام وسائل الري الحديثة، وأن تعمل الدولة على تشجيع المستثمرين لإقامة مصانع للأنابيب ووسائل الري الحديثة وفق مواصفات عالية، وأن يتم توزيع وسائل الري الحديثة على المزارعين بالتقسيط، وكذا إصدار تشريعات تحرم وتجرم الحفر العشوائي للآبار، وأن تكون الدولة هي المسؤولة عن حفر الآبار.

■ امكانيات زراعة القمح في اليمن:

إن اليمن بلد غني بموارده الطبيعية، وبلد زراعي، تتوفر له كل المقومات، والإمكانيات، التي تجعل منه سلة غذاء واعدة، ليس لليمن فحسب، بل ولغير اليمن أيضاً، غير أنه تحول إلى بلد مستورد للغذاء لسد حاجاته من السلع الضرورية، حيث أهملت الأراضي الزراعية، ولم يتم إعطاء الزراعة ذلك القدر الكافي من الاهتمام في ظل انتشار زراعة القات، ناهيك عن اتساع نطاق الهجرة من الأرياف إلى المدن، فلم يعد الإنتاج الزراعي قادراً على سد احتياجات المواطنين من الغذاء، في ظل الاعتماد الكبير على الاستيراد.

وقد ذكرت دراسة علمية حديثة أعدها الباحث اليمني/ محمد سالم المصلي أن القمح اليمني بمواصفاته وجودته يعد من أجود أنواع القمح العالمي، وبينت الدراسة أن أصناف القمح اليمني، والتي تميل إلى اللونين الأبيض، والأحمر الفاتح، لها ميزة عالمية، كون وزن كل ألف حبة منها، تتراوح ما بين (50-34 جرام)، وهي ميزة عالمية؛ لأن الأوزان القياسية لهذه الأنواع من القمح، والمعروف بالقمح الصلب يتراوح اوزانها ما بين (32-20 جرام).

وأوضحت الدراسة أن اليمن تتمتع بخصوبةٍ واسعةٍ لزراعةِ القمح، وخاصة في سيئون، ووادي حضرموت، وذمار، والحديدة، وصنعاء، وشبوة، وأن القمح اليمني يضاهي القمح

5- مصادر المياه في اليمن.. وكيفية الحفاظ عليها- محمد صالح حاتم- يمن ثبات-

الإيطالي، والاسترالي، والأمريكي، والفرنسي، من حيث توفر البروتين لقمح السنابل.

■ أهم المناطق الواعدة لزراعة القمح في اليمن:

وفقاً لدراسةٍ غير منشورةٍ حول الجدوى الفنية (الاستراتيجية –الاقتصادية) لإنتاج القمح، نفذتها وزارة الزراعة عام 2016م، تُعتبر المنطقة الشرقية والمُرتفعات الجبلية (الشمالية والوسطى) أهم المناطق الواعدة لزراعة القمح في اليمن، وتتمتع المنطقة الشرقية على وجه الخصوص، وتشمل محافظات (مأرب، وحضرموت، والجوف) بمزايا فريد عن سواها من المناطق اليمنية، مثل وفرة المياه الجوفية، وقابلية إدخال الميكنة في العمليات الزراعية، ممَّا يؤهلها لزيادة إنتاج القمح بعوائد مُجزية إلى (114.000 طن)، أي بأكثر من ضعف مستواه الحالي (107.7 %)، وذلك من دون تغير كبير في المساحة المزروعة.

تمتلك اليمن مقومات زراعية كثيرة ومتنوعة، وهو ما يجعل منها بيئة استثمارية خصبة، وقبلة لرجال المال والاعمال، الذين يبحثون عن الربح الوفير والآمن.

■ اهم المميزات التي تمتلكها اليمن في مجال الاستثمار الزراعي:

اولا : وجود اراضي زراعية واسعة وخصبة واراضي شاسعة يمكن استصلاحها، حيث توجد في اليمن مئات الالاف من الهكتارات الصالحة للزراعة، بمختلف انواعها، فهناك الاراضي الصالحة لزراعة الحبوب والقمح في وديان تهامة والجوف ومأرب وحضرموت وشبوة، وذمار وغيرها، وهناك الاراضي الصالحة لزراعة الفواكه والخضار، والمحاصيل النقدية مثل البن والقطن والسمسم واللوز.

ثانيا :تنوع المناخ والتضاريس في اليمن، وهذا ما يميز اليمن عن غيرها من بلدان العالم، فتوجد مناطق جبلية واخرى ساحلية، وثالثة سهول وقيعان واودية ذات خصوبة عالية، كما يوجد مناخ متنوع وفريد ما بين معتدل الى بارد في المناطق الجبلية و الوسطى، ودافئ في السهول الساحلية والصحراوية، وهذا ما يجعل امكانية زراعة وانتاج جميع المحاصيل على مدار العام.

ثالثا : سقوط الامطار بكميات كبيرة في معظم محافظات اليمن، وامكانية بناء سدود وحواجز مائية بسهول بهدف حصاد وتخزين مياه الامطار للاستفادة منها في عملية ري المحاصيل الزراعية وتغذية الآبار الارتوازية بقية ايام العام.

رابعا: توفر الأيدي العاملة المتميزة وذات الخبرة والكفاءة العالية في الزراعة.

■ حلول ممكنة لزيادة انتاج الحبوب وخصوصا القمح في اليمن:

يمكن تلخيص الاجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل الدولة لزيادة الانتاج من القمح في التالي:

1- التوسع في بناء السدود والخزانات الحاجزة لمياه الامطار وفقا لدراسات بيئية واستثمارية وزراعية.

2- وقف الحفر العشوائي للمياه وحصره على الدولة فقط.

3- توزيع الاراضي الزراعية على الشباب وفقا لمعايير محددة وشروط الالتزام بزراعة القمح في هذه الاراضي على ان تقوم الدولة بتدريب وتأهيل الشباب على استصلاح هذه الاراضي ، وتوفير الاسمدة والبذور المحسنة لها على أن تكون هذه الارضي ذات حيازات كبيرة (20-30 فدان للحيازة)

4- انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتوفير الالات والمعدات لها بالتقسيط للمساهمة في ادارة عملية الاستصلاح الزراعي.

5- دعم كليات الزراعة ومراكز الابحاث الزراعية وتوفير متطلبات النهوض بعملها مع التوسع في تقديم المشورة للمزارعين من قبل فرق متخصصة من الخبراء الزراعيين.

6- تشجيع المستثمرين غلى انشاء مشاريع انتاج الاسمدة والات الري الحديثة وتقديم الدعم الضريبي والجمركي لتشجيعهم على الانتاج.

7- تشجيع المغتربين اليمنين في الخارج على الاستثمار في الانتاج الزراعي من خلال انشاء مشاريع شركات مساهمة للإنتاج الزراعي والحيواني.

8- اعادة العمل ببنوك الدعم الزراعي ودعمها في تقديم القروض الميسرة للمزارعين.

9- التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة واستخدام اساليب الزراعة الحديثة.

10- التواصل مع الجهات الداعمة لتوجيه الجزء الاكبر من الدعم في تشجيع الانتاج لزراعي.

11- اعادة الاعتبار لمشاريع الدولة الزراعية والدخول بشراكة مع القطاع الخاص ادارة مثل هذه المشاريع.

12- التوسع في انشاء صوامع الغلال خصوصا في حضرموت وتعز باعتبارهم من المناطق التي تمتلك موانئ يمكنها من استيراد وتصدير الحبوب.

13- التوسع في انشاء الاسواق الزراعية وشركات توزيع الانتاج الزراعي داخليا وخارجيا.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر
1.8 L

التاريخ لا يرحم... إتفاقية الوِصَاية

نبيل حسن الفقيه

■ عَرَضَ رئيس الوزراء امام مجلس الوزراء إتفاقية تم توقيعها بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية في مجال أعمال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في 26مايو2019م، الإتفاقية التي تم تصويرها على انها إتفاقية تعاون مشترك بين المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليمنية في مجال التنمية والإعمار داخل الجمهورية اليمنية.

لقد عُرِضَتْ هذه الإتفاقية بعد التوقيع عليها والشروع في تنفيذها، في سابقة خطيره، حيث يعد هذا الاجراء مخالف للإجراءات الدستورية والقانونية خاصة وان الإتفاقية قد تجاوزت النصوص القانونية، إذ منحت إمتيازات خاصة لا يمكن منحها لبرنامج يهدف منه إعادة إعمار ما دمرته الحرب في اليمن، كما ان التوقيع على الإتفاقية بهذا الشكل يُعد إنتهاكاً لدستور الجمهورية اليمنية مما جعل الإتفاقية في حكم الباطلة وغير الدستورية.

■ أسست الإتفاقية لسابقة قانونية لم يسبقنا فيها أحد، حيث ورد فيها ان تطبق أحكام الإتفاقية على جميع المشاريع أو المساعدات التي بدأ البرنامج في تنفيذها قبل دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، ولم تضع الإتفاقية أي اعتبار للأُسس القانونية والإدارية المنظمة لكل المشاريع ولكل المساعدات التي قُدِّمَتْ من قبل، خاصة وان الحكومة اليمنية لم تكن طرف في أي من المشاريع التي نفذها البرنامج السعودي.

قمة الإستخفاف بالحكومة اليمنية والإلتفاف عليها في تنفيذ المشاريع خارج إطار الدولة تم من خلال هذه الإتفاقية التي اجازت للجانب السعودي تقديم المساعدات بشكل مباشر من خلال بعثة البرنامج المقيمة في اليمن... ومنحت الحق للجانب السعودي في تنفيذ ما يرغب فيه، ودون علم الحكومة اليمنية ودون مشاركة منها، ودون إستشارتها، ودون تنسيق مسبق معها، بل إن التنفيذ يمكن ان يتم عبر طرف خارجي يحدده البرنامج السعودي وفقاً لما يراه مناسباً.

حل البرنامج السعودي محل الحكومة اليمنية في التعيين والتوظيف في الوظيفة العامة، حيث منحت الإتفاقية البرامج السعودي الحق في تعيين الموظفين لأداء الوظائف التشغيلية والتنفيذية و الإدارية، والزم الحكومة اليمنية باعتمادهم كموظفين في الخدمة المدنية، او إعتمادهم كموظفين لأي جهة يحددها الجانب السعودي.

ربطت الإتفاقية قبول المساعدات التي يمكن ان يقدمها أي طرف خارجي للتنمية في الجمهورية اليمنية بموافقة الجانب السعودي الذي إشترط أن لا تمر المساعدات لليمن إلا بعد التنسيق والتشاور مع الجانب السعودي، وألزمت الحكومة بان لا تُقْدِمْ على التوقيع مع أي مصدر آخر للتمويل إلا بتنسيق مسبق مع البرنامج السعودي، ليتجلى لنا مقدر السيطرة على القرار اليمني الذي تسعى السعودية إليه.

لقد تم نسف كل الإجراءات الحكومية القانونية النظامية المنظمة لتنفيذ المشاريع التنموية، و أُنيط بالبرنامج السعودي تحديد السياسات والمعايير والإجراءات المتعلقة بالمشاريع، واقتصر دور ممثل الحكومة في الاتفاقية (وزارة التخطيط) على تبليغ الجهات الحكومية اليمنية بتلكم السياسات والمعايير والإجراءات، و التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لضمان تسهيل وتنسيق إجراءات تنفيذ جميع المشاريع والمساعدات التي يحددها البرنامج السعودي داخل الجمهورية اليمنية، وعلى الجميع السمع والطاعة لما يُحدده البرنامج، خاصة وقد مُنح البرنامج السعودي الحق في انشاء الوحدات التنفيذية للمشاريع دونما تدخل من الحكومة اليمنية في ذلك.

جردت الإتفاقية الحكومة اليمنية من جميع الحقوق السيادية للمشاريع المنفذة في اليمن، حيث منح البرنامج السعودي حقوق براءات الإختراع والملكية الفكرية وحقوق النشر وأي حق ناشئ عن أي إكتشافات لصالح الجانب السعودي، والزمت

الإتفاقية الحكومة اليمنية بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة ذات الصلة بالمشروعات التي يتم تنفيذها أو التي يتم التخطيط لها من قبل الحكومة اليمنية، والهدف من ذلك هو تمكين الجانب السعودي من وأدْ أي مشروع لا يتوافق وتوجهات المملكة في السيطرة علي اليمن وحتي يستمر إذعان اليمن واليمنيين للهيمنة السعودية.

لقد وُضِعَتْ جميع بنود هذه الاتفاقية وليس فيها ما يمكن البناء عليه كإلتزامات ذات أثر قانوني على الجانب السعودي، حيث اقتصر إلتزام الجانب السعودي على إبلاغ الحكومة اليمنية بقائمة الجهات التنفيذية والشركات السعودية والموردين السعوديين، وعلى تزويد الحكومة اليمنية بأسماء أعضاء البعثة المقيمة في الجمهورية اليمنية، والتغييرات التي تطرأ على مراكزهم، وغيرها من البديهيات المتعارف عليها، حتى أن البنود التي وُضِعَتْ كإلتزامات على الجانب السعودي صِيغَت لصالح البرنامج السعودي وليس العكس.

منحت الإتفاقية (في سابقة لم تحدث في العالم) البرنامج السعودي ببرامجه ومشاريعه وأمواله وممتلكاته، وأموال مسؤوليه وموظفيه وممتلكاتهم، بما فيهم الممثل المقيم وجميع أعضاء بعثة البرنامج، والأشخاص المنفذون للخدمات والشركات السعودية التي يستعين بها البرنامج وموظفوها السعوديين، جميع الإمتيازات والحصانات المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين، في مخالفه لجميع القوانيين وجميع الأعراف الدبلوماسية الدولية، خاصة وان الصفة الدبلوماسية وفقاً لإتفاقية فيّينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمةعام 1961م، هي إتفاقية دولية حددت الإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي بين الدول وبينت الحقوق والواجبات الخاصة بأفراد البعثات الدبلوماسية، وحدود ومفاهيم الحصانة الدبلوماسية، وهذا ما لا ينطبق على "البرنامج السعودي"، كما ان الإتفاقية منحت حق "الحصانات والإمتيازات اللازمة لكل المستندات والوثائق والأوراق والبرامج والملفات الإلكترونية والورقية والتطبيقات التقنية ... الخ، بالإضافة إلي منح الحصانات والإمتيازات اللازمة لجميع الأشخاص غير السعوديين وأموالهم وممتلكاتهم ممن يؤدّون الخدمات نيابة عن البرنامج وهذا يتعارض مع الدستور والقانون.

شرع السفير السعودي في توقيع الإتفاقيات التنفيذية مع جهات سعودية مستنداً على إتفاقية إعادة الإعمار، حيث تم التوقيع على إتفاقية حفظ التراث اليمني والذي وقعها السفير آل جابر مع الأمين العام لدارة الملك عبد العزيز، بهدف المحافظة على الوثائق والمخطوطات التاريخية لليمن، بالإضافة إلي توقيع إتفاقيات أُخري تمت جميعها بين البرنامج السعودي وبين جهات كلها جهات رسمية سعودية ودون مشاركة الحكومة اليمنية في التوقيع على تلك الإتفاقيات، وكأن الامر مُناط بتنفيذ مشاريع وبرامج خاصة لمحافظات سعودية.

لقد استدعت امانة المسؤولية منا الإعتراض على هذه الإتفاقية التي جردت الحكومة اليمنية من حقوقها في تحديد أُسس التعامل مع عملية الإعمار، وانتقصت من الحق السيادي للجمهورية اليمنية، ولم تضع الإتفاقية أي إعتبار للقوانين الناظمة للأعمال في الجمهورية اليمنية، كما أن الإتفاقية لم تضع أي إعتبار لعملية الإشراف والرقابة المشتركة بين الطرفين، ولم تتطرق الإتفاقية إلى تحديد أُسس تمويل المشاريع، وغابت المواد الحاكمة للشفافية، وأسست الإتفاقية للوصاية المطلقة على اليمن ... فهل من مدكر.

وللحديث بقية...

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر يوليو 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		الاسبوع الخامس		متوسط أسعار شهر يوليو	متوسط أسعار شهر يونيو
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
		دولار	1383	1390	1406	1442	1432	1417	1410	1421	1430	1440		
		سعودي	366	368	372	381	379	374	373	375	380	382		
	الصنف/ السلع		وحدة القياس (كيلو)		السعر (ريال يمني)									
	أولا: السلع الأساسية													
1	كيس القمح		50		33000		33000		33000		33000		33000	33000
2	دقيق السنابل ابيض		50		35000		37000		37000		37000		36600	35000
3	أرز الفخامة		40		77000		80000		80000		81000		79600	76125
4	سكر برازيلي		50		56000		56000		56000		63000		58200	52200
5	زيت الطبخ		8 لتر		15000		16000		16000		16000		15800	14000
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3		0.4		7500		7500		7500		7500		7500	7500
	ثانيا: سلع مكملة													
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم		2.25		27000		27000		27000		29500		27500	26500
8	شاي الكبوس		1		8000		8000		8000		9000		8500	7875
9	الفاصوليا الحمراء		1		2500		2500		2500		2500		2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء		1		1500		1500		1500		1500		1500	1500
11	العدس الاصفر		1		2000		2000		2000		2000		2000	2000
12	معجون الطماطم 25 * 70 جم		كرتون		6000		6000		5000		5000		5400	5000
13	مكرونة المائدة(جرام)		400		700		700		700		700		700	700
	ثالثا: الفواكه والخضروات													
14	التفاح		1		3000		3000		3000		3000		3000	3000
15	البرتقال		1		3000		3000		3000		3000		3000	3000
16	الموز		1		700		700		700		700		700	700
17	التمور		1		2500		2500		2500		2500		2500	2500
18	البطاطس		1		1000		1000		1000		1000		1000	800
19	البصل الجاف		1		800		1000		1000		1000		960	750
20	الباذنجان		1		1000		800		800		1000		880	850
21	الطماطم		1		1000		1500		1500		1000		1300	1300
22	الباميا		1		2500		2500		2500		2000		2400	2700
	رابعاً: اللحوم و الأسماك													
23	لحم الغنم بلدي		1		14000		14000		14000		14000		14000	14000
24	الدجاج الحي		1		6000		6000		6000		6000		6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا		1		4000		4000		4000		4000		4000	4000
26	طبق البيض		1		4500		4500		4500		4200		4440	4400
27	الثمد		1		8000		8000		8000		12000		9200	8000
28	الديرك		1		20000		18000		20000		20000		20000	19500
29	السخلة		1		16000		16000		16000		16000		16000	16000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر يوليو 2023م

اعداد وتحليل:
أ/ صفية الشرمي
رصد ميداني:
محمد أبوبكر سالم

تتبع فريق رصد مؤسسة الرابطة الاقتصادية أسعار السلع الغذائية لشهر يوليو كما هو مألوف لكل شهر، وقد لاحظ أن أسعار السلع الأساسية في شهر يوليو قد ارتفعت بشكل مُبين مقارنة مع شهر يونيو وحتى الأشهر التي سبقته؛ ويعزى السبب في هذا الارتفاع لتقلبات سعر الصرف وارتفاعها كما هو معهود في المناطق المحررة، واتجاه الطلب على السلع الأساسية؛ الأمر الذي ساعد على ثبات باقي أنواع السلع الأخرى، فيما عدا بعض السلع التي ارتفعت بشكل طفيف، ولا نغفل عن التأثير العالمي على أسعار السلع الغذائية عالميًا فقد شهدت هي الأخرى ارتفاع في أسعارها واليمن ليس بمعزل عنها؛ ويعزى السبب إلى تعافي الاقتصادات من تباطوء كبير الأمر الذي أدى الى ارتفاع الطلب والذي انعكس على زيادة الضغط على أسعار المواد الغذائية.

■ أولًا: متوسط أسعار السلع الأساسية:

شهد شهر يوليو ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، وبمقارنة متوسط الأسعار لشهر يوليو مع متوسط أسعار شهر يونيو نجد أن: سعر دقيق السنابل قد ارتفع بـ 1600 ريال مقارنة مع الشهر الفائت، اما عن رُز الفخامة فقد ارتفع سعره بـ3475 ريال مقارنة مع متوسط أسعار الشهر المنصرم، كما واصل سعر السكر بالارتفاع من 52200 إلى 58200 أي بزيادة سعرية 6000 ريال؛ ويعود سبب ارتفاع سعر السكر إلى التداعيات الاقتصادية العالمية المرتبطة بمخاوف تقليص الإمدادات بعد مراجعات بالخفض لتوقعات الإنتاج في الهند والصين، إلى جانب أقل مما سبق توقعه في تايلند والإتحاد الأوربي، ويتوقع مراقبون

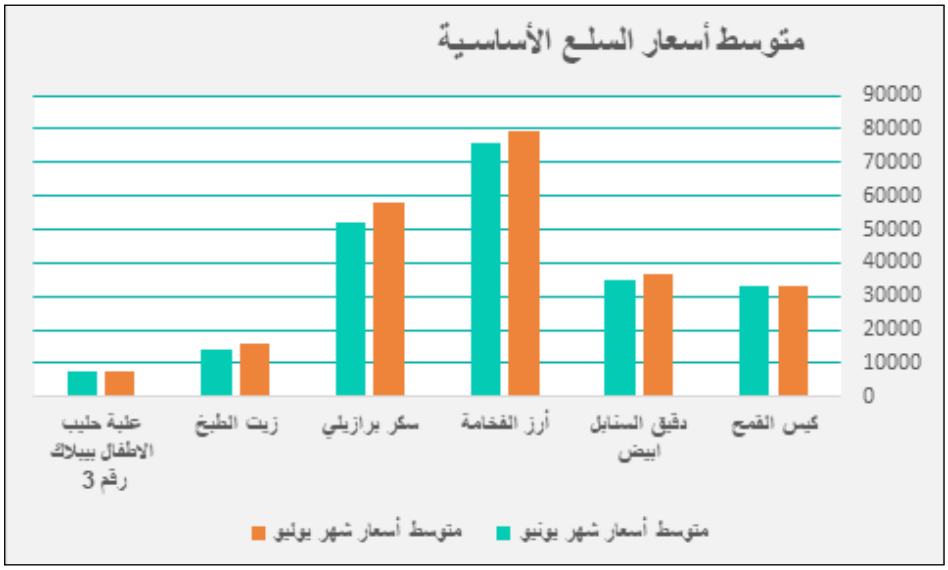

زيادة إمدادات السكر في السوق خلال الأشهر القادمة مع وصول الأمطار الموسمية إلى الهند وتحسين أحوال الطقس في البرازيل مما يعزي التوقعات بمحصول وفير في البلدان.

ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع سعر زيت الطبخ بـ 1000 ريال مقارنة بين الأسبوع الأول من شهر يوليو عند سعر 14000 ريال مع الأسبوع الأخير من الشهر نفسه عند سعر 15000، وبالعودة إلى مقارنة متوسط أسعار شهر يوليو مع يونيو نجد ان متوسط السعر قد ارتفع بـ 1800 ريال، في حين ثبت سعر كلًا من كيس القمح عند 33000، و7500 للعلبة الواحدة من حليب الاطفال بيبلاك رقم 3.

■ ثانيًا: متوسط أسعار السلع المكملة:

وعند متابعة أسعار السلع المكملة من قبل فريق رصد الرابطة لوحظ أنها قد شهدت حالة من الارتفاع في أسعارها مقارنة مع الشهر

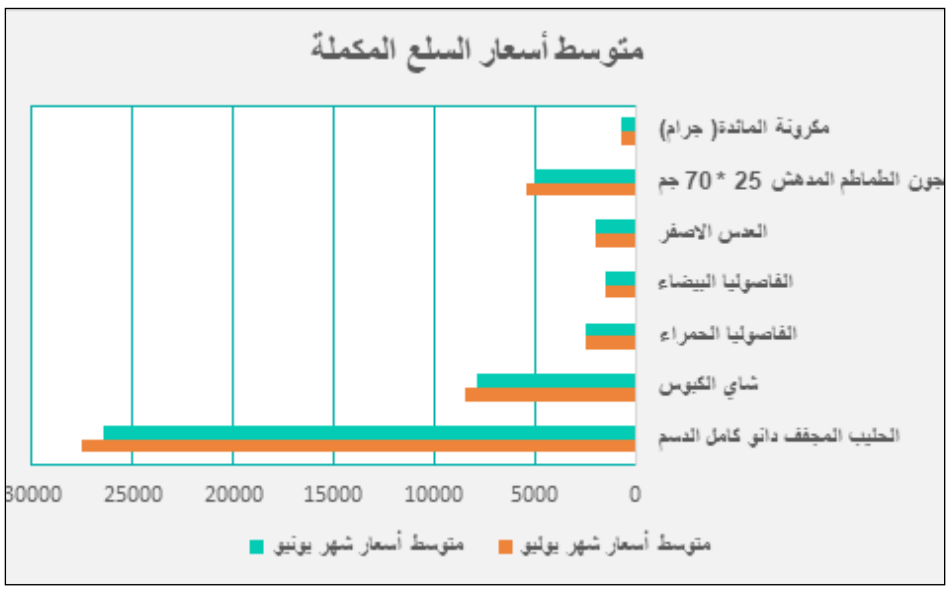

المنصرم، فعلى الرغم من ثبات سعر الحليب المجفف دانو في الأربعة الأسابيع الأولى عند سعر 27000 إلا انه قد ارتفع مع بداية الأسبوع الأخير إلى 29500 بزيادة 2500 ريال، وعند مقارنة متوسط أسعار شهر يوليو مع الشهر السابق نجد انه قد ارتفع بمقدار 1000 ريال. اما عن سعر شاي الكبوس فقد واصل الارتفاع للشهر الثاني على التوالي بعد ثبات دام لعدة أشهر، وبالعودة إلى متوسط الأسعار فقد ارتفع بمقدار 625 ريال، كما نجد في الجدول ارتفاع سعر معجون طماطم المدهش بمقدار 400 ريال مقارنة مع متوسط أسعار شهر يونيو، ورجوعًا إلى تبويب أسعار السلع المكملة نجد ثبات سعر كلًا من(الفاصوليا الحمراء/ البيضاء، والعدس الأصفر، ومكرونة المائدة).

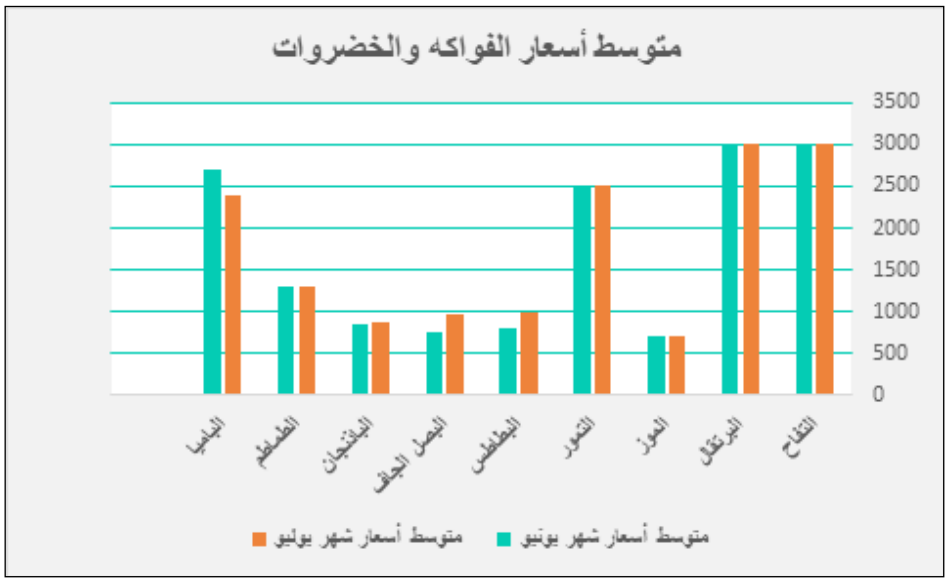

■ ثالثاً: متوسط أسعار الفواكه والخضروات:

بالنظر إلى الرسم البياني لمتوسط أسعار الفواكه والخضروات نجد ثبات سعر الفواكه في يوليو مقارنة مع يونيو المنصرم، في حين ارتفع متوسط أسعار الخضروات بشكل طفيف لكلًا من(البطاطس، والبصل الجاف، والباذنجان) بمعدل ارتفاع على التوالي(200، 210، 30) ريال، هذا وقد ثبت متوسط سعر الطماطم عند 1300 ريالًا، كما انخفض متوسط سعر الباميا في شهر يوليو بمبلغ 300 ريال مقارنة مع متوسط السعر لشهر يونيو.

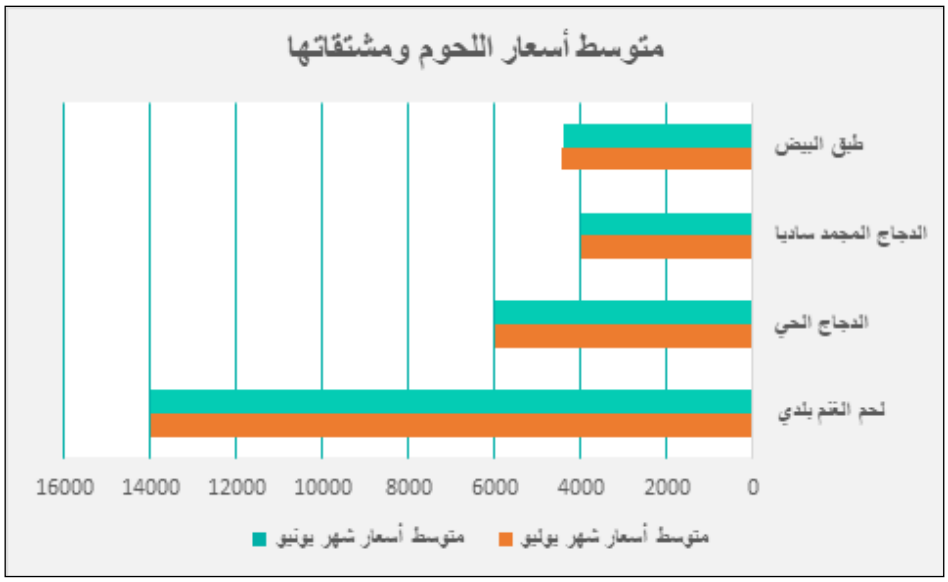

■ رابعاً: متوسط أسعار اللحوم والأسماك:

وقد أظهر الشكل البياني الخاص بأسعار اللحوم ومشتقاتها ثبات سعر كلًا من(اللحم الغنمي، الدجاج الحي، الدجاج المجمد سادسا).

وعند امعان النظر في الشكل البياني لمتوسط أسعار الأسماك نلاحظ ثبات سعر سمك السخلة عند 16000 ريال، كما نجد سعر سمك الذيرك، والثمد قد ارتفعوا بشكل طفيف بزيادة 500 ريال للذيرك و1200 للثمد.

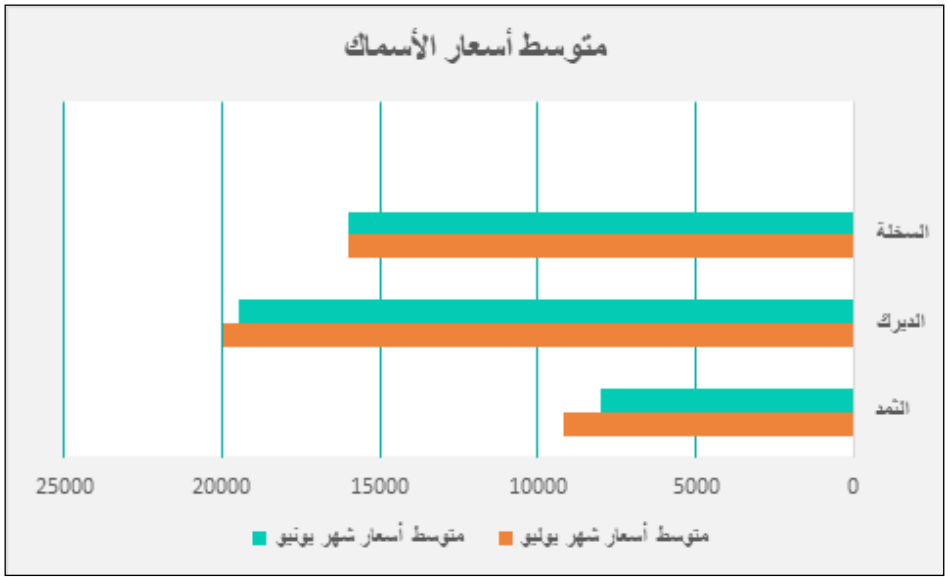

إعادة الاعمار في اليمن بين الأمل والواقع

إعـــــداد:
د. سامي محمد قاسم
د. بثينة عبد الله السقاف
أ. صفية منصور الشرمي
أ. حسين صالح أحمد

(ورقة تحليلية في ضوء مخرجات الورشة النقاشية التي نظمتها مؤسسة الرابطة الاقتصادية بعنوان اعادة الاعمار في اليمن)

تمهيد:

تواصل الرابطة الاقتصادية فتح حلقات النقاش المعنية بالقضايا الاقتصادية التي تعيق عملية الإنعاش الاقتصادي، في بلد انهكته الحروب والصراعات، وانطلاقًا من شعار الرابطة . شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد . نظمت المؤسسة في يوليو 2023 ورشة نقاشية تناولت الدمار الذي خلفته الحرب في البنى التحتية والمنازل والقطاعات الاقتصادية، وتم تسليط الضوء على اتفاقية (البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن) إذ يكمن هدف المؤسسة من هذه الورشة هو البحث عن استراتيجيات أكثر جدوى للإستفادة القصوى من هذه الاتفاقية؛ من خلال مناقشة موادها عبر القانونيين وتدارس ديباجة الإتفاقية عن طريق المختصين في الجانب القانوني، بالإضافة إلى ذلك تم تسليط الضوء خلال الورشة النقاشية أمام أهم المتطلبات والاحتياجات التمويلية العاجلة لاستعادة مختلف القطاعات المتضررة من الحرب.

إذ شهدت اليمن منذُ عام 2015 معارك وحروب مستعرة أكلت الاخضر واليابس في بلد يُعد اقتصاده من أضعف اقتصادات المنطقة واكثرها هشاشة، وقد ضاعفت هذه الحرب المصاعب الاقتصادية على السكان فأصبح الصمود الاقتصادي هو شعار المنظمات والجهات الداعمة والمانحة في سبيل دعم قدرة البقاء لدى سكان هذا البلد.

ولم يقف تأثير الحرب على الانهيار الاقتصادي فقط، بل امتدت إلى دمار كبير طال البنى التحتية ومنازل وممتلكات المواطنين وساهمت في تعطيل قدرة الدولة على اعادة الانعاش الاقتصادي بسبب الدمار الذي خلفته في كافة القطاعات، واصبح لزامًا على الدول المشاركة في الحرب وخصوصًا دول التحالف العربي (اخلاقيًا على اقل تقدير) مواجهة اعباء اعادة إعمار ما تدمر خلال الحرب وتقديم دعم تنموي عاجل لإعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح واعادة قدرة الحكومة على العمل بوضعها الطبيعي.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة السعودية (قائدة التحالف العربي في اليمن) بتأسيس برنامج (البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن) عام 2018.

■ أولًا: التعريف بالبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن

في 26 مايو 2019 وقع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، في مقر البرنامج في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، إتفاقية تعاون مشتركة بين السعودية والحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، في مجال أعمال التنمية والإعمار داخل الجمهورية اليمنية.

الجدير بالذكر ان البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن أُصدر بأمر سامٍ من الملك سلمان بن عبد العزيز في مايو (أيار) 2018، للمساهمة مع المانحين الدوليين والبنك الدولي في تنمية وإعمار اليمن، وتغطي مشروعات البرنامج قطاعات الصحة، والتعليم، والكهرباء والطاقة، والزراعة والثروة السمكية، والمياه والسدود، والطرق والموانئ والمطارات، والمباني السكنية والحكومية.[1]

وبالعودة إلى مسمى الإتفاقية نجد أن (التسمية لم تشمل اعادة الاعمار)[2]، ونلاحظ أن البرنامج قد حدد هدفه في التالي: "حيث قامت مجموعة من الكفاءات السعودية المختصة برسم الاستراتيجية التنموية للبرنامج بما يخدم الخطط والاحتياجات التنموية الخاصة بالجمهورية اليمنية الشقيقة، وبما يتواءم مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وأخذًا بالتجارب الدولية السابقة في التنمية وإعادة الإعمار".[3]

وبناءً على ذلك نلاحظ هنا نقطتين هامتين تتمثل في:

- الأولى: أن البرنامج تحدث عن اخذه لتجارب دولية في اعادة الاعمار وهو تصريح واضح أن ما تحتاجه اليمن في المقام الاول هو اعادة الاعمار وتصريح ضمني أن من مهام البرنامج البدء بإعادة الاعمار.
- الثانية: أن البرنامج اشار إلى اعتماده على كفاءات سعودية لرسم استراتيجية البرنامج بما يخدم خطط التنمية اليمنية رغم ان المفترض هو الاستعانة بالخبرات المحلية العالمة بالوضع على الارض لتقديم تلك الاستراتيجية بالتعاون مع الاخوة من المملكة العربية السعودية.

كما أشار البرنامج السعودي ايضًا: " يعمل البرنامج بموجب اتفاقية تنموية شاملة بين حكومتي المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الشقيقة، وتتمثل أهدافه في تقديم الدعم الاقتصادي والتنموي المستدام في مختلف المجالات للجمهورية اليمنية الشقيقة، وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية التي تساهم في رفع مستوى الخدمات الأساسية للشعب اليمني الشقيق، وتوفير فرص العمل، والعمل على تطوير البنية التحتية، والمساهمة في بناء قدرات المؤسسات الحكومية اليمنية، ورفع قدرة الجانب اليمني على استيعاب القروض والمنح التنموية، وتطبيق أعلى معايير الحوكمة".

كذلك نلاحظ هنا أن البرنامج قدد حدد اهدافه في:

1- تقديم الدعم الاقتصادي والتنموي.
2- رفع مستوى الخدمات عبر تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية.
3- توفير فرص عمل.
4- تطوير البنى التحتية.
5- المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الحكومية اليمنية.
6- رفع قدرة الجانب اليمني على استيعاب القروض والمنح التنموية.
7- تطبيق اعلى معايير الحوكمة.

نلاحظ أن لفظ إعادة الإعمار أو تعبير إعادة إعمار ما تهدم لم تذكر ابدًا في اهداف البرنامج، كما أن الهدف السادس يثير الشك فيما يخص الشروط التمويلية هل هي منح أم قروض وما هو شكل الدعم المقدم من البرنامج وعلى اي شكل سيقدم.

■ ثانيًا: ملاحظات عامة حول ما تضمنته الإتفاقية

تتكون الاتفاقية من 12 صفحة حوت 15 مادة رئيسة كل مادة تحتوي على بنود فرعية، وبالنظر إلى الاتفاقية الموقعة بين الجانبين نلاحظ بعض النقاط الهامة.

الاتفاقية نصت على ان سبب التوقيع على الاتفاقية هو الروابط الاخوية بين الدولتين وليس بسبب مشاركة المملكة العربية السعودية في الحرب أي أنها تنصلت عن دورها في قيادة المعارك ضد الحوثيين وانها طرف من الاطراف المتحاربة، إذ نصت الاتفاقية في مقدمتها أنها جاءت بناء على طلب من الحكومة اليمنية حيث أن حكومة المملكة العربية السعودية قد أسست (البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن) بناءً على طلب حكومة الجمهورية اليمنية وهو تأكيد لما تناولناه آنفًا (رغم أن المملكة العربية السعودية وعلى لسان المتحدث العسكري باسمها في بداية الحرب اكدت على موضوع إعادة الاعمار "اعادة الامل")

■ مواد الإتفاقية المبرمة بين الجانبان

- المادة الثانية: نصت المادة الثانية من الاتفاقية صراحة على مسألة اعادة الاعمار حيث حددتها نصًا " تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الامور التالية:

1. المساهمة في اعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي في الجمهورية اليمنية من خلال تمويل وتنفيذ مشاريع بمختلف القطاعات الاقتصادية التي تضررت في الحرب.

وهو نص صريح يوضح أن الاتفاقية اقرت مبدأ اعادة الاعمار لكل ما تدمر في الحرب.

2. المساهمة في تمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

1- صحيفة الشرق الأوسط، توقيع اتفاقية تنمية وإعمار بين السعودية واليمن، https://aawsat.com/home/article/ 27 مايو 2019.

2- التنمية والاعمار تعني " عملية تحويل من حالة الى حالة افضل فيها " وايضا تعنى الفعل التطويري بأشكاله المختلفة الذى يودى الى رفع مستوى المجتمع من مستوى إلى مستوى اخر – بينما اعادة الاعمار هي عملية سياسية واقتصادية تنطوي على إعادة بناء الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد انتهاء الصراع واعادة بناء ما تهدم.

3- من موقع البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن - https://sdrpy.gov.sa/

3. المساهمة في توفير وتحسين جودة الخدمات الاساسية في مجال التعليم والصحة والمياه والكهرباء والطرق والنقل وغيرها من الخدمات الاساسية.

نلاحظ أن المادة نصت على مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الحكومة اليمنية أي أن الدعم المقدم للحكومة مفتوح لمواجهة اي مشكلات تعترض خطط الحكومة في المجال التنموي.

- المادة الخامسة:

1. نصت الفقرة "أ" من المادة الخامسة من الاتفاقية " تنفيذ ما يمكن من مشاريع التنمية والاعمار في الجمهورية اليمنية وتمويلها وفقًا للموارد المتاحة ويشمل ذلك اعادة تأهيل البنى التحتية وبناء المرافق العامة".

نلاحظ أن الفقرة شملت بالإضافة لإعادة تعمير ما تهدم، أعادة تأهيل البنى التحتية وبناء المرافق العامة أي أن الاتفاقية هدفت لإعادة بوصلة التنمية في اليمن في الاتجاه الصحيح من خلال إعادة بناء ما تهدم وتطوير وتحسين الموجود فعلًا إلا أنها وضعت جملة يمكن تأويلها لأكثر من تأويل وهي " وفقًا للموارد المتاحة " فهل يقصد أن اعادة التأهيل ليست شاملة ولكنها وفقًا لحجم محدد من التمويل أم بقصد أن التأهيل هو متطلب ثانوي لم يحدد له بعد تمويل أم غير ذلك.

2. نصت الفقرة "ج" في المادة الخامسة على بند يحتاج إلى توضيح وتفسير "تقديم خدمات الخبراء لأداء الوظائف التشغيلية أو التنفيذية أو الادارية كموظفين بالخدمة المدنية للطرف الثاني".

حددت وزارة التخطيط والتعاون الدولي كجهة اتصال رئيسية وممثلة للطرف اليمني في التنسيق لأنشطة البرنامج.

- المادة السادسة:

1- الفقرة "أ": اتاحت الاتفاقية للحكومة اليمنية تقديم طلبات التمويل مباشرة للبرنا مج .

2- الفقرة "د": نصت على ان " يلتزم الطرف الثاني " بالتشاور مع الممثل المقيم لتعيين ممثل عنه بدوام كامل لكل مشروع عند طلب الطرف الاول ذلك ويلتزم ممثل الطرف الثاني بأداء المهمات التي أوكلها اليه البرنامج". وهنا نلاحظ أن الطرف الاول (البرنامج السعودي) أصبح هو المحدد لإطار العمل والمتحكم فيه وعلى الطرف الثاني (الحكومة اليمنية) التشاور مع الطرف الاول عند اي قرار، بينما العكس صحيح.

3- الفقرة (2) من المادة اشارت إلى " ان يستمر التزام الطرف الثاني ـ الحكومة اليمنية ـ بأي التزامات سابقة متفق علها أو قد تكون ضرورية أو مناسبة لمساعدة الطرف الأول في تنفيذ أو تشغيل أي من المشاريع التي ينُفذها البرنامج قبل إبرام الاتفاقية " وهنا لا يمكن ان يتم لما قبل التوقيع على هذه الاتفاقية لجهالة الالتزامات وعدم معرفة الحكومة اليمنية بها لا يمكن القبول باستمرار التزام الطرف الثاني بأي التزامات سابقة.

- المادة السابعة:

جردت المادة السابعة كل الحقوق السيادية للمشاريع المنفذة في الجمهورية اليمنية لصالح البرنامج السعودي وجعلت حقوق براءات الاختراع والملكية الفكرية وحقوق النشر وأي حق ناشئ عن أي اكتشاف لصالح الجانب السعودي.

- المادة الثامنة:

نصت على إعفاء الشركات السعودية المنفذة لأنشطة البرنامج من الضرائب والجمارك، بينما هي شركات تعمل بهدف الربح حتى وان كانت تنفذ برامج دعم لدولة اخرى فهي لا تنفذها بدون مقابل وكان الاولى ان توكل هذه الاعمال لشركات يمنية وفي حالة عدم وجود شركات يمنية لديها الخبرة والامكانيات يمكن الاتفاق مع شركات سعودية على ان تشارك اعمالها مع شركات يمنية حتى تبني قدراتها وخبرتها كنوع من الدعم التنموي السعودي لليمن.

1. الفقرة (1) "أ" فيها الكثير من الغموض خاصة وإنها تمكين البرنامج من الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع، وتلزم الحكومة بتوفير الإمدادات المتوافرة او المنتجة في الجمهورية اليمنية؛ وهذه المادة قد تدخل اليمن في نزاع قانوني مع جهات اخري ترتبط باتفاقيات مسبقة، ويجب ان يوضع ملحق خاص لهذه المادة.

2. كما ورد في الفقرة (3) ان(يلتزم الطرف الثاني – بحسب مقتضي الحال ـ بالسماح بعرض العلامات والإشارات المناسبة وتركيبها لكل مشروع باعتباره مشروعًا قائمًا بمساعدة من البرنامج والشركات المنفذة لتلك المشروعات).

- المادة التاسعة:

يلتزم الطرفان بالتنسيق للاستفادة من المساعدات التي يتلقاها الطرف الثاني من أي مصدر أخر- هذه المادة تحديدًا تمس سيادة الحكومة اليمنية كون البرنامج فرض نفسه وصيًا على الحكومة في مسألة قبول المساعدات من عدمها ونحن هنا نستغرب قبول الحكومة لذلك وننتظر اجابات واضحة من الحكومة اليمنية.

- المادة العاشرة:

1. منحت الاتفاقية ـ في سابقة لم تحدث في العالم ـ الطرف الأول البرنامج السعودي جميع الامتيازات والحصانات المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين للطرف الأول في الجمهورية اليمنية وفق لما ورد في المادة العاشرة الفقرة(2) "يلتزم الطرف الثاني بمنح الطرف الأول وبرنامجه ومشاريعه وأمواله وممتلكاته، وأموال مسؤوليه وموظفيه وممتلكاتهم، بما فيهم الممثل المقيم وجميع أعضاء بعثة البرنامج والأشخاص المؤدون للخدمات والشركات السعودية التي يستعين بها البرنامج وموظفوها السعوديين "جميع الامتيازات والحصانات المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين للطرف الأول في الجمهورية اليمنية".

وهذا يخالف جميع القوانين وجميع الأعراف الدبلوماسية الدولية ولا يمكن القبول بهذه المادة خاصة وان الصفة وفقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة عام 1961 هي اتفاقية دولية تحدد الإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي بين الدول وتبين الحقوق والواجبات الخاصة بأفراد البعثات الدبلوماسية وحدود مفاهيم الحصانة

الدبلوماسية وهذا ما لا ينطبق مع "البرنامج السعودي. ".

2. كما ان الفقرة(3) من المادة العاشرة قد منحت "جميع الأشخاص غير السعوديين وأموالهم وممتلكاتهم ممن يؤدون الخدمات نيابة عن البرنامج، الحصانات والامتيازات اللازمة لممارسة مهماتهم" وفي هذ النص تعارض قانوني اذ يدخل ضمن هؤلاء مختلف الأجانب وايضًا اليمنيين الذين سيعملون في المشاريع وهذا يتعارض مع الدستور والقانون .

3. ايضًا الفقرة (4) منحت حق "الحصانات والامتيازات اللازمة لكل المستندات والوثائق والأوراق والبرامج والملفات الإلكترونية والورقية والتطبيقات التقنية وبرامج (Soft-ware) والتطبيقات المتعلقة بالمشاريع" وهذ مخالف للقانون ولا يمكن الحكومة من حق الرقابة القانونية على كل ما يتصل بالمشاريع.

- المادة الرابعة عشر:

الفقرة (1)، (2) جعلت الاتفاقية غير محددة فترة زمنية وهذه من السوابق في ابرام الاتفاقيات "وتصبح سارية المفعول لمدة غير محددة "، كما ان انهاء . الاتفاقية ـ يجب ان تتم قبل أثني عشر شهرًا على الأقل من التاريخ المحدد لإنهائها.. وهذه فترة طويلة جدًا لأنهاء اتفاقية.

إضافة الي ان الاتفاقية " ستظل أحكامها نافذة المفعول بالنسبة إلى البرنامج السعودي وكذا للمشاريع والاتفاقيات التي تمت في ظلها، أو التعاقدات والالتزامات المترتبة عليها" وفي هذا الجانب يجب ان تحدد الإجراءات بدقة وتوقع اتفاقيات مخالصة وانهاء وفق الأطر القانونية المنظمة لذلك.

من العجيب اخضاع احكام هذه الاتفاقية لجميع العقود والاتفاقيات السابقة المبرمة بين الحكومة اليمنية والبرنامج السعودي في الفترة السابقة لتوقيع هذه الاتفاقية وفقاً للمادة الرابعة عشرة الفقرة (3).. وهذه الفقرة لا يمكن القبول بها لجهالة الحكومة بالاتفاقيات والمشاريع السابقة وكذا لتعارض مواد هذه الاتفاقية مع القوانين النافذة في اليمن.

- المادة الخامسة عشر:

" ينشأ عن الاتفاقية مجلس تنسيق مشترك من الطرفين يجتمع بصورة دورية لرسم السياسة العامة للبرنامج ومناقشة المشاريع التنموية ومشاريع إعادة الإعمار والخطط التي يتم تمويلها وتنفيذها وموائمتها مع الخطط والسياسات الوطنية" – نلاحظ هنا خطط البرنامج يعدها الطرفان وبما يتواءم مع الخطط الوطنية ويسير في ركبها .

■ ثالثًا: خطط إعادة الاعمار الوطنية

نلاحظ أن اليمن ذلك البلد المثقل بالمآسي والحروب والمتجرع لسلسة من الصراعات الدموية عبر تاريخه قد عرف اعادة الاعمار أكثر من مرة ولأكثر من سبب فمن زلزال ذمار في ثمانينات القرن الماضي مرورًا بحرب 1994 وصولًا لحروب صعدة والحرب على القاعدة في ابين إلى اعادة اعمار حضرموت نتيجة لكوارث السيول كلها تجارب مر بها اليمن وتراوحت بين النجاح الجزئي والفشل الذريع إلا أن ما يجمع كل تلك التجارب هو وجود استراتيجيات ودراسات حكومية معدة لحجم الدمار واليات التعويضات وحجمها.. أما في الحرب الحالية فإنه من المؤسف والغريب عدم وجود دراسة حكومية مستقلة عن متطلبات الاعمار بل تعتمد الحكومة في تقديراتها على بيانات المنظمات الدولية.

وفي زيارة لوفد من الرابطة الاقتصادية لوزير الاشغال العامة اليمني اتضح وجود دراسة اولية لحجم الاضرار والدمار الذي لحق بمساكن المواطنين في عدن ابان العدوان الحوثي على المدينة والذي اعد في نهاية 2015م، والذي يوضح أن هناك كوادر محلية حكومية قادرة على القيام بهذه المهمة.

فبدون وجود دراسات موثقة محدثة لن تستطيع الحكومة معرفة ووضع استراتيجية لاعادة الاعمار وتحديد حجم المتطلبات لعملية اعادة الاعمار، ولن تتمكن الحكومة من الوصول إلى وضع دراسة حقيقية دون النزول الميداني والحصر الدقيق لجميع الإضرار التي لحقت بمساكن المدنيين وكذا البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية المتضررة.

■ رابعًا: متطلبات إعادة الاعمار في اليمن

أن متطلبات إعادة الاعمار في اليمن كثيرة ومتنوعة منها السياسي ومنها الاقتصادي ومنها الأمني.

1- الاستقرار السياسي: يأتي الاستقرار السياسي في طليعة المتطلبات الواجب توافرها لإعادة إعمار ما خلفته الحرب، فلابد من توفر الاستقرار السياسي في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا لنجاح عملية اعادة الاعمار والتنمية فبدون استقرار يصبح المطالبة بإعادة الاعمار صعبًا خصوصًا إذا كان التمويل يتم عبر تمويل خارجي.

2- الاستقرار الأمني: وجود الاستقرار الامني في مطلب مهم ايضًا، فلابد من توفر الحماية اللازمة للشركات التي تقوم بإعادة الإعمار وموظفيها وهو ما نصت عليه صراحة اتفاقية اعمار اليمن.

3- وجود خطة وطنية لإعادة الاعمار محددة التكلفة واضحة شاملة.

4- حصر الضرر بشكل دقيق عن طريق النزول الميداني، ورصد حجم الاضرار التي لحقت بالمساكن والبنى التحتية والقطاعات الاقتصادية من قبل جهة الحكومية بهدف إنشاء قاعدة بيانات رسمية، والاعتماد على نتائج المسح الميداني الصادر عن الحكومة في جميع خطط إعادة الإعمار المستقبلية.

■ خامسًا: القطاعات التي تتطلب اعادة اعمار في اليمن

ان الحرب المستعرة والصراعات أدت إلى تأكل قدرات البلد الاقتصادية، ولم يقف تأثير هذه الصراعات على تدمير القطاعات الاقتصادية فقط وانما طال البنى التحتية ومساكن المواطنين، بسبب الأزمات المتعاقبة والسنوات العجاف التي شهدها البلد وأثرت

سلبًا على مقومات التنمية الاقتصادية ومعيشة الافراد وتفكك النسيج الاجتماعي، كل ذلك يقضي على العمل على مختلف المسارات المتوازية للانعاش والتعافي الاقتصادي، فمن ناحية يجب الحفاظ على قيمة العملة، واستقرار الأسعار، واستعادة منظومة الخدمات الأساسية، ومن ناحية أخرى يجب حشد الجهود التمويلية من المصادر الخارجية لإعادة إعمار ما خلفته الحرب سواء في جانب مساكن المواطنين، أو مختلف القطاعات وابرزها (الكهرباء، الماء، الطرقات) ناهيك عن التعليم والصحة والبنى التحتية للموانئ المتضررة، جميعها ملفات بحاجة لإعادتها إلى وضعها الطبيعي ما قبل الحرب وتطويرها، حيث تشكل تحديات حقيقية للحكومة الشرعية ولجميع الجهات المانحة.

أبرز القطاعات المتضررة:[4]

1- مساكن المواطنين: رغم عدم وجود إحصائية رسمية دقيقة لحجم الاضرار التي لحقت بالمساكن، إلا انه يمكننا الرجوع لتقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابع للحوثيين والتي نشرت تقديرات لحجم الدمار في قطاع المساكن، حيث قدرت حجم الدمار بين 5,1 إلى 6.2 مليار دولار في عام 2021 وبمقاربة بسيطة مع حجم الدمار الفعلي في عدن وتعز وابين ولحج والضالع وشبوة ومأرب اضافة للتقرير السابق يمكن القول ان المبلغ يقارب 8 مليار دولار.

2- قطاع الكهرباء: بيّن تقرير للبنك الدولي . التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA): المرحلة الثالثة 2020. أن نسبة اليمنيين الذين يحصلون على الكهرباء العامة انخفضت من 66% في 2014 إلى أقل من 10% إلى نهاية 2017، وأن القطاع يعاني من أضرار مادية بنسبة 10%.[5]

إن قرابة 55% من أصول قطاع الطاقة باستثناء الأبراج. الذي يبلغ عددها نحو 259 برجًا. تعرضت لأضرار مختلفة، وما نسبته 8% من تلك الأصول دمرت بالكامل، وتعرضت جميع محطات الطاقة الحرارية الكبيرة إلى أضرار مختلفة ولم يعمل سوى 71% منها، حيث إن مدينتي تعز وصنعاء دمِّر منهما 50% إلى 57% من أصول قطاع الطاقة بالكامل.

وقد أوضح تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية)- 2020 بعنوان: (التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن) أن 5% من منشآت قطاع الطاقة تعرضت للتدمير كليًّا، في حين لم تتجاوز المنشآت العاملة في هذا القطاع 12 % فقط. وتعد منطقة لودر(أبين)، ومدن مأرب والمخا المدن الوحيدة التي تحصل على مستوى موثوق نسبيًّا من الكهرباء.

كما أشار التقرير إلى أن حجم الأضرار المادية التي لحقت بالهياكل الأساسية لشبكة الكهرباء الحضرية في عدد من المدن اليمنية تراوحت ما بين 541. 662مليون دولار أمريكي، وقد كان الضرر الأكبر في مدينة عدن حيث بلغ حجم الأضرار 228 مليون دولار أمريكي، ومن ثم صنعاء بـ 149 مليون دولار أمريكي، ومدينة مأرب بـ 136مليون دولار أمريكي.

4- قطاع المياه: تضررت إمدادات المياه والصرف الصحي بما يقارب 38 % من أصول هذا القطاع، منها 10 % تعرضت للتدمير. وقد قدرت إجمالي الأضرار التي لحقت بقطاع المياه والصرف الصحي بين 283 و 346 مليون دولار أمريكي.

4- قطاع التعليم: تضرر ما يقارب 1515 مدرسة منها 195 دمِّر تدميرًا كليًّا وعدد 720 تدميرًا جزئيًّا، وعدد 466 استخدمت لإيواء النازحين وعدد 134 مدرسة ثكنات الصراع، مما أتلف الكثير منها ومن تجهيزات المدارس، اضافة لتضرر العديد من الجامعات في كل من تعز والحديدة.

5- قطاع الطرقات والنقل: تعرض أكثر من 5000 كم من الطرقات (حوالي 29% من الطرق المعبدة) لأضرار ما بين تدمير كلي وجزئي.[6]

واجمالا فقد حدد البنك الدولي تكلفة اعادة الاعمار في اليمن بـ25 مليار دولار[7] بينما تراوحت الخسائر الاقتصادية من الحرب بين 126 مليار و200 مليار دولار[8]

وبالتالي فإن اليمن ونتيجة للحرب تعرضت لخسائر اقتصادية ودمار في البنية التحتية كبير، وأكبر من قدرتها على مواجهته وحيدةً؛ وهو ما يتطلب دعم من الاشقاء وبما يتماشى مع واجبهم الحقوقي والانساني، ولكن ذلك يتطلب من الحكومة المساهمة الجادة في دراسة الاحتياجات ووضع خطة واضحة بالاحتياجات ومتطلبات اعادة الاعمار بالإضافة لتهيئة الظروف الامنية والسياسية المستقرة من اجل ترتيبات اعادة الاعمار.

■ سادسًا: المراجع

1. صحيفة الشرق الأوسط، توقيع اتفاقية تنمية وإعمار بين السعودية واليمن، https://aawsat.com/home/article/ 27

2. موقع البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن - https://sdrpy.gov.sa/.

3. رجاء مكرد، ملخص حجم الأضرار على القطاعات الخدمية في اليمن جراء الصراع، موقع صوت الامل.

4. د. سامي محمد قاسم – تحديات النقل وسلاسل الامداد وأثرها على نشاط القطاع الخاص.

4- ملاحظة: جميع القطاعات الواردة في هذا الورقة على سبيل الذكر لا الحصر.

5- رجاء مكرد، ملخص.. حجم الأضرار على القطاعات الخدمية في اليمن جراء الصراع – موقع صوت الامل –.

6- د. سامي محمد قاسم – تحديات النقل وسلاسل الامداد وأثرها على نشاط القطاع الخاص.

7- تصريح لمديرة مكتب اليمن في البنك الدولي تانيا مير، سكاي نيوز عربية - https://www.skynewsarabia.com/business/1532507

8- طبقا لبيانات اكثر من مصدر – 126 مليار خسائر الناتج المحلي وفقا لتصريح وزير التخطيط واعد باذيب https://sputnikarabic.ae/20220215/ وما بين 170 ال200 مليار وفقا لتقرير مركز الابحاث العربي يمكن الاطلاع على التقرير من هنا https://almawqeapost.net/news/74873

تقرير حول ما تضمنته اتفاقية برنامج التنمية واعمار اليمن

نص المادة محل الانتقاد من حكومة الشرعية	محل العبارة المنتقدة في الوثيقة	الملاحظات
المادة (3) "ان تطبق أحكام الاتفاقية على جميع المشاريع أو المساعدات التي ينفذه الطرف الأول في الجمهورية اليمنية أو يساعد في تنفيذها، بما في ذلك التي بدأ في تنفيذها البرنامج قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ".	بما في ذلك التي بدأ في تنفيذها البرنامج قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ ."	وهذا الامر ان تم فانه يؤسس لسابقة قانونية لم يسبقنا فيها أحد حيث ورد ان تطبق أحكام الاتفاقية على جميع المشاريع أو المساعدات التي بدأ في تنفيذها البرنامج قبل دخول الاتفاقية لا يمكن القبول به لانعدام الأسس القانونية والإدارية المنظمة لكل المشاريع ولكل المساعدات التي قدمت من قبل خاصة وان الحكومة اليمنية لم تكن طرف فيها.
المادة (3) الفقرة (3) اشارت الي ان... " يُنفذ الطرف الأول المشاريع التي تكون ضمن نطاق البرنامج استجابة للطلبات التي قد ترد من الطرف الثاني، أو من أي جهة يعينها الطرف الثاني ويوافق عليها الطرف الأول".		وهنا نشير الى ان الاتفاقية لم تحدد نطاق البرنامج بشكل واضح ... هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اخُضعت الاستجابة لتنفيذ المشاريع المطلوبة من الحكومة اليمنية لموافقة الطرف الأول(الجانب السعودي) أي ان الامر في مجمله مناط بما يرغب الجانب السعودي بتنفيذه لا بما ترغب به الحكومة اليمنية.
نص المادة (5) ان يقوم البرنامج السعودي بتنفيذ ما يمكن تنفيذه من مشاريع التنمية والإعمار في الجمهورية اليمنية وتمويلها ويشمل ذلك إعادة تأهيل البنى التحتية وبناء المرافق العامة وتشغيلها وصيانتها للمدة التي يتفق عليها الطرفان، تقديم الخدمات الاستشارية والفنية. تقديم خدمات الخبراء لأداء الوظائف التشغيلية أو التنفيذية أو الإدارية كموظفين في الخدمة المدنية. ما يلزم من معدات وأدوات من داخل الجمهورية اليمنية أو خارجها.	تقديم خدمات الخبراء لأداء الوظائف التشغيلية أو التنفيذية أو الإدارية كموظفين في الخدمة المدنية.	عند الإمعان في نص المادة نجد أن الاتفاق اعتبر الخبراء السعوديين كموظفين في الخدمة المدنية وهذا يتعارض تمامًا مع قانون الخدمة المدنية الذي حصر الوظيفة العامة على اليمنيين مع اعطاءه بعض الاستثناءات للتعاقد مع غير اليمنين في التخصصات النادرة والتي لا يمتلكها الكادر الوطني.
المادة (5) الفقرة (ج) "تقديم خدمات الخبراء لأداء الوظائف التشغيلية أو التنفيذية أو الإدارية كموظفين في الخدمة المدنية للطرف الثاني أو كموظفين لأي جهة يعينها الطرف الثاني ".	كموظفين في الخدمة المدنية للطرف الثاني أو كموظفين لأي جهة يعينها الطرف الثاني ".	منحت الاتفاقية الحق في تدخل الطرف الأول في قضايا تعيين الموظفين في الوظائف التشغيلية أو التنفيذية أو الإداري وادخلتهم كموظفين من موظفي الخدمة المدنية ... وهذا تدخل مباشر في اعمال مختلف الجهات.
المادة (5) الفقرة (ه) "إقامة ورش العمل والحلقات الدراسية وبرامج التدريب والنشاطات ذات الصلة".		وهنا لابد من الوقوف امام هذه الفقرة التي منحت الجانب السعودي حق إقامة ورش العمل والحلقات الدراسية وبرامج التدريب... حيث ان حق إقامة وتنظيم ذلك مناط وفق القانون في الجمهورية اليمنية لجهات معينة بذاتها ولابد من التنسيق معها في ذلك وليس اطلاق يد الجانب السعودي لعمل ما يحلو له.
المادة (5) الفقرة (2) حيث اشارت الى ان" للطرف الأول الحق في تقديم المساعدات اما من خلال الجهات الحكومية مباشرة عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي او من خلال البعثة المقيمة في الجمهورية اليمنية، أو من خلال التعاون مع جهة خارجية، وذلك وفقًا لما يراه مناسبًا.	وذلك وفقاً لما يراه مناسبا	وهنا يمكن للجانب السعودي ان يعمل وينفذ ما يرغب فيه ودون علم الحكومة اليمنية ودون مشاركة منها ودون استشارتها ودون تنسيق مسبق، بل ان التنفيذ يمكن ان يتم عبر طرف خارجي يحدده الطرف الأول (البرنامج السعودي) ووفقاً لما يراه مناسباً.. وهذه الفقرة يجب ان ترفض رفضاً قاطعا

تقرير حول ما تضمنته اتفاقية برنامج التنمية واعمار اليمن

نص المادة محل الانتقاد من حكومة الشرعية	محل العبارة المنتقدة في الوثيقة	الملاحظات
الفقرة (3) من المادة (5) " ان البرنامج يقدم المساعدات داخل الجمهورية اليمنية عبر بعثته او من خلال الممثل المقيم المسؤولية عن الاتصال مع الطرف الثاني ممثل بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والذي يتولى بدوره التنسيق مع الأجهزة والجهات ذات العلاقة وإبلاغهم بالسياسات والمعايير والإجراءات المتعلقة بعمل البرنامج".	..وإبلاغهم بالسياسات والمعايير والإجراءات المتعلقة بعمل البرنامج".	اقتصر هنا دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي على دور المبلغ للجهات بالسياسات والمعايير والإجراءات المتعلقة بعمل البرنامج وان على الجهات الحكومية ضمناً الالتزام بالسياسات والمعايير والإجراءات التي يحددها البرنامج السعودي وهنا تم نسف أي كل الإجراءات الحكومية القانونية المنظمة النظامية لتنفيذ المشاريع.
المادة (5) الفقرة (3) الفرع "د" قيام البرنامج السعودي "بإنشاء وحدات تنفيذ للمشاريع الكبيرة التي تتطلب ذلك بما يمكنها من التنفيذ بكفاءة وفاعلية."	بإنشاء وحدات تنفيذ للمشاريع الكبيرة التي تتطلب ذلك بما يمكنها من التنفيذ بكفاءة وفاعلية."	نجد هنا ان انشاء الوحدات التنفيذية للمشاريع الكبيرة سيتم عبر البرنامج السعودي دونما تدخل من الحكومة اليمنية في ذلك، اذ ان دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي يقتصر على امر المساعدة في التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لضمان تسهيل وتنسيق إجراءات تنفيذ جميع المشاريع والمساعدات التي يقدمها البرنامج داخل الجمهورية اليمنية.
نص المادة (6) الفقرة الأولى: ان تقدم الطلبات للطرف الأول عبر مشرف البرنامج أو الممثل المقيم وفقًا لما يضعه البرنامج من إجراءات في هذا الشأن.		وهذا مجحف في حق الحكومة اليمنية التي يفترض ان تكون الية واجراءات تقديم الطلبات معدة سلفًا من قبل الطرفين حتى لا يسيء فهم النص من قبل الموظفين السعوديين ويعملون على وضع إجراءات معقدة لا تتناسب مع وضع الطرف الثاني في الاتفاق على اعتباره سلطة عامة.
المادة (6) الفقرة "ث": التشاور مع الممثل المقيم لتعيين ممثل عنه بدوام كامل لكل مشروع عند طلب الطرف الأول ذلك ويلتزم ممثل الطرف الثاني بأداء المهمات التي اوكلها اليه البرنامج.		على ممثل الحكومة الامتثال للأوامر المقدمة اليه من البرنامج ولا يحق له ابداء الرأي او الاعتراض، وهذا من وجهة نظرنا لا يرد مثل ذلك النص إلا في الاتفاقيات غير المتكافئة.
المادة (6) الفقرة "ح": تزويد الطرف الأول في حالة طلبه بالبيانات والمعلومات اللازمة ذات الصلة بالمشروعات التي يتم تنفيذها او يتم التخطيط لها. الفقرة "خ": تزويد الطرف الأول في حالة طلبة البيانات...		الاتفاق نصب البرنامج السعودي للاعمار والتنمية وصي على كل ما يتم تقديمه من مساعدات ومشاريع داخل البلد وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة والذي يعد أصيل بالنسبة للدول.
وفي السياق ذاته جاءت الفقرة (2) لتنص يستمر التزام الطرف الثاني بأي التزامات سابقة متفق عليها أو قد تكون ضرورية أو مناسبة للطرف الأول في تنفيذ أو تشغيل...		ومن خلال ذلك النص المتقدم يتضح بإنه قد عارض اهم مبدأ من مبادئ القانون وهو عدم رجعية القانون فكيف يتم سريان ذلك الاتفاق على وقائع تمت قبل اعتماده.
المادة (6) تضمنت الفقرة (3) التزام الطرف الأول...		إلا انها ليست بالتزامات بالمعنى المعهود بل انها اشتراطات على الطرف الثاني ، على سبيل المثال ما جاء في البند (ب) عندما نص على ان يكون تعيين الخبراء والاستشاريين والموظفين والمتطوعين...

تقرير حول ما تضمنته اتفاقية برنامج التنمية واعمار اليمن

نص المادة محل الانتقاد من حكومة الشرعية	محل العبارة المنتقدة في الوثيقة	الملاحظات
وجاء البند (د) بان اختيار الشركات السعودية والموردين السعوديين وادارتهم وفقًا لسياسات البرنامج.	وفقًا لسياسات البرنامج.	بمنعى ان يتم الاختيار للطرف الأول ولم يعط للطرف الثاني حق الاعتراض على شركة او مورد إن كانت تلك الشركة او المورد في القائمة السوداء أو تكون أنشطتها تشكل خطرًا على الأمن القومي أو النظام العام.
المادة (7) لتحصر كافة الحقوق السيادية للمشاريع المنفذه من قبل البرنامج السعودي مثل حق براءة الاختراع والملكية الفكرية....	المادة بالكامل	تحذف من الاتفاقية لانها تمس سيادة الدولة
المادة (8)		أعطت للبرنامج حق الاستثمار في جميع المحافظات اليمنية وكذا حق التعاون والتنسيق والمشاركة مع كيانات أو منظمات دولية أو شركات أو مؤسسات متعددة الجنسيات وفقًا للقوانين المنظمة ذات الصلة في الجمهورية اليمنية. ان نص المادة المتقدمة جاء في غير مكانه كونه مرتبط بمشاريع استثمارية ربحية في حين الاتفاق مرتبط بتقديم المساعدات والدعم لتحسين وتطوير البنية التحتية، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب وكان الاجدر ان يكون ذلك في اتفاق مستقل.
المادة (8) الفقرة (4) التزام الطرف الثاني بإعفاء الشركات السعودية...	بإعفاء الشركات السعودية...	بمعنى ان هذا النص حصن كل من يتعامل مع البرنامج السعودي من أي التزامات مالية بصرف النظر عن طبيعة نشاطه سواءً إن كان استثماريًا أو تجاريًا حتى إن كان ذلك يعود بالضرر لليمن والسعودية الجهة المستفيدة.
المادة (9) الفقرة (2) نصت على ان يعمل الطرفان في التنسيق وتبادل الخبرات...	" التنسيق والتشاور مع الطرف الأول فيما يتعلق باي مساعده يقدمها أي طرف اخر لتنمية الجمهوري ة اليمنية"	هذه هي الوصاية بعينها.
المادة (10)		اعتبرت البرنامج السعودي مؤسسة دبلوماسية وذلك في الفقرة الثانية واوجبت الطرف الثاني منح مكتب البرنامج ورئيسه... الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وهذا يتعارض مع جميع النظم والأعراف الدبلوماسية بما فيها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م والتي توجب تلك الأخيرة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للموظفين الدبلوماسيين ذات الطابع السياسي.
المادة (11) الفقرة الأولى: منها ما يجوز للطرف الأول ان يوجه إشعار مكتوب...		بمعنى ان البرنامج عندما يرى ان يمتنع عن تقديم مساعداته فهو لا يعجز عن إيجاد الوسيلة ونسب سبب الامتناع للطرف الاخر. الفقرة الثالثة: التي نصت ان احكام المادة لا تخل بأي حق ترتب بمصلحة الطرف الأول في أي مشروع قائم أو مزمع إنشاؤه.

Since 1958

شركة جمعان للتجارة والإستثمار

Jumaan Trading & Investment Co.

شريك التنمية

المعدات الثقيلة

القطاع الصناعي

القطاع الزراعي والبحري

مولدات ماج دوسان اليابانية | الطاقة المتجددة | حراثات ارماتراك

زيوت ماج | دكاكة ساكاي اليابنية | رافعه شوكية هيلي

الإدارة العامة
العنوان: اليمن . صنعاء . التحرير
رقم الهاتف: 3/ 4/ 9671272232+
رقم الهاتف: 3/ 2/ 9671480441+

فرع صنعاء
العنـــوان: اليمن . صنعاء . شارع الزبيري
رقم الهاتف: 01207411

فرع.باب اليمن
العنوان: اليمن . صنعاء . باب اليمن
رقم الهاتف: 01244278

فرع باجل : 03505011

فرع عدن
العنوان: اليمن . عدن
رقم الهاتف: 02303700

فرع الحديدة
العنوان: اليمن . الحديدة
رقم الهاتف: 03262586

فرع المكلا: 05308272

www.jumaanco.com

info@jumaanco.com

فرص العمل والاستثمار

احمد مبارك بشبر

■ سألني بعض الأصدقاء، عن الوضع الاقتصادي في حالة الحرب في اليمن، وفي المدن الرئيسية كعدن ، عن الوضع العام للبطالة وتزايد حالات الفقر، فعليا ما ذكره هي القضايا الأساسية التي تفكر بها أي حكومة لمعالجتها في البحث عن آلية لتطبيع الحياة، هي الحد من البطالة و معالجة الفقر، وحتى تسعى الدولة في الوضع المستقر هي وضع استراتيجيات لخلق فرص عمل واسعة ، وفي الوضع غير المستقر فإن الامر أيضا لا يختلف كثيرا ،مع الفارق ان نسبة البطالة في الوضع المستقر ربما لا تزيد عن 10% من نسبة القوى العاملة، اما في الوضع المستقر فإن الحديث عن 50-60% او اكثر من القدرة العاملة... وفي الحديث عن القدرة العاملة فإننا نتحدث عن الفئة العمرية بين 15 65- سنة، هذه الفئة التي نتوقع انها قادرة على العمل ، لكن فعليا اذا استبعدنا ان الفئة العمرية 15 الى 20 سنة يمكن ان تعيل نفسها بشكل أساسي ، فكأننا نبدأ من العمر 21-65 سنة، التي تعيل نفسها وغيرها.

عند الحديث عن هذه النقطة تبدأ الحلول المؤقتة غير المجدية في خلق وظائف حكومية وهذه كارثة، يتوقع في أي بلد ان الوظائف الحكومية حتى تكون ذات قيمة لن تتحمل اكثر من 10% من القوى العاملة، بالتالي أي إضافات في الوظائف الحكومية هي إضافة أعباء على الدولة يتحملها المجتمع عبر زيادة أعباء الضرائب والجبايات الأخرى, وستتحول اغلبية الوظائف الى "بطالة مقنعة"، غير منتجة فعليا.

ولذا تنتقل الدولة للبحث عن بدائل لخلق الوظائف ، والحد من الفقر ، والبدائل فعليا تتوجه نحو:

• في خلق الوظائف عبر:

- الاعمال الصغيرة والمتوسطة، SMEs
- الاعمال المدرة للدخل ، Income generating business
- والاعمال المنزلية، Home Business
- الوظائف الذاتية. Self employed

• في الحد من الفقر عبر :

1. تحسين قدرات الناس على تلبية الاحتياجات الأساسية، من ذلك:

-استراتيجية امان اجتماعي شامل ومتكام.

- بيئة فاعلة لمؤسسات الاعانة والإغاثة، واستراتيجية متكاملة لمصادر التمويل الخيرية والوقفية.

2. وصول الناس الى مصادر دخل مستدامة وخلق فرص عمل لهم،

3. وصول الناس الى لمحصلات افضل في الصحة و التعليم والتغذية،

الا انني فعليا سأركز بشكل رئيسي في مجموعة المقالات التالية حول خلق فرص العمل،

بالتأكيد لا يمكن تجاهل الافتراض الأساسي ان هناك بيئة اعمال مستقرة، الا انني في وضع استثنائي وفي بيئة عمل غير مستقرة، فالاقتصاد بشموليته نجد فيه ثغرات تطلب عمل على مستوى الاستراتيجية فيما يتعلق بـ:

1. هيكل الإنتاج والاستهلاك،
2. الميزان التجاري،
3. استقرار سعر الصرف،
4. والمنظومة المصرفية،
5. الخريطة الاستثمارية والتنموية،
6. التعليم وسوق العمل.

دعوني اغلق هذا المقال الأول، بالإجابة الأولى عن وضع اليمن غير المستقر، هل يعني ذلك ان الاقتصاد لا يتحرك، بالتأكيد الإجابة لا!، دورة النقد في اقتصاد الحرب اكثر حركة من الاقتصاد المستقر، الا انها غير مسيطر عليها، كما ان الفجوات ترتفع والتي تعني وجود فرص اكثر،

هذه الفرص هي التي ستكون عناصر تغيير شامل عند الاستقرار،

الا ان الغموض هو الحالة الأساسية لوضع غير مستقر، ضبابية عالية، لا يمكن ان ترى نهايتها... في المقابل هذا الغموض مغامرة في حد ذاته،

وفي ذات الوقت هذه المغامرة محفوفة بمخاطر قاتلة،

هل يمكن ان يستثمر أي شخص في كل هذا الغموض؟

الإجابة: ربما لا ... لكنها أيضا قد تكون نعم ..

اترك الإجابة لكم هل انتم مع لا ام نعم ...؟

وللحديث بقية

اليمن تتقدم خطوة في ملف الطاقة المتجددة

(مشروع الطاقة الشمسية في محافظة عدن - بئر أحمد)

وقاص محمد احمد

■ مع بزوغ الفجر في كل يوم جديد سوف تدخل على محافظة عدن عصراً جديداً من التكنولوجيا في استخدام الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية)، في انتاج الطاقة الكهروضوئية من خلال اسقاط الضوء على الخلايا الشمسية، ويدخل عصر جديد لتوليد الكهرباء بتكنولوجيا متجددة نظيفة ومستدامة.

تشهد اليمن تنفيذ مشروع طاقة شمسية جديدة، وتعتبر اولى المشاريع للطاقة المتجددة على مستوى اليمن، المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء.

■ وتقع اليمن في قلب الحزام الشمسي العالمي، فانها تعد من اغنى دول العالم بالطاقة الشمسية. تصل كمية الاشعاع الساقط على اليمن من 2250. كيلووات لكل متر مربع بالسنة، اي حوالي 6 كيلو وات / متر مربع في اليوم ، و تتميز اليمن بسطوع شمسي طوال ايام العام خاصة في مدينة عدن المشمسة دون الارتباط بفصل معين، وهو ما يستبعد توقف اي من محطات الطاقة الشمسية في محافظة عدن، وتتميز محافظة عدن باكثر المناطق اشعاعاً و تخلو من السهول و المرتفعات . و يتراوح المتوسط السنوي لعدد ساعات سطوع الشمس في اليوم ما بين 9 ساعات الى 11 ساعة.

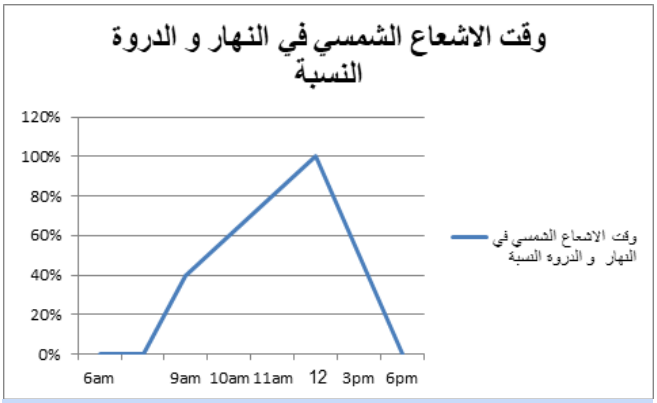

شكل رقم (1) قوة الاشعاع الشمسي خلال النهار

■ **مشروع الطاقة الشمسية في محافظة عدن (بئر احمد):**

خصصت اليمن مساحة مليون و 500 متر مربع من الاراضي لتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية ، و تستوعب قدرات تصل الى 120 ميجا وات . و تعرف انظمة الخلايا الفوتوفلتية بانها تعتمد على تحويل الطاقة الحرارية الساقطة من الشمس الى طاقة كهربائية ، و تجمع في مجموعة من الخطوط لتوصيلها على الشبكة العامة للكهرباء .

و يشار الى ان مراحل تنفيذ مشروع الطاقة الشمسية بدأت في عام 2023م و من تم سوف يتم تشغيل المرحلة الاولى بقدرة 120 ميجا وات و قابلة للتوسع مستقبلا الى 600 ميجا وات ، تحت رعاية وزارة الكهرباء و الطاقة .

و قد تم تمويل مشروع الطاقة الشمسية من قبل دولة الامارات العربية المتحدة ، لاعادة الاعمار لمحافظة عدن ، و يصل عدد الالواح الشمسية المستخدمة في مشروع الطاقة الشمسية في بئر احمد الى نحو 211 الف لوح شمسي. لإنتاج 120 ميجا وات . وهو ما يوفر وقود التشغيل ، و الحد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون .

مميزات الطاقة الشمسية :

-1مصدر للطاقة غير قابل للنفاذ :

وهي الميزة الاساسية التي جعلت العالم يتجه الى استخدامات الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء ، فان اهم شي ا ن الطاقة الشمسية هي مصدر طاقة متجدد حيث يمكن تسخيرها في جميع ايام العام .

2-الحفاظ على مواردنا ، من خلال الاستغلال الامثل لموارد النفط و الغاز في التصدير او التصنيع في المستقبل . بالنسبة للدول المنتجة للوقود فيتيح لها نشر مصادر الطاقة البديلة محلياً الى تصدير المزيد من مواردها للخارج و تحقيق التدفق من النقد الاجنبي .

و ايضا هناك مميزات اخرى مثل :

1- عدم مساهمة الطاقة الشمسية في التلوث البيئي .

2- تعتبر الطاقة الشمسية مصدراً متجدداً غير قابل للنضوب و مستدام .

3- عدم خضوع الطاقة الشمسية لسيطرة النظم السياسية و الدولية او المحلية .

4- توفر الطاقة الشمسية في جميع الاماكن تقريبا بحيث يمكن اقامة المشاريع في اي مكان قرب التجمعات السكنية او المناطق الصناعية او اي مكان اخر .

5- لا تتطلب تكنولوجيا معقدة و لا تشكل خطورة على العاملين و غيرهم في عملية انتاج الطاقة من الشمس .

6-كما ان الطاقة الشمسية تمتاز بقلة عيوبها و انخفاض تكلفة الصيانة بها .

مقارنة بين الطاقة الشمسية و الطاقة التقليدية التي تعمل بالوقود (الديزل) لتوليد120 ميجاوات:

البيان	الطاقة البديلة	الطاقة التقليدية
تكلفة راس المال	مرتفع	منخفض
تكاليف الوقود	صفر/ساعة	32,400 الف لتر/ ساعة*
تكاليف الصيانة و التشغيل	منخفض	مرتفع
تكاليف الاحلال و التجديد	منخفض	مرتفع
تكلفة سعر بيع الكيلووات /ساعة	منخفض	مرتفع
الانبعاثات و التلوث البيئي	منخفض	مرتفع
مصادر الطاقة	مستدامة	غير مستدامة

7- تمتاز الطاقة الشمسية بتنافسيتها على مستوى تكلفة الكيلو وات / ساعة ، حيث تنخفض بسبب مجانية الوقود .

حقائق عن الطاقة الشمسية :

1- ان ضوء الشمس يستغرق اقل من 10 دقائق حتى يصل الى الارض .

2- اذا استخدم كل فرد منا الطاقة الشمسية فإن هناك احتمال كبير بأن لا نحتاج لاستخدام اي شكل من اشكال الطاقة الاخرى .

3- الطاقة الشمسية مثل الكهرباء تقاس بالكيلوواط . كيلوواط واحد يكفي لإضاءة 76 مصباح إنارة .

4- ميجاواط واحد يكفي لإمداد 10 محلات تجارية بالطاقة .

5- جيجاواط واحد يكفي لإمداد 170,000 الف منزل بطاقة نظيفة متجددة .

و يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه ، ان اقامة مشاريع الطاقة المتجددة الشمسية و غيرها ، يتيح لنا توفير وقود في كل ساعة تشغيل 120 ميجاوات بالطاقة الشمسية الى توفير ما يقارب الى 32,400 الف لتر / ساعة من وقود الديزل ، و الذي سيخفض تكاليف التشغيل و الحاجة الى الوقود لتشغيل المحطات القائمة ، و ايضا تعمل على تخفيض مصاريف الصيانة ، و تكاليف الاحلال و التجديد حيث ان عمر الطاقة الشمسية تقدر ب 25عام ، و ايضا تنخفض كلفة المبيع من الكيلو وات المنتج بالطاقة الشمسية بسبب (صفر) تكاليف الوقود ، فعند انتشار استخدامات الطاقة المتجددة سوف تنخفض تكلفة سعر بيع الوحدة من الكيلو وات في المستقبل مما يعمل على تشجيع الاستثمار و الانتعاش الاقتصادي في اقامة صناعات متنوعة ، حيث تعتبر توفير الكهرباء بسعر مخفض اهم مصدر لتشجيع المستثمرين وفي اقامة المصانع المختلفة ، و تعمل الطاقة الشمسية على المحافظة على البيئة و الانبعاثات و التلوث البيئي .

وتمتاز مصادر الطاقة المتجددة بالاستدامة والغير قابلة للنفاد ، وهي عكس الطاقة التقليدية فهي محدودة و قابلة للنفاد .

المراجع :
1- مهندس عايش ، كبير المهندسين في المنطقة الثالثة ، كهرباء عدن .
2- بسام قحطان الشعبي ، مشرف الادارة العامة للشئون التجارية .
3- اكرم محروقي ، مشرف التفتيش الفني المنطقة الثالثة .
4- محمد نجيب ، مشرف و رئيس قسم التسويات الادارة العامة للشئون التجارية .

جنوب أفريقيا..

الاعتماد على الارث لوحده لا يكفي

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ هي دولة تقع في أقصى جنوب تقع في الطرف الجنوبي للقارة ويحدها كل من ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوي، موزمبيق وإسواتيني. كما أن دولة ليسوتو محاطة بالكامل بأراضي جنوب إفريقيا. اقتصادها هو الأكبر والأكثر تطورا بين كل الدول الأفريقية، والبنية التحتية الحديثة موجودة في كل أنحاء البلاد تقريباً. يوجد في جنوب أفريقيا أكبر عدد سكان ذوي أصول الأوروبية في أفريقيا، وأكبر تجمع سكاني هندي خارج آسيا.

المساحة	1.219.090 كم2.
التعداد	48.375.645 نسمة
إجمالي الناتج المحلي	353.9 مليار دولار
الناتج الفردي "سنويا"	11500 دولار
نسبة النمو	2%
نسبة البطالة	25%
نسبة التضخم	5.8%
الدين الخارجي	139 مليار دولار

■ غالبية سكان جنوب أفريقيا هم من السود ويشكلون حوالي ٪80 من السكان. وبقية السكان أفارقة من أصل أوروبي (جنوب إفريقيون بيض) وأما الآسيويين فيتنوعون ما بين أصل هندي والصيني، وهناك أجناس متعددة الأعراق يعرفون باسم الملونون. جمهورية جنوب إفريقيا ذات تنوع كبيريشمل مجموعة واسعة من الثقافات واللغات والأديان والأعراق. ينعكس ذلك عبر تركيبتها التعددية في اعتراف دستورجنوب إفريقيا بـ 11 لغة رسمية، وهو رابع أعلى رقم في العالم. وفقًا لتعداد عام 2011، فإن اللغتين الأولى الأكثر استخدامًا هما اللغة الزولوية (٪22.7) واللغة الكوسية (٪16.0). وبعدها اللغتان من أصل أوروبي: اللغة الأفريقانية (٪13.5) تطورت هذه اللغة من الهولندية وتكون غالبًا كلغة أولى لمعظم الملونين والبيض في جنوب إفريقيا. وفي الأخير اللغة الإنجليزية (٪9.6) حيث تمثل إرث الاستعمار البريطاني وتكون شائعة الاستخدام في الحياة العامة والأعمال التجارية.

النزاع العرقي والعنصري بين الأقلية البيضاء والأكثرية السوداء شغل حيزاً كبيراً من تاريخ البلاد وسياساته، وقد بدأ الحزب الوطني بإدخال سياسة الفصل العنصري بعد فوزه بالانتخابات العامة لعام 1948 وهو الحزب نفسه الذي بدأ تفكيك هذه السياسة عام 1990 بعد صراع طويل مع الأغلبية السوداء ومجموعات مناهضة للعنصرية من البيض والهنود. جنوب أفريقيا من الدول الأفريقية القليلة التي لم تشهد انقلاباً على الحكم، كما تُنظم الانتخابات منذ 1994.

جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تضم ثلاث عواصم.

فعلى العكس مما يعتقد الكثيرون، ليست بريتوريا هي عاصمة جنوب إفريقيا. بل في واقع

الأمر، تضم جنوب أفريقيا ثلاث عواصم: بريتوريا (الإدارية)، وكيب تاون (التشريعية)، وبلومفونتين (القضائية).

يعد اقتصاد جنوب إفريقيا ثاني أكبر اقتصاد في إفريقيا. وهو الاقتصاد الأكثر تصنيعًا وتطورًا وتنوعًا من الناحية التكنولوجية في القارة الإفريقية. وتعد جنوب إفريقيا من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وهي واحدة من ثماني دول فقط في إفريقيا تقع ضمن هذا التصنيف.

ومنذ 1996، في نهاية ما يزيد على اثنتي عشر عاماً من المقاطعة الدولية، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف ليبلغ أوجَه عند 400 مليار دولار في 2011، إلا أنه تراجع منذ ذلك الحين إلى نحو 385 مليار دولار في 2019. وفي نفس الفترة، ارتفع احتياطي العملات الأجنبية من 3 مليار $ إلى نحو 50 مليار $ خالقاً اقتصاداً منوّعاً بطبقة وسطى ذات حجم معتبر وتنمو، في غضون عقدين من إنهاء الأبارتهايد (نظام الفصل العنصري).

لعب القطاع العام في جنوب أفريقيا دوراً بارزاً في اقتصاد البلد بامتلاك الحكومة حصصاً في نحو 700 شركة عامة منخرطة في نطاق واسع من الصناعات الهامة. وفي 2016 كانت أكبر خمس عقبات أمام أداء الأعمال في البلد هي عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية، التنظيمات المقيدة لسوق العمل، ونقص العمال المدربة لبعض صناعات الهاي تك، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، بينما صُنِّف قطاع المصارف القوي في البلد كسمة إيجابية بقوة للاقتصاد.

جنوب افريقيا هي الدولة الافريقية الوحيدة في مجموعة العشرين.

يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا أكبر من مثيله في ماليزيا، وهو بكل المقاييس أكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء . فضلا عن تأثيره الرئيسي على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمار لقارة أفريقيا.

وعلى الرغم من أن 13 في المائة من السكان في جنوب أفريقيا يعيشون في ظل الأوضاع المميزة "للعالم الأول"، إلا أن حوالي 50 في المائة يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع السائدة في البلدان النامية. ومن بين هذه

الطائفة الأخيرة، يتمتع رُبع الأسر المعيشية فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة؛ ويحظى نصف هؤلاء فقط بالتعليم في المرحلة الابتدائية؛ فيما يعاني أكثر من ثلث الأطفال من سوء التغذية بشكل مزمن (وهو ما يوضح غياب عدالة التوزيع).

بعد الاستقلال سرعان ما بدأت الدولة في وضع قوانين تميز بين الأعراق المختلفة، وفي عام 1948، فاز الحزب الوطني في الانتخابات الوطنية، فبدأ على الفور بتنفيذ سياسات أكثر صرامة قائمة على الفصل العنصري، انتقدت هذه السياسة على نطاق واسع وأدت إلى فرض عقوبات اقتصادية على البلاد في الثمانينيات.

أجرت جنوب أفريقيا أول انتخابات غير عنصرية في عام 1994، تاركةً لحكومة المؤتمر الوطني الإفريقي المنتخبة حديثًا مهمة شاقة لمحاولة استعادة الاقتصاد المتضرر من العقوبات، مع دمج الشريحة السكانية المحرومة.

انخفض معدل التضخم واستقرت المالية العامة واجتذبت الحكومة رأس المال الأجنبي. ومع ذلك، كان النمو لا يزال ضعيفًا. وفي بداية عام 2000، تعهد الرئيس ثابو مبيكي بتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي من خلال تخفيف قوانين العمل، وتسريع وتيرة الخصخصة، ورفع الإنفاق الحكومي وخفض أسعار الفائدة. ولكن واجهت سياساته معارضة قوية. ومن عام 2004 فصاعداً، انتعش النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ.

على عكس الأسواق الناشئة الأخرى، عانت جنوب إفريقيا خلال فترة الركود التي حدثت في عام 2008، وقدر معدل النمو المحتمل لجنوب إفريقيا في ظل بيئة السياسة الحالية بنحو ٪3.5. وقدر نمو نصيب الفرد أنه متوسط، على الرغم من تحسنه، حيث نما بنسبة ٪1.6 سنويًا من 1994 إلى 2009 ، وبنسبة ٪2.2 خلال العقد 2000-2009، فإنه منخفض عن النمو العالمي البالغ ٪3.1 خلال نفس الفترة.

تعتبر مستويات البطالة المرتفعة، حيث تزيد عن ٪25، وتعد عدم المساواة من قبل الحكومة من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد. هذه القضايا، وغيرها من القضايا المرتبطة بها أضرت بالاستثمار والنمو، وبالتالي كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد.

لدى جنوب افريقيا إمكانيات زراعية، وتعدينية كبيرة. اقتصاد البلاد متنوع بشكل معقول مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك التعدين والزراعة ومصايد الأسماك وتصنيع المركبات وتجميعها وتجهيز الأغذية والملابس والمنسوجات والاتصالات والطاقة والخدمات المالية والتجارية والعقارات والسياحة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والنقل وتجارة الجملة والتجزئة لتعدين هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد، بدأ التعدين مع اكتشاف الألماس على ضفاف نهر أورانج في عام 1867. جنوب أفريقيا هي إحدى الدول الرائدة في العالم في مجال التعدين ومعالجة المعادن. وعلى الرغم من

انخفاض مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي من 21٪ في عام 1970 إلى 6٪ في عام 2011، إلا أنه لا يزال يمثل ما يقرب من 60٪ من الصادرات.

في عام 2008، بلغت حصة جنوب إفريقيا المقدرة من إنتاج البلاتين العالمي 77 ٪ ؛ الكيانيت، 55٪ ؛ الكروم 45٪؛ البلاديوم 39٪ ؛ الفيرميكوليت، 39٪ ؛ الفاناديوم 38٪ ؛ الزركونيوم 30٪؛ المنغنيز 21٪؛ الروتيل ، 20٪ ؛ ألمنيت 19٪ ؛ ذهب 11٪؛ الفلورسبار، 6٪ ؛ ألومنيوم ، 2٪ ؛ الأنتيمون 2٪؛ خام الحديد ، 2٪ ؛ نيكل 2٪؛ و صخور الفوسفات ، 1٪. وتمثل جنوب إفريقيا أيضًا ما يقرب من 5٪ من إنتاج ألماس في العالم من حيث القيمة. وحصة البلاد المقدرة من الاحتياطيات العالمية من المعادن هي: البلاتين 89٪؛ الهافنيوم 46٪؛ الزركونيوم 27٪؛ الفاناديوم 23٪؛ المنغنيز 19٪؛ الروتيل 18٪؛ الفلورسبار، 18٪؛ ذهب 13٪؛ صخور الفوسفات 10٪؛ الإلمنيت 9٪ ؛ والنيكل 5٪. كما أنها ثالث أكبر مصدر للفحم في العالم. يعمل في الزراعة حوالي 5٪ من القوة العاملة، وهي نسبة منخفضة نسبيًا مقارنة بدول أخرى في أفريقيا، تساهم بحوالي 2.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة

وتعتبر اكبر منتج لقصب السكر بحجم انتاج وصل 19.3 مليون طن عام 2018،كما انها ثاني اكبر منتج للذرة بإنتاج 12.5 مليون طن لنفس العام ، كما انها من اكبر منتجي البرتقال والعنب.

وتعد جنوب أفريقيا وجهة سياحية شهيرة، حيث يقدر عددهم بمتوسط 9.5 مليون سائح سنويا.

لقد كان التحول السياسي في جنوب افريقيا مثال لكل دول العالم في اليات التغيير السياسي و اثاره الاقتصادية ، فمع بداية التغيير السياسي و انتهاء نظام الفصل العنصري و انتهاء سيطرة القلة البيضاء و انتقال الحكم، سلمياً، الى الغالبية السوداء كان كثيرون، من اصحاب الثروات، او المهارات، يستعدون لترك البلد المتقدم الذي بدا لهم على وشك الانهيار و نقل حياتهم الى اوروبا او استراليا او الولايات المتحدة. لكن الانهيار لم يأت...و ظن كثيرون –

وبعضهم دبلوماسيون غربيون قد عرفوا القارة الأفريقية جيداً – ان الانهيار سوف يأتي عندما يختفي نيلسون مانديلا – ذلك البطل شبه الأسطوري في المخيلة الأفريقية و الغربية – من الساحة و الذي قاد و مثل الصراع ضد الأبارتايد، ولكن البطل ذهب، و جاء بعده رئيس بعيد جداً عن كاريزما البطل، و لكن أيضا لم يأتي الانهيار.

لكن، أيضاً، لم يأتي ارتفاع او انطلاق.

مع مرور السنوات، بدت جنوب أفريقيا ساكنة، تتحرك ببطئ شديد، و أحياناً تبدو و كأنها تدور في مكانها، لم تتصالح حقاً مع ماضيها، ولكنها لم تتركه متطلعة للمستقبل. و قد بدا ذلك لخبراء في الأسواق الناشئة هدراً لقدرات تملكها تلك الدولة قادرة على دفعها للأمام بخطوات واسعة، اذ لم تكن قفزات.

على الرغم من أن جنوب أفريقيا تتمتع باقتصاد متطور للغاية وبنية تحتية متطورة، فضلاً عن كونها واحدة من أكبر مصدري الذهب والبلاتين، كما تحتوي أيضاً على احتياطيات من خام الحديد والمنغنيز والكروم والنحاس واليورانيوم والفضة والبريليوم والتيتانيوم والموارد الطبيعية الأخرى، وتمتلك قطاعات مالية وقانونية و اتصالات وطاقة ونقل راسخة و أكبر بورصة في القارة.

حيث تبدو معدلات البطالة والفساد في القطاع الرسمي مرتفعة جدًا مقارنة بدول أفريقية أخرى، كما يعاني الاقتصاد في جنوب أفريقيا من أزمة حقيقية في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وفشل جميع محاولات الحكومة في تدوير عجلة الاقتصاد لخلق وظائف جديدة، وحيث تفتقر الحكومة إلى وجود أفكار ورؤية فإن الأزمة مرشحة للتجذر والتفاقم.

وعلى مدى الثلاث سنوات الماضية، سجلت جنوب أفريقيا أعلى معدل لضريبة الدخل الفردي هو 45%، وأعلى معدل ضريبة على الشركات هو 28%. تشمل الضرائب الأخرى ضرائب القيمة المضافة والأرباح الرأسمالية. العبء الضريبي الكلي يساوي 29.1٪ من إجمالي الدخل المحلي. بلغ الإنفاق الحكومي 32.6 %، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسط عجز الميزانية 7.2 % من الناتج المحلي الإجمالي. مما ارتفع الدين العام بمعدل 77.1٪ من الناتج المحلي

لذلك فإن مميزات جنوب افريقيا الاقتصادية تصطدم بالكثير من العقبات الهيكلية التي توسعت بشكل كبير واصبحت عر اقيل امام الحكومة في تحقيق معدلات النمو المرتفعة مثل:

- انتشار الفساد.
- غياب الرؤية التكاملية للتنمية.
- ضعف مخرجات التعليم.
- ارتفاع الضرائب والرسوم.

ولذلك لابد من الاقرار أن اعتماد الدول على ارثها الاقتصادي لوحده لا يكفي لاستمرار عملية التنمية في ظل عالم متطور متسارع الخطى نحو النهوض.

كما أن الإصلاح السياسي والاقتصادي يبدأ من الداخل عبر استثمار الموارد والاستفادة منها. كل ذلك يتوقف على إرادة القادة السياسيين، فالاعتماد على المؤسسات الدولية والقروض والمنح واستيراد البرامج والمشاريع السياسية لن يكون الحل الناجع لمعالجة الإشكاليات السياسية والاقتصادية، لأن كل فاعل دولي تحركه مصالحه .

فالاعتماد على النفس وبناء النهضة من الداخل وبسواعد ابناء البلد عن طريق تأهيلهم ورفع مستويات تحصيلهم العلمي والارتقاء بالسلطات الاقتصادية والامنية والقضائية كفيلة بتوطين معرفة علمية تنموية تنهض بجهود البلد ، وهو ما يتطلب استقرار سياسي وتوحد الرؤى التنموية في البلد

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إلى من يهمه الأمر:

فضائح كهربائية.. إلى متى؟

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ في الحقيقة ان أزمة الكهرباء الحالية ليست وليدة الساعة ولكنها أزمة تكونت على مدار عشرات السنين بسبب اخفاق الدولة في تطوير هذا القطاع الحيوي ولأسباب عدة اهمها غياب استراتيجية حكومية واضحة وشاملة لتطوير القطاع وسيادة العشوائية في ادارة الكهرباء وضعف المخصصات المالية والاستثمارية وغياب الشفافية والحوكمة واستحكام الفساد في عمليات ادارة القطاع وتسييس خدمة الكهرباء وعدم افساح المجال للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي للدخول كمنافس للقطاع العام في اقامة مشاريع استثمارية.

■ فضائح الكهرباء مثيرة وكثيرة ومتعددة ومترابطة ببعضها ومع غيرها من الفضائح والتي تعبر عن الفشل التنموي والاقتصادي العام، وباختصار شديد نبرز هنا ثلاث فضائح مدوية وتحديدا في العاصمة عدن.

اولا: توقف الكهرباء لساعات طويلة:

ولفترات غير منتظمة وغير مبررة ولأسباب غير معروفة ويبدو انها فضيحة تنطوي على عدة فضائح تختلط فيها التعمد والسياسة وسوء الادارة وغياب الضمير وكوسيلة عقابية عامة، وهذه الفضيحة مرتبطة بفشل متراكم لإجراءات وسياسات الدولة التنموية والاستثمارية منذ عقود والتي زادت عمقا واتساعا بسبب الحرب ونتائجها المدمرة.

ثانيا: فضيحة الدخان المتولد من محطات الكهرباء في عدن والمستمر لأكثر من اسبوعين وذلك بسبب استخدام مشتقات نفطية رديئة للغاية. ان هذه الفضيحة كارثية بكل المقاييس فقد غطت سماء عدن بسحابة تلوث خطيرة حلت ضيف خانق في كثير من منازل المواطنين الكائنة بالقرب من المحطات او الواقعة في طريق الرياح المحملة بسحب الدخان، كما ان تأثير استخدام مشتقات مضروبة مدمر على محطات التوليد المتهالكة اصلا حيث ستكلف البلاد قطع غيار بملايين الدولارات وقد تسبب عطب المحطات، ويتوقع البعض ان تمر هذه الفضيحة مرور الكرام بسبب تضارب و/او تداخل المصالح.

ثالثا: فضيحة محطة بترو مسيلة الغازية:

مشروع محطة بترو مسيلة محطة غازية وتوربيناتها غازية وهي مشروع حيوي رافق التنفيذ فضائح عدة ومنها تنفيذ المشروع من قبل شركة بترو مسيلة وهي شركة غير متخصصة حيث تم تغييب وزارة الكهرباء ومؤسسة الكهرباء عن تفاصيل المشروع منذ بدء التأسيس حتى اللحظة كما لا تزال المحطة تحت سيطرة شركة بترو مسيلة حتى اللحظة وقد يكون رافق تنفيذها خروج عن المواصفات المتعارف عليها حيث لم يتم التوصل الى اتفاق بين بترو مسيلة ومؤسسة الكهرباء لاستلام المحطة بسبب وجود اخطاء خطيرة انها فضيحة بجلاجل، يضاف الى ذلك ان مشروع المحطة غازية وتوربيناتها غازية وبسبب عدم توفر الغاز في عدن يتم تشغيلها بالنفط الخام وهذه اشكالية كبيرة حيث ان استمرار استخدام النفط الخام في التشغيل مكلف ويمكن تشغيلها بالمازوت الارخص وهذه اشكالية، كما ان طاقتها التشغيلية 264 ميجا وتشتغل حاليا بطاقة 100 ميجا فقط اي بنسبة 38٪ من الطاقة التصميمية في ظل الازمة الحادة، هذا ويكلف التشغيل من 7 الى 8 الف برميل خام يوميا وبقيمة 500 الف دولار (وطبعا كل الارقام تقديرية وتقريبية)، لقد رافق تنفيذ المشروع تعتيم واضح ولا يستبعد وقوف المماحكات السياسية وراء ذلك حتى لا يستفاد من طاقة المحطة كاملا في سد الطلب ولو جزئيا، ان هذا المشروع هو مشروع فضائح متعددة ومدمرة للغاية.

الطاقة المشتراة

بدأ استخدامها في عام 2012م كسد مؤقت للعجز في القدرة التوليدية ولكنها اصبحت دائمة وتكلف مبالغ طائلة ويرافق استخدامها فضائح مهولة.

واخيرا نوجة سؤال الى جهات الاختصاص في الحكومة الى متى يستمر صنع الفضائح في هذا البلد وهل من نهاية لازمة الكهرباء.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان